

الإسلام
بُحْدُودِ وَقَوَاعِدِ الْإِسْلَامِ

لِلْقَاضِي عِيَّاضٍ

أَبِي الْفَضْلِ عِيَّاضِ بْنِ مُوسَى الْيَحْصِي السَّبْتِي

(٤٧٦ ~ ٥٤٤ هـ)

رَاجَعَهُ وَقَدَّمَ لَهُ
د/محمود عبد الرحمن عبد المنعم
المدرس بجامعة الأزهر

حَقَّقَهُ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ
محمد صديق المنشاوي
السُّوَهَاجِي

دار الفضيحة

كتاب الفضيلة

للنشر والتوزيع والتصدير

الإدارة، القاهرة - ٢٣ شارع محمد يوسف القاضي -
كلية السات - مصر الجديدة - ت. فاكس: ٤١٨٩٦٦٥
المكتبة، ٧ شارع الجمهورية - عابدين - القاهرة - ت. ٣٩٠٩٢٣١
الإمارات، دبي - ديرة - ص.ب ١٥٧٦٥ ت. ٦٩٤٩٦٨ فاكس ٦٢١٢٧٦

جميع الحقوق محفوظة للنَّاشِر



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مَقَرَّة

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ
سَيِّدِ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ، وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ وَآلِ بَيْتِهِ وَمَنْ تَبِعَهُمْ
بِإِحْسَانٍ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ .

أما بعد :

فإنَّ الإسلامَ دينُ الله الذي رَضِيَهُ لِعِبَادِهِ ، ولم يَرْضَ لَهُمْ ديناً
سِوَاهُ : ﴿ إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ ... ﴾ ^(١) ، ولم يَقْبَلْ من أحدٍ
ديناً غيره ، ﴿ وَمَنْ يَتَّبِعْ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِيناً فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي
الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴾ ^(٢) .

لذا أُرسلَ اللهُ سبحانه وتعالى جَمِيعَ رُسُلِهِ بدين الإسلام :
فَذَكَرَ سبحانه على لسان نوح عليه السَّلام قال : ﴿ ... وَأُيُوثُ
أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ﴾ ^(٣) .

وعلى لسان إبراهيم وإسماعيل عليهما السَّلام قال : ﴿ رَبَّنَا
وَاجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةً مُسْلِمَةً لَكَ ... ﴾ ^(٤) .

وعلى لسان يعقوب عليه السَّلام وهو يُوصِي بَيْتِهِ قال :

(١) سورة آل عمران ، الآية (١٩) . (٢) سورة آل عمران ، الآية (٨٥) .
(٣) سورة يونس ، الآية (٧٢) . (٤) سورة البقرة ، الآية (١٢٨) .

﴿... يَا بَنِيَّ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى لَكُمُ الدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ﴾^(١).

وعلى لسان موسى عليه السَّلام وهو يدعو قومه قال :
﴿... يَا قَوْمِ إِن كُنتُمْ آمَنتُمْ بِاللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوا إِن كُنتُمْ مُسْلِمِينَ﴾^(٢).
وفى دُعَاء يُوْسُف عليه السَّلام قال : ﴿... تَوَفَّنِي مُسْلِمًا
وَأَلْحِقْنِي بِالصَّالِحِينَ﴾^(٣).

وقد خَتَمَ اللَّهُ قافلة الأنبياء بِسَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ ﷺ وبعد إتمام
الثَّغْمَةِ ، قال سبحانه مُتَّعاً عَلَيْنَا : ﴿... الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ
وَأَتَمَّمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا ...﴾^(٤).

ولا زالت قافلة الدُّعَاة تَتَهَادَى ، تدْعُوا إِلَى اللَّهِ كما كان
الأنبياء يَدْعُونَ ، يُعَلِّمُونَ النَّاسَ مَعَالِمَ الدِّينِ وقواعد الإسلام ،
ومن أَهَمَّ ذلك ما كتبه أئِمَّتُنا السَّابِقُونَ .

ومن أَهَمَّ ما تركه هَؤُلَاءِ الأعلام الأفاضل وأجزه كتاب
(الإعلام بحدود وقواعد الإسلام) للإمام القاضي عياض اليعصبى
المالكي .

وإنما تكمن أهميَّة هذا الكتاب - وكل كتاب - فى أمرين :
الأول : فى الموضوع الذى يتناوله .

الثانى : كيفية التناول ، وهذا يقوى جانب من يتناول هذا
الموضوع .

فإذا كان هَذَا الكتاب يعرض لأركان الإسلام ، وقواعد الدِّين ،
ومعالمه الكُبرى ، وَضَمَّ إِلَى ذلك أن الذى يَغْرِضُهُ إمام من كبار

(١) سورة البقرة ، الآية (١٣٢) . (٢) سورة يونس ، الآية (٨٤) .

(٣) سورة يوسف ، الآية (١٠١) (٤) سورة المائدة ، الآية (٣) .

أئمة الإسلام ، فانضم إلى علو قدر الموضوع ، علو قدر كاتبه ، كان هذا الكتاب في الذروة من المؤلفات .

وإذا كنّا قد ذكرنا أنّ الإسلام دعوة كل مبعوث من الله ، فإن المعاني التي عرّضها هذا الكتاب وهي أركان الإسلام قد بُعثَ بها الأنبياء والسابقون أيضاً ، فهي فرائض ثابتة ، وإن تفاوتت العبادات منها في صورها .

وأبدأ بالتوحيد الذي أوحاه الله إلى جميع رُسُلِهِ وأنبيائه ، حيث قال سبحانه : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ ﴾ ^(١) .

وأما الصّلاة والزّكاة : فقد جاء في شأنهما قول الله في سيدنا إسماعيل عليه السّلام : ﴿ وَكَانَ يَأْمُرُ أَهْلَهُ بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَكَانَ عِنْدَ رَبِّهِ مَرْضِيًّا ﴾ ^(٢) .

وقال على لسان سيدنا عيسى عليه السّلام : ﴿ ... وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا ﴾ ^(٣) .

وفي مراجعة سيدنا موسى لسيّدنا مُحَمَّدٍ عليهما الصّلاة والسّلام ، وتردّد سيدنا محمد بينه وبين الله في ليلة الإسراء المعراج ما يُبين أنّ الصّلاة كانت مفروضة على بني إسرائيل في شريعته . وفي قصّة الثلاثة : (الأبرص - والأعمى - والأقرع) ، وما كان من شأنهما ما يدلُّ على أنّ الصّدقة كانت في الشرائع السابقة والحديث وارد بسند صحيح .

أما الصّيام : فقد صرّح القرآن بأنه كان مفروضاً على من كان قبلنا حيث قال : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ ^(٤) .

(١) سورة الأنبياء ، الآية (٢٥) (٢) سورة مريم ، الآية (٥٥) .

(٣) سورة مريم ، الآية (٣١) . (٤) سورة البقرة ، الآية (١٨٣)

وفى الحج : قال القرآن الكريم : ﴿ وَلِكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنْسَكًا لِّيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ ... ﴾ (١) .

وقال تعالى : ﴿ لِكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنْسَكًا هُمْ نَاسِكُوهُ ... ﴾ (٢) .

وأصرح من ذلك ما أمر الله به أبا الأنبياء إبراهيم عليه السلام بقوله : ﴿ وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَىٰ كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ ﴾ (٣) .

وهذا يدلُّنا على أهمِّية هذه الأركان التي ما خلَّت الشرائع السابقة منها ، إنما اشتملت عليها .

وأوَّل ما عَرَضَهُ الْمُؤَلِّف - رحمه الله - بيان معنى الشَّهَادَتَيْنِ ، وهُمَا رُكْنُ الْإِسْلَامِ الْأَعْظَمَ ، ومِفْتَاحُ الدُّخُولِ فِيهِ ، وَالْفَارَقُ بَيْنَ الْمُسْلِمِ وَالْكَافِرِ - ما لم تعرض ردة والعياذ بالله - ونلمس من خلال العرض القديم ما نريد أن نُؤَكِّدَهُ حَدِيثًا ، وهو أن كلمتي الشَّهَادَةِ ليست ألفاظًا تُقَالُ ، ولا دعوى يعرضها منتحل ، إنما هي اعتقاد بالقلب ، وقول باللسان ، وعمل بالجوارح ، وتظل هذه الكَلِمَةُ مُجَرَّدَ دَعْوَى حَتَّى يَقَامَ عَلَيْهَا دَلِيلٌ مِنْ عَمَلٍ ، وَبُرْهَانٌ مِنْ انْقِيَادٍ لِلشَّرْعِ ، بحيث تصدر أَعْمَالُ الْعَبْدِ كُلِّهَا مِنْبَثَّةً مِنْ هَذَا الْأَصْلِ الْأَصِيلِ .

وَلَقَدْ كَانَ الْأَوَائِلُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَغَيْرِهِمْ يُدْرِكُونَ هَذَا الْمَعْنَى ، فِهَذَا هُوَ الْأَعَشَى الشَّاعِرُ الْجَاهِلِيُّ الْمَشْهُورُ يُرِيدُ الْإِسْلَامَ ، فَيَذْهَبُ لِيُغَلِّتُهُ أَمَامَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَيَلْقَاهُ نَفَرًا مِنَ الْمُشْرِكِينَ ، فَيَسْأَلُونَهُ عَنْ مُرَادِهِ فَيُخْبِرُهُمْ ، فيقولون له : إِنَّ مُحَمَّدًا يُحَرِّمُ الزَّانَا ، فَيَمْدَحُ هَذَا الدِّينَ ، وَيُخْبِرُونَهُ أَنَّهُ يُحَرِّمُ الرَّبَا فَيَبْشُرُ لِهَذَا الْأَمْرِ وَيُظْهِرُ اسْتِحْسَانَهُ ، فَيَقُولُونَ لَهُ : إِنَّهُ يُحَرِّمُ الْخَمْرَ ، فيقول : أَمَّا هَذِهِ فَفِي النَّفْسِ مِنْهَا

(١) سورة الحج ، الآية (٣٤) .

(٢) سورة الحج ، الآية (٦٧) .

(٣) سورة الحج ، الآية (٢٧) .

شَيْءٌ ، ثُمَّ يَقُولُ : أَرْجِعْ عَامِي هَذَا فَأَشْرَبُ الْخَمْرَ ، ثُمَّ أَرْجِعْ فَأُسْلِمَ ، فِيرْجِعْ فَيَمُوتُ قَبْلَ نَهَايَةِ الْعَامِ مُشْرِكًا .

فَتَأْمَلُ : كَيْفَ عُرِفَ طَبِيعَةُ هَذَا الدِّينِ ، وَأَنْ لِكَلِمَةِ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) تَكَالِيفُهَا وَتَبْعَاتُهَا مَا يَنْبَغِي أَنْ يَعْلَنَهَا عَلَى غِشٍّ ، مَا يَنْبَغِي أَنْ يَعْلَنَهَا وَهُوَ مُصِرٌّ عَلَى مَا يَكُونُ نَاقِضًا لَهَا أَوْ خَادِشًا ، فَالِدُخُولِ فِي الْإِسْلَامِ دُخُولَ يَحْمِلُهُ الْعَبْدُ فِي جُمْلَةِ تَعَالِيمِهِ .

فَمَاذَا فِيهِمُ الْمُسْلِمُونَ الْيَوْمَ مِنْ مَعْنَى الشَّهَادَتَيْنِ ؟

وَكَذَا لَا قِيَمَةَ لِأَعْمَالٍ صَدَرَتْ مِنْ مُكَالَفٍ مَهْمَا كَانَتْ نَافِعَةً حَتَّى تَكُونَ الشَّهَادَتَانِ سَابِقَتَيْنِ لِهَذِهِ الْأَعْمَالِ ، وَقَدْ قَالَ الرَّسُولُ ﷺ لِبَنْتِ حَاتِمِ الطَّائِي الَّذِي كَانَ الْمَثَلُ فِي الْكَرَمِ وَالشَّجَاعَةِ وَغَيْرِهَا مِنْ مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ ، قَالَ لَهَا : « لَوْ كَانَ أَبُوكَ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ لَتَرَحَّمْنَا عَلَيْهِ » [رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ] .

وَيَتَفَاوَتُ الْمُسْلِمُونَ بِتَفَاوُتِ تَحْصِيلِهِمْ لِمَعَانِي الشَّهَادَتَيْنِ اعْتِقَادًا وَقَوْلًا وَعَمَلًا ، وَتَبَايُنِ مَوَاقِفِهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ تَبَايُنِ خَالِهِمْ فِي الدُّنْيَا مَعَ مَقْتَضِيَّاتِ الشَّهَادَتَيْنِ .

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيِّمِ : أَعْلِمُ أَنَّ أَشْعَّةَ « لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » تُبَدَّدُ مِنْ صَبَابِ الذُّنُوبِ وَغُثُومِهَا بِقُدْرَةِ قُوَّةِ ذَلِكَ الشُّعَاعِ وَضَعْفِهِ ، فَلَهَا نُورٌ وَتَفَاوُتُ أَهْلِهَا فِي ذَلِكَ النُّورِ قُوَّةٌ وَضَعْفًا لَا يُخَصِّصُهُ إِلَّا اللَّهُ تَعَالَى :

فَمِنْ النَّاسِ : مَنْ نُورُ هَذِهِ الْكَلِمَةِ فِي قَلْبِهِ كَالشَّمْسِ .

وَمِنْهُمْ : مَنْ نُورُهَا فِي قَلْبِهِ كَالْكَوْكَبِ الدُّرِّيِّ .

وَمِنْهُمْ : مَنْ نُورُهَا فِي قَلْبِهِ كَالْمَشْعَلِ الْعَظِيمِ .

وَأَخْرَ : كَالسَّرَاجِ الْمُضِيِّ .

وَأَخْرَ : كَالسَّرَاجِ الضَّعِيفِ .

وَلِهَذَا تَظْهَرُ الْأَنْوَارُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِأَيْمَانِهِمْ ، وَبَيْنَ أَيْدِيهِمْ عَلَى هَذَا

المقدار بحسب ما فى قلوبهم من نور هذه الكلمة علماً ، وعملاً ، ومعرفة ، وحالاً ، وكلما عظم نور هذه الكلمة واشتد ، أحرَقَ من الشُّبُهَاتِ والشَّهَوَاتِ بحسب قُوَّتِهِ وبشِدَّتِهِ ، حتى إنه ربما وَصَلَ إلى حال لا يصادف معها شُبْهَةٌ وَلَا شَهْوَةٌ ، وهذا حال الصَّادِقِ فى تَوْحِيدِهِ الذى لم يُشْرِكْ بالله شيئاً ...

قال : وليس التَّوْحِيدُ مُجَرَّدُ إقرار العَبْدِ بأنه لا خَالِقَ إِلَّا اللَّهُ ، وأن اللَّهَ رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ وَمَلِيكُهُ ، كما كان عُباد الأصنام مُقَرِّينَ بذلك وهم مُشْرِكُونَ ، بل التَّوْحِيدُ يتضمَّن مَحَبَّةَ اللَّهِ ، والخُضُوعَ له ، والدُّلَّ لَهُ ، وَكَمَالَ الانْقِيَادَ لَطَاعَتِهِ ، وإِخْلَاصَ الْعِبَادَةِ لَهُ ، وإِرَادَةَ وَجْهِهِ الْأَعْلَى بِجَمِيعِ الْأَقْوَالِ وَالْأَعْمَالِ ، والمنع والْعَطَاءِ ، والسُّحْبِ والبُغْضِ ، ما يَحُولُ بين صَاحِبِهِ وبين الأسباب الدَّاعِيَةِ إلى المَعَاصِي والإِضْرَارِ عَلَيْهَا ، وَمَنْ عَرَفَ هذا عَرَفَ قول النَبِيِّ ﷺ : « إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَى النَّارِ مَنْ قَالَ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَتَّبِعِي بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ » ، وقوله : « لَا يَدْخُلُ النَّارَ مَنْ قَالَ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » ^(١) [رواه البخارى] .

ومَّا يلى ذلك من ثَمَارِ التَّوْحِيدِ الصَّلَاةُ ، وَبَقِيَّةُ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ ، ومنزلتها فى الإسلام لا تخفى على من رَضِيَ بِاللَّهِ رَبًّا ، وبِالْإِسْلَامِ دِينًا ، وبِمُحَمَّدٍ ﷺ نَبِيًّا وَرَسُولًا .

وقد سَلَكَ الْقَاضِي عِيَاضُ - رحمه الله - فى كتابِهِ هَذَا مَسْلَكَ الْإِيجَازِ مع الحَضَرِ لما ذَكَرَ ، فكانَ بِذَلِكَ جَدِيداً أَنْ يَسْتَظْهِرَهُ مَنْ أَرَادَ فَهْمَ دِينِهِ حَتَّى يُحَقِّقَ الْمَطْلُوبَ مِنْهُ مِنَ الْعِبُودِيَّةِ الْخَالِصَةِ لِلَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ -

وهذا الإيجاز جعل الكتاب مجرداً عن الدليل وإن كان مؤلفه على الكعب راسخ القدم فى علم الحديث وهو الإمام الذى يُشار

(١) مدارج السالكين ٣٢٩/١ ، ٣٣٠ .

إليه ، ويكفى أنه شَرَحَ بعضاً من كُتُب السُّنَّةِ وعلى رأسها صحيح مسلم - كما ستعلم - فاحتاج إلى وضع يتعلّق عليه يُوضّح غَايَته ، ويُقيم الدَّلِيلَ على مسأله بعد التَّحرُّي والتَّدقيق في إثبات نصّ الكتاب كما يُريد مؤلّفه ، فانبرى لذلك أخ فاضل هو الشيخ / محمد صديق الشُّوهاجي ، فكان موفقاً - بحمد الله - فيما تعرض له من عمل والله ينفع به ويوفّقه دائماً .

وأدعك الآن مع ما أودعه القاضي عياض في هذا المؤلّف من جواهر وأسرار ، والله أسأل أن ينفعني وإياكم بالعلم ، وأن يهدينا سواء السبيل إِنَّهُ عَلَى مَا يَشَاء قَدِير .

د/محمّد عبد الرحمن عبد المنعم

* * *



مقدمة المحقق

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ ، نَحْمَدُهُ ، وَنَسْتَعِينُهُ ، وَنَسْتَغْفِرُهُ ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا ، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ ، وَمَنْ يَضِلَّ ، فَلَا هَادِيَ لَهُ ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ .

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾ ^(١) .

﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾ ^(٢) .

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيداً * يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزاً عَظِيماً ﴾ ^(٣) .

وبعد :

فهذه رسالة عظيمة القدر ، قليلة السطر ، أبدع فيها كاتبها أيما إبداع ، وأجاد فيها أيما إجادة ، فلخص فيها قواعد الإسلام ،

(١) سورة آل عمران ، الآية (١٠٢) . (٢) سورة النساء ، الآية (١) .

(٣) سورة الأحزاب ، الآيات (٧٠ ، ٧١) .

وحقيقة الإيمان ، بما أنزله الله من قرآن ، وصحّ عنده من الأخبار ، فأوجز فيها جمًّا من الكتب والأسفار ، وصاغها بطريقة لم يسبقه إليها الجهابذة الأعلام ، وتتكسر دونه الأقلام ، فأطاب ، وأجاد ، وما خاب سهمه عن المراد .

وتكلّم عن كل ركن من الأركان : تفصيلاً ، واستفاضة دون إطالة ، وإملا ، وتلخيصاً دون تقصير وإخلال ، فدكّر الشّهادتين ، والعبادات ، والفروض ، والواجبات ، والشّن ، والمستحبات ، والتواقيض ، والمكروهات ، فبرّع في الترتيب والتقسيم .

ونظراً لما له قصد ، وبه شرّع ، ولما تحويه هذه الرسالة من الفوائد العظام ، لحدود وقواعد الإسلام ، ولما نراه من ضعف العزائم عن تحصيل علمها ، وإدراك فحواها ، شرعت في التعليق عليها ، فذكرت الحجة والدليل في كل مسألة طرقها القاضي ، معتمداً على الكتاب ، والسنة الصحيحة ، مؤيداً له أو مُخالفاً ، وما لم أجد فيه دليلاً ذكرت فيه شيئاً من آراء العلّماء ومذاهبهم ، وشرحت الغريب من الألفاظ والمصطلحات .

ولم أذهب في ذلك كلّهُ إلى التّوسع والاستفاضة لكي لا أخلّ بما قصده القاضي من اختصار وإيجاز .

وهذه الرسالة (الإعلام بحدود وقواعد الإسلام) ذكرها صاحب كتاب طبقات المفسرين (٢/٢١) ، وكشف الظنون (١/ ١٢٧) ، وهدية العارفين (٦/٨٠٥) ، والأعلام (٥/٩٩) ، وكلهم نسبوها إلى القاضي عياض .

وتيسّر لَدَى من هذه الرسالة نُسخَتان :

الأولى (مطبوعة) :

وكانت قد أصدرتها مجلة الأزهر هديةً معها في شهر ذي الحجة سنة (١٤١٠ هـ - ١٩٨٩ م) بتحقيق فضيلة الشيخ : أحمد حسن جابر رجب ، ورمزت لها بالرمز (ع) .

الثانية (مخطوطة) :

وهى موجودة فى دار الكتب المصرية تحت رقم (٢٧ توحيد)
رقم ميكرو فيلم (١٩١٣٦) ، ورمزت لها بالرمز (خ) .
وقمتُ بإجراء مقابلة دقيقة بين النسخة المخطوطة والمطبوعة ،
فوجدتُ أن بينهما اختلافاً يَسيراً إما بزيادة أو نقصان ، أو تحريف ،
أو تصحيف ، فأثبت ما ظهر لى أنه هو الصَّواب ، سواء كان فى
المخطوط أو المطبوع ، ثم ذَكَرْتُ فى الهامش ما صحف فى الطرف
الآخر مع ذكر رمز (خ) للمخطوط ، (ع) للمطبوع .
وهذا كله لا يُنقص شيئاً من محقق المطبوعة ، فقد أجَادَ فيها ؛
بل كانت مُصْبَاحاً يُضِيءُ الطَّرِيقَ لَنَا ، واعتمدنا عليها اعتماداً كبيراً
فى نسخ المخطوطة وتحرير بعض الألفاظ .
وَكَفَى بالمرء نبلاً أن تُعَدَّ مَعَايِهِ .
وَأَسْأَلُ اللَّهَ التَّوْفِيقَ وَالْإِخْلَاصَ .

مُحَمَّدُ صَدِيقُ الْمِنشَاوِى
السُّوَهَاجِى

* * *

القاضي عياض^(١)

(٤٧٦ - ٥٤٤ هـ - ١١٠١ - ١١٤٩ م)

هُوَ الْعَالِمُ الْعَلَامَةُ ، الْمُحَدِّثُ الْفَقِيهُ ، الْمُؤَرِّخُ الْأُصُولِيُّ ، أَبُو الْفَضْلِ
عِيَاضُ بْنُ مُوسَى بْنِ عِيَاضِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ مُوسَى بْنِ عِيَاضِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ
مُوسَى بْنِ عِيَاضِ الْيَحْصَبِيِّ^(٢) ، السَّبْتِيِّ^(٣) ، الْأَنْدَلُسِيُّ الْمَالِكِيُّ .

أَصْلُهُ :

قال ولده محمد : كان أجدادنا في القديم بالأندلس ، ثم انتقلوا إلى
مدينة فاس^(٤) ، وكان لهم استقرار بالقَيْرَوَانِ^(٥) ، لا أذكرى قبل حلولهم
الأندلس أو بعد ذلك ، وانتقل عمرو (أو عمرو بن أو عمر) إلى سَبْتَةَ بعد
سُكْنَى فاس^(٦) .

مَوْلَدُهُ :

ولد رحمه الله تعالى في شهر شعبان سنة ست وسبعين وأربعمائة في
مدينة سبتة بالمغرب^(٧) .

(١) انظر ترجمته في : وفيات الأعيان (٤٩٦/١) ، وتهذيب الأسماء واللغات (٤٣/٢) ،
والصلة (٤٤٦) ، وتذكرة الحفاظ (٩٦/٤) ، والجوم الراهرة (٢٨٦/٥) ، وشذرات الذهب
(١٣٨/٤) ، والديباج (٢٦٨) ، والتكملة (٦٩٤) ، وسير أعلام النبلاء (٢١٢/٢٠) ، والعبر
(١٢٢/٤) ، وطبقات المفسرين (٢٠/٢) ، والبداية والنهاية (٢٢٥/١٢) .

(٢) نسبة إلى يحصب بن مالك ، قبيلة من حمير باليمن (انظر : المراجع السابقة) .

(٣) مدينة مشهورة بالمغرب ، وانظر مراصد الاطلاع (٦٨٨/٢) .

(٤) مدينة كبيرة مشهورة على بَرِّ المغرب ، وانظر مراصد الاطلاع (١٠١٤/٣) .

(٥) مدينة عظيمة بإفريقية في وسط بلاد المغرب العربي ، وانظر معجم البلدان (٤٦٧/٤) .

(٦) طبقات المفسرين (٢٠/٢) .

(٧) انظر : الديباج (١٦٨) ، وقيل : سنة (٤٧٩ هـ) .

حَيَاتُهُ وَرَحَلَاتُهُ :

سَبَّ القاضى عِيَاضُ مَحَبًّا لِلْعِلْمِ رَاعِبًا فِي طَلَبِهِ وَتَحْصِيلِهِ ، فَعَبِيَ فِي طَلَبِهِ بَلْقَاءَ الشُّيُوخِ ، وَالْأَخْذَ عَنْهُمْ ، وَحُضُورَ جَلْقِ الْعِلْمِ ، وَالْحِرْصَ عَلَى الزِّيَادَةِ فِيهِ ، وَنِيلَ الْإِحَارَاتِ مِنَ الشُّيُوخِ ، فَضَرَبَ لَهُ أَكْبَادَ الْإِبِلِ ، وَسَلَكَ الطَّرِيقَ ، فَرَحَلَ إِلَى الْأَنْدَلُسِ سَنَةَ سَبْعٍ وَخَمْسِمِائَةٍ ، فَأَخَذَ الْعِلْمَ عَلَى مَتَايِخِهَا وَكَانَتْ مَنَارَةُ الْعِلْمِ وَقْتَهُ .

ظَلَّ أَبُو الْفَضْلِ كَذَلِكَ حَتَّى أَصْبَحَ إِمَامًا عَصْرِهِ فِي الْحَدِيثِ وَعُلُومِهِ ، عَالِمًا بِالْتَفْسِيرِ ، وَجَمِيعِ عُلُومِهِ ، عَالِمًا بِالنَّحْوِ وَاللُّغَةِ وَكَلَامِ الْعَرَبِ ، وَأَيَّامَهُمُ وَالْبَلَاغَةِ ، ثُمَّ غَادَ مِنَ الْأَنْدَلُسِ ، فَأَجَلَّهُ أَهْلُ سَبْتَةِ لِمَنَاظَرَةِ عَلَيْهِ فِي الْمَدُونَةِ^(١) وَهُوَ ابْنُ ثَلَاثِينَ سَنَةً أَوْ يَسِيرُ^(٢) عَنْهَا ، تَمَّ أَجْلُسُ لِلشُّورَى ، ثُمَّ وَلِيَ قَضَاءَ بَلَدِهِ مَدَّةً طَوِيلَةً حُمدَتْ سِيرَتُهُ فِيهَا ، ثُمَّ نُقِلَ إِلَى قَضَاءِ غَرْنَاطَةِ^(٣) فِي سَنَةِ إِحْدَى وَثَلَاثِينَ وَخَمْسِمِائَةٍ وَلَمْ يَطُلْ أَمْرُهُ بِهَا ، ثُمَّ وَلِيَ قَضَاءَ سِتَّةِ ثَانِيَا^(٤) .

قال صاحب الصِّلَّة : وَقَدِمَ عَلَيْنَا قَرْطُبَةَ^(٥) فَأَخَذْنَا عَنْهُ بَعْضَ مَا عِنْدَهُ .

قال الخطيب : وَبَنَى الزِّيَادَةُ الْغَرِيبَةَ فِي الْجَامِعِ الْأَعْظَمِ ، وَبَنَى فِي حَانَبِ الْمِينَا الرَّاتِبَةِ الشَّهِيرَةِ ، وَعَظَّمْ صِيَّتَهُ ، وَلَمَّا ظَهَرَ أَمْرُ الْمُوَحِّدِينَ بَادِرَ إِلَى الْمَسَابِقَةِ بِالْدُّخُولِ فِي طَاعَتِهِمْ ، وَرَحَلَ إِلَى لِقَاءِ أَمِيرِهِمْ بِمَدِينَةِ سَلَا^(٦) ، فَأُجْزِلَ صَلَاتُهُ ، وَأَوْجِبَ بَزَّهُ ، إِلَى أَنْ اضْطَرَبَتْ أُمُورُ الْمُوَحِّدِينَ عَامَ ثَلَاثَةِ

(١) المدونة : وهى التى رواها سحون بن سعيد التوخي عن الإمام مالك فى الفروع .

(٢) التيف : لعلة تستعمل للدلالة على ما راد على العقد (١٠ ، ٢٠ ، ٣٠ ... إلخ) إلى العقد الآخر .

(٣) مدينة بالأندلس ، وانظر مراصد الاطلاع (٩٩٠/٢) .

(٤) انظر : الصلة لاس بشكوال (٤٤٦) .

(٥) مدينة وسط بلاد الأندلس ، وانظر مراصد الاطلاع (١٠٧٨/٣) .

(٦) مدينة بأقصى المغرب ، وانظر مراصد الاطلاع (٧٢٤/٢) .

وأربعين وخمسمائة فتلاشت حاله ، ولحق بِمَرَاكُش^(١) ، مسترداً به عن وطنه^(٢) .

وبالجملة فإنه كان عَدِيمَ النَّظِير ، حسنةً من حسنات الأَيَّامِ سَدِيدِ التَّعَصُّبِ لِلشُّنَّةِ وَالتَّمَسُّكِ بِهَا حَتَّى أَمَرَ بِإِحْرَاقِ كُتُبِ الْغَزَالِي^(٣) لِأَمْرِ تَوْهَمِهِ مِنْهَا ، وما أَحْسَنَ قول من قال فيه :

ظَلَمُوا عِيَاضاً وَهُوَ يَحْلُمُ عَنْهُمْ وَالظُّلْمَ بَيْنَ الْعَالَمِينَ قَدِيمٌ
جَعَلُوا مَكَانَ الرِّاءِ عَيْناً فِي اسْمِهِ كَيْ يَكْتُمُوهُ وَإِنَّهُ مَعْلُومٌ
لَوْلَاهُ مَا فَاحَتْ أَبَاطِحُ سَبْتَةٍ وَالتَّبْتُ حَوْلَ خَبَائِثِهَا مَعْدُومٌ^(٤)

وَفَاتُهُ :

ظَلَّ (رحمه الله) فِي غُرْبَتِهِ عَنْ بَلَدِهِ وَمَسْقَطِ رَأْسِهِ حَتَّى قَضَى نَحْبَهُ فِي لَيْلَةِ الْجُمُعَةِ نِصْفَ اللَّيْلَةِ التَّاسِعَةِ مِنْ جُمَادَى الْآخِرَةِ ، وَدُفِنَ بِمَرَاكُش ، وَقِيلَ : بِرَمَضَانَ سَنَةِ أَرْبَعٍ وَأَرْبَعِينَ وَخَمْسِمِائَةٍ^(٥) ، فَرَحِمَ اللَّهُ الشَّيْخَ وَأَسْكَنَهُ الْفِرْدَوْسَ الْأَعْلَى .

ثَنَاءُ الْعُلَمَاءِ عَلَيْهِ :

قال ابن خُلَّكَانَ : هُوَ إِمَامُ الْحَدِيثِ فِي وَقْتِهِ وَأَعْرَفَ النَّاسَ بِعُلُومِهِ وَبِالنَّحْوِ وَاللُّغَةِ وَكَلَامِ الْعَرَبِ وَأَيَّامِهِمْ وَأَنْسَابِهِمْ^(٦) .

قال ابن بَشْكُوَال : هُوَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالتَّفَنُّنِ وَالدِّكَاةِ وَالْفَهْمِ ، اسْتَقْصَى بِسَبْتَةٍ مَدَّةً طَوِيلَةً حَمَدَتْ سِيرَتَهُ فِيهَا^(٧) .

(١) أعظم مدينة بالمغرب ، وأحلها ، وبها سرير الملوك ، وانظر معجم البلدان (١١١/٥) .

(٢) انظر . الديباج (٢٦٨) .

(٣) هو . محمد بن محمد بن محمد أحمد الطوسي الإمام الحليل ، أبو حامد ، العراقي ، توفي سنة ٥٠٥ هـ ، وانظر البداية والنهاية (١٧٣/١٢) ، وشدرات الذهب (١٠/٤) ، والكامل (١٧٣/١٠) ، واللباب (١٧٠/٢) .

(٤) انظر : شدرات الذهب (١٣٨/٤) . (٥) انظر . تذكرة الحماط (١٣٠٦/٤) .

(٦) ، (٧) انظر : تذكرة الحماط (١٣٠٤)

قال الفقيه محمد بن حمادة السبتي : ولي القضاء وله خمس وثلاثون سنة فسار بأحسن سيرة ، كان هيئاً من غير ضَعْف ، صلياً في الحق ^(١) .
قال ابن العِمَاد الحنبلي : كان عديم التَّظَيُّر حسنةً من حسنات الأئام شديد التَّعَصُّب للسُّنَّة ^(٢) .

قال ابن تَغْرِي بَزْدِي : كان إماماً حافظاً محدثاً فقيهاً متبحراً ، صَنَّف التَّصَانِيف المفيدة ، وانتشر اسمه في الآفاق ، وَبَعْدَ صَيِّئِهِ ^(٣) .
مُصَنَّفَاتُهُ :

أَلْف القاضي عِيَّاض (رحمه الله) العديد من المصنفات ، فلم يكن أحد بسبته في عصره أكثر تأليفاً منه .

ذكر صاحب « الديباج المذهب في أعيان المذهب » من مؤلفاته نحو ثلاثين مؤلفاً جليلاً ، كما ذكر صاحب طبقات المفسرين ، وكشف الظنون ، وهدية العارفين بعضاً منها .

مِنْ مُصَنَّفَاتِهِ :

- ١ - إكمال المعلم في شرح مسلم .
- ٢ - الشُّفاء .
- ٣ - مشارق الأنوار على صحاح الآثار .
- ٤ - التنبيهات المستنبطة في مشكلات المدونة .
- ٥ - ترتيب المدارك وتقريب المسالك .
- ٦ - الإلماع .
- ٧ - بغية الرائد .

(١) انظر : تذكرة الحفاظ (١٣٠٤) .

(٢) انظر : شذرات الذهب (١٣٩/٤) .

(٣) انظر : النجوم الزاهرة (٢٨٥/٥) .

- ٨ - الغنية فى شيوخه .
- ٩ - المعجم فى شيوخ ابن سكره .
- ١٠ - نظم البرهان .
- ١١ - الأهل المشروط بينهم التزاور .
- ١٢ - جامع التاريخ .
- ١٣ - السيف المسلول على مَنْ سَبَّ أصحاب الرسول ﷺ .
- ١٤ - العيون الستة فى أخبار سبته .
- ١٥ - أجوبة القرطبيين .
- ١٦ - سر السراة فى أدب القضاة .
- ١٧ - مطامع الأفهام .
- ١٨ - غريب الشهاب .
- ١٩ - العقيدة .
- ٢٠ - مشارق الأنوار فى غريب الحديث .
- ٢١ - الصفا بتحرير الشفا .
- ٢٢ - الأجوبة المجبرة عن الأسئلة المتخيرة .
- ٢٣ - غنية الكاتب وبغية الطالب فى الصدور والترسل .
- ٢٤ - الإعلام بحدود وقواعد الإسلام ، وهو الذى بين أيدينا .

* * *

الميراث من قبله
 انما هذه الاولي هي
 الشهادتان في الاولي من الشهادتين
 ونطق السنان في فاضلها بعد عقيدة
 مسلمة في عقيدة وجوهها وبعث بعث
 استحسانها وبعث بعث في جودها وبعث
 من يروى بها والحمد لله رب العالمين
 انما هذه الاولي هي الشهادتان في الاولي
 دانه وانه ليس به الا في الاولي وانه
 في الاولي في الاولي وانه في الاولي
 وخالقه وانه على كل شيء قدير وانه عالم
 ظهر لما بطر لا يبرئ منه مقتدر في
 السموات والارض والارض والارض
 كان من سبيلها وسبيلها في الاولي
 والله اعلم بالصواب
 في هذه وصفا في الاولي

الله رب العالمين
 قال الشيخ الامام الحافظ الفاضل ابو
 الفضل عبيد بن موسى بن عمار الجعفي
 رضي الله عنه الحمد لله الذي لا ينبغي الحمد
 الا له واسئل ان ينحصر ما في صلاته وفي
 بيانه حمد نبينا وآله وان يحصر في حمد
 اقرنا الحمد لنا واعماله وهما في الاولي
 الرغبت في الحمد في الدنيا والآخرة
 لوجه الشرف في الدنيا والآخرة
 سئل المأخذ في الدنيا والآخرة
 فواعدا لا اسلام في الدنيا والآخرة
 انما في الاسلام في الدنيا والآخرة
 والاسلام في الدنيا والآخرة
 لا اله الا الله وانما الحمد لله
 الصلاة وابتداء الصلاة وصوم رمضان

الاخطوط
 الصفحة الاولى من

١٥٧
٧٩٢
ب

٩/٥٧

١٥٧
٧٩٢
ب

١٥٧
٧٩٢
ب

١٥٧
٧٩٢
ب

الصفحة الأخيرة من المخطوطة

لا تملكها ولا تملكها ولا تملكها ولا تملكها
على الصلح وقد قبلت الصلح وقد قبلت الصلح
بوجودها ولا تملكها ولا تملكها ولا تملكها
منها فالصلح قد قبلت الصلح وقد قبلت الصلح
منه حتى يرضى بها وتؤخذ منه وعلى الصلح
عاقبة صلح الامام به واما الصلح فهو من الامام
ادب ويوضع في عهده ويحدث عن التوصل
اياه كما يات ذكره عليه وما لا يخفى من تركه كما لا
عليه زجر وعطو ويخرج لكونه موسع الوقت له
وذهب بعض العلماء الى ان من ترك صلحا رجلا
الموت اعد ولما عرفت بوجوبه فانه كان وقتا كان
السلام ولم يخلفوا في كثر جاحدا ووجهه بالاحكام
والله تعالى اجعلنا الصالحين من الزمان المخلصين
وبوقتنا لهذا القول والعدل بحسب الايمان
ولا ارب سواه ما وصل اليه على محمد بنه الصلح
والله اعلم

الأعلام
مخاريد وقواعد الأعلام

للقاضي عياض

أبي الفضل عياض بن موسى الحنظلي السبتي

(٤٧٦ ~ ٥٤٤ هـ)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قَالَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ الْحَافِظُ الْقَاضِي أَبُو الْفَضْلِ عِيَاضُ بْنُ مُوسَى
ابن عِيَاضَ الْيَحْضُبِيِّ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) :
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَا يَنْبَغِي الْحَمْدُ إِلَّا لَهُ ، وَأَسْأَلُهُ أَنْ يَخْصَّ
بِأَرْكَى صَلَوَاتِهِ وَأَنْمَى بَرَكَاتِهِ مُحَمَّدًا ﷺ نَبِيَّنَا وَآلِهِ ، وَأَنْ يُخْلِصَ
لَوَجْهِهِ أَقْوَالَ الْكُلِّ مِنَّا وَأَعْمَالَهُ .

وبعد :

أَيُّهَا الرَّائِبُ فِي الْخَيْرِ ، الْحَرِيصُ عَلَى تَدْرِيبِ الْمُتَعَلِّمِينَ لَوَجْهِهِ
الْبَرِّ ، فَإِنَّكَ سَأَلْتَنِي فِي جَمْعِ فُضُولِ سَهْلَةِ الْمَأْخِذِ ، قَرْيَةِ الْمَرَامِ ^(١) ،
مُفَسَّرَةٍ حُدُودِ قَوَاعِدِ الْإِسْلَامِ .

فَاعْلَمْ (وَقَفْنَا اللَّهُ وَإِيَّاكَ) أَنَّ مَبَانِيَ الْإِسْلَامِ [خَمْسٌ] ^(٢)
كَمَا قَالَ نَبِيُّنَا (عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ) ^(٣) :

« يُبْنَى الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ : شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ،
وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ ، وَإِقَامِ الصَّلَاةِ ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ ،

(١) المرام : المقصد . (٢) في (ع) « خمسة » .

(٣) في (ع ، ح) « عليه السلام » فقط .

و [صَوْم] ^(١) رَمَضَانَ ، وَحَجَّ الْبَيْتِ ^(٢) .

* * *

(١) فى (ع) « صيام » .

(٢) (متفق عليه) ورد من حديث ابن عمر ، وحريز بن عبد الله ، وعبد الله

ابن عباس

١ - أما حديث ابن عمر فله عدة طرق :

الأولى : من طريق عكرمة بن خالد ، أخرجه البخارى (٨) ، ومسلم (٢٢) ،
والترمذى (٢٦٠٩) ، والنسائى (٢٦٨/٢) ، وأحمد (١٤٣/٢) ، وابن حريمة
(٣٠٨) ، وابن حبان (١٨٣/٣) الإحسان ، والبيهقى فى الشعب (٢٠ ، ٣٥٦٧) ،
وابن منده فى الإيمان (١٨٤/١ ، ٣٠١)

الثانية . من طريق سعد بن عبيدة ، أخرجه مسلم (١٩ ، ٢٠) ، والبيهقى (٤/
١٩٩) ، وابن منده فى الإيمان (١٨٦/١ ، ١٨٧) .

الثالثة : من طريق عاصم بن محمد ، أخرجه مسلم (٢١) ، وأحمد (١٢٠/٢) ،
وابن حريمة (٣٠٩) ، والبيهقى فى الشعب (٣٦٧٣) ، وابن منده فى الإيمان
(١٨٥/١ ، ٣٠٢)

الرابعة : من طريق نافع ، أخرجه البخارى (١٥٧/٥) موقوفاً عليه وهو فى حكم
المرفوع .

الخامسة : من طريق حبيب بن أبى ثابت ، أخرجه الترمذى (٢٦٠٩) .

السادسة : من طريق يزيد بن بشر ، أخرجه أحمد (٢٦/٢) ، والبيهقى فى
الشعب (٢١) .

السابعة : من طريق أبى سويد العبدى ، أخرجه أحمد (٩٣/٢) .

الثامنة . من طريق سالم بن عبد الله ، أخرجه الطبرانى فى الكبير (٣٠٩/١٢) .

التاسعة : من طريق محاهد عنه مرفوعاً ، أخرجه الطبرانى فى الكبير (٤١٢/١٢) .

٢ - أما حديث جرير بن عبد الله :

أخرجه أحمد (٣٦٣/٤ ، ٣٦٤) ، والطبرانى فى الكبير (١١٣/١) ، وأبو نعيم
فى الحلية (٢٥١/٩) من طريق الشعبى .

٣ - أما حديث ابن عباس :

أخرجه الطبرانى فى الكبير (١٧٧/٣) .

القاعدة الأولى
وهي

الشهادتان

شَرْحُ الْقَاعِدَةِ الْأُولَى

وَهِيَ

﴿الشَّهَادَتَانِ﴾^(١)

وَلَا بُدَّ فِيهَا مِنْ اعْتِقَادٍ بِالْقَلْبِ وَتُطْقَى بِاللِّسَانِ^(٢)

وتفاصيلها أربعون عقيدة : عشر^(٣) يُعْتَقَدُ وجوبها ، وعشر يُعْتَقَدُ استحالتها ، وعشر يتَحَقَّقُ وجودها ، وعشر مُتَقَيَّنٌ ورودها :

فالعشر^(٤) الواجبات^(٥) :

أَنْ يُعْتَقَدَ أَنَّ اللَّهَ وَاحِدٌ [أَحَدٌ]^(٦) غَيْرُ مُنْقَسِمٍ فِي ذَاتِهِ^(٧) ، وَأَنَّهُ لَيْسَ

(١) والشهادتان : لا إله إلا الله : أى لا معبود بحق إلا الله ، ومحمد رسول الله ﷺ : أى التصديق الجازم له فيما أخبر به من أنباء والانتفاء لأمره ، والكف والانتفاء عما نهى عنه .

انظر : فتح المجيد ، باب فضل التوحيد (٥٣) .

(٢) وجمهور السلف على أَنَّ الإيمان . قول القلب واللسان وعمل القلب واللسان والجوارح ، مطابقاً للكتاب والسنة ، وأَنَّهُ يَزِيدُ بالطَّاعَةِ ، وَيُنْقُصُ بالمَعْصِيَةِ ، قَالَ تَعَالَى : ﴿ ... فَرَادَتْهُمْ إِيمَانًا ... ﴾ [التوبة / ١٢٤] ، وَقَالَ تَعَالَى : ﴿ ... وَتَزِدَادَ الَّذِينَ آمَنُوا إِيمَانًا ... ﴾ [المدثر / ٣١] ، وَحَكَى الشَّافِعِيُّ : إِحْمَاعُ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ عَلَى ذَلِكَ كُلِّهِ .

انظر : مجموع الفتاوى (١٥١ / ٣) ، وَقُطِفَ الثَّمَرُ (٨٠) .

(٣) ، (٤) ، وفى (ح) . عشرة ، وهو خطأ من الناسح .

(٥) العشر الواجبات : أى الواجب اعتقادها . (٦) هذه الكلمة لا توجد فى (ع) .

(٧) لَا بُدَّ أَنْ يُعْتَقَدَ الْإِنْسَانُ أَنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - وَاحِدٌ أَحَدٌ لَا بُدَّ وَلَا شَرِيكَ لَهُ ، وَأَنَّهُ غَيْرُ مُنْقَسِمٍ فِي ذَاتِهِ ، لِأَنَّ دَاتِهِ سُبْحَانَهُ لَا تُمَائِلُ الدَّوَاتِ وَلَا الْأَجْسَامَ .. لَا فِى التَّقْدِيرِ .. وَلَا فِى قَوْلِ الْإِنْقِسَامِ وَالتَّجْرِئَةِ .. فَلَا يُقَالُ : إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ هُوَ نَوْرُ اللَّهِ ؛ لِأَنَّ نَوْرَ اللَّهِ جُزْءٌ مِنْ دَاتِهِ ، وَدَاتِهِ لَا تَتَفَكَّكُ وَلَا تَتَقَسِّمُ .

وجعله عبد الرحمن عبد الخالق نوعاً من أنواع التوحيد وهو : توحيد الذات .

معه ثانٍ^(١) فى إلهيته ، وأنه حتى قَيُّومٌ^(٢) ، لَا تَأْخُذُهُ سِئَةٌ وَلَا نَوْمٌ^(٣) ، وأنه إِلَهُ كُلِّ شَيْءٍ وخالقه^(٤) ، وأنه على كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ، وأنه عالمٌ بما ظَهَرَ وَمَا بَطَنَ^(٥) ، ﴿ ... لَا يَغْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ ... ﴾ [سأ / ٣] ، وأنه مُدَبِّرٌ^(٦) لِكُلِّ [شَيْءٍ]^(٧) ، كائن من خير أَوْ شَرٍّ^(٨) ، ما شاء كان ، وما لم يَشَأْ لم يَكُنْ^(٩) ، وأنه سَمِيعٌ بصيرٌ متكلمٌ بغير جارحة^(١٠) ولا آلة^(١١) ، بل سمعه وبصره وكلامه صفات له لا تُشبهه

(١) ليس معه ثان . لأنه ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ... ﴾ [الأنبياء / ٢٢] .
(٢) حتى : فلا يموت . وهو مُخْتَصٌّ بذلك دون خلقه فإنهم يَمُوتُونَ ، قَيُّومٌ أى مُفْتَقِرَةٌ إليه الخلائق ، وهو غنى عنهم .
انظر . تفسير ابن كثير (٢٦٤ / ١) ، شرح الطحاوية (١٢٠) .
(٣) لَا تَأْخُذُهُ . أى لا تأكله ، سِئَةٌ : وهى مقدمات اليوم والوس والتعاس ، وَلَا نَوْمٌ . حقيقى أقوى من السُّة .

انظر . تفسير ابن كثير (٢٦٤ / ١) ، شرح الطحاوية (١٢٠) .
(٤) إِلَهُ كُلِّ شَيْءٍ : أى المعبود الحق ، والمألوه لكل شَيْءٍ ، وخالقه . أى مُنْذِعٌ وَمُنْشِئٌ كُلِّ شَيْءٍ ﴿ ذَلِكُمْ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ ... ﴾ [الأعام / ١٠٢] .
(٥) عالمٌ بجميع المعلومات ، مُحِيطٌ بِكُلِّ الموحودات ﴿ ... لَا يَغْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ ... ﴾ [سأ / ٣] وجميعها فى علمه سواء ما ظهر وبَّانٌ وأُتْصَح ، وما نَظَن وحَفَى .. دقيقها وحليلها .. أولها وآخرها ، وعلمه بها قَدِيمٌ قَدَمٌ داته وصفاته .
قطب الثمر (٧٩) ، وابن كثير (الأعام / ١٠٢) .

(٦) فى (ع) مريد . (٧) هذه الكلمة لا توحيد فى (ع) .
(٨) مُدَبِّرٌ لِكُلِّ شَيْءٍ : أى أن أفعال العباد وإن كانت كَشْأَ لهم إلا أنها لا تخرج عن كَوْنِها مُرَاداً لله تعالى .. فلا يقع فى ملكه (من خير أو شر) إلا ما يريد ، وإن كان الله لم يَأْمُرْ بها إلا أنه من الأزل قد أراد وقوعها والأمرُ غير الإرادة . فقد يَأْمُرُ بالشئ ويريدُ وَقُوعُهُ ! كأمر الملائكة بالسجود .. وقد يأمر بالشئ ولا يريد وقوعه ! كأمر إبليس بالسجود .

شرح الطحاوية (١١٣) ، وقطب الثمر (٨٤) .
(٩) ما شاء كان بإِرادَةِ أَرْلِيَّةٍ أَوْحَدَتِ الكائنات ، ودَثَرَتِ الحادثات بغير ترتيب أفكار ، ولا تَرْئُصَ زمان ، وما لم يَشَأْ إِرَادَتُهُ لم يكن له وجود أو فعل .

(١٠) فى (خ) . حوارح
(١١) فهو سَمِيعٌ سَمِعَ يَتَكَشَّفُ به كمال صفات المسموعات ، من غيرِ آذانٍ ، وبصير =

صفاته الصفات ، كما لا تُشبه ذاته الذوات ^(١) ، ﴿ ... لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾ ^(٢) [الشورى / ١١] .

والعشرُ المستحيلات ^(٣) :

أَن يُعْتَقَدَ أَنَّهُ تَعَالَى يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ الْحُدُوثُ ، وَالْعَدَمُ ^(٤) ، بَلْ هُوَ تَعَالَى بِصِفَاتِهِ وَأَسْمَائِهِ ، قَدِيمٌ بَاقٍ ، دَائِمٌ ^(٥) الْوُجُودُ ، ﴿ ... قَائِمٌ عَلَى كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ ... ﴾ ^(٦) [الرعد / ٣٣] لَيْسَ لَهُ أَوَّلٌ وَلَا آخِرٌ ، بَلْ ﴿ هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ ... ﴾ ^(٧) [الحديد / ٣] ، وَأَنَّهُ لَا إِلَهَ سِوَاهُ ، ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ

= بَصِيرٌ يَتَكَشَّفُ بِهِ كَمَالُ التَّفَرُّيقِ بَيْنَ الْمَصْرُاتِ ، مِنْ عَيْرِ حَدَقَةٍ ، وَلَا أَحْمَاقٍ ، وَلَا تَحِبُّ رُؤْيَاهُ الطُّلُمَاتِ ، مُتَكَلِّمٌ بِكَلَامٍ قَدِيمٍ ، قَائِمٌ بِدَاتِهِ لَا يَشْهَدُ كَلَامَ الْمَخْلُوقَاتِ ، فَلَيْسَ بِصَوْتٍ يَخْدُثُ مِنْ انْسِلَالِ هَوَاءٍ ؛ أَوْ نَاطِقٍ شَعَةٍ أَوْ تَحْرِيكِ اللِّسَانِ .

انظر في ذلك شرح الواسطية (٤٣) ، ومجموع الفتاوى (١٣٢ / ٣) .

(١) لَا تُشَبِّهُ صِفَاتِهِ : صِفَاتُ الْمَخْلُوقِينَ ، فَهُوَ يَعْلَمُ لَا كَعِلْمِنَا ، وَيَسْمَعُ لَا كَسَمْعِنَا ، وَيُنْصَرُّ لَا كَبَصْرِنَا ؛ لِأَنَّ ذَاتَهُ لَيْسَتْ كَالذَّوَاتِ ، لَا تَخْتَلِئُهَا الْعُقُولُ ، وَلَا تُذَرِّكُهَا الْأَذْهَانُ .

مجموع الفتاوى (١٠ / ٣ - ١٦) ، وشرح الطحاوية (٩٨ ، ١١٧) .

(٢) لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ : أَيْ لَا يُشَبِّهُهُ شَيْءٌ مِنْ خَلْقِهِ ، وَلَا يُشَبِّهُهُ شَيْءٌ مِنْ خَلْقِهِ وَهُوَ السَّمِيعُ

الْبَصِيرُ .

مجموع الفتاوى (١٠ / ٣ - ١٦) ، وشرح الطحاوية (٩٨ ، ١١٧) .

(٣) أَيْ الَّتِي يَسْتَحِيلُ وَقُوعُهَا فِي ذَاتِهِ سَبْحَانَهُ .

(٤) يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ الْحُدُوثُ : لِأَنَّ الشَّيْءَ الْحَادِثَ لَا بَدَأَ لَهُ مِنْ مُخْدِثٍ قَدْ أُوجِدَهُ ، وَاللَّهُ عَيْرُ

ذَلِكَ لِأَنَّهُ وَاجِبُ الْوُجُودِ بِنَفْسِهِ ، وَكُلُّ حَادِثٍ لَا يَدُلُّهُ مِنَ الْعَدَمِ : أَيْ الْفَنَاءِ وَاللَّهُ لَا يَفْسُدُ وَلَا يَبِيدُ .

انظر : شرح الطحاوية (١١١) ، وابن كثير (الرعد / ٣٣) .

(٥) هَذِهِ الْكَلِمَةُ كَتَبْتُ فِي الْمَخْطُوطَةِ بِالتَّسْهِيلِ (دَائِمٌ) ، وَكَذَلِكَ مَا شَابَهَا .

(٦) بَلْ إِنْ اللَّهُ قَدِيمٌ بَلَا ابْتِدَاءَ ، مُخْدِثٌ لِكُلِّ الْحَادِثَاتِ ، سَقَى وَجُودَهُ وَجُودَهَا بِأَيِّ دَائِمٍ

الْوُجُودِ لَا يَمُتِي قَائِمٌ عَلَى كُلِّ نَفْسٍ : أَيْ حَفِيزٌ وَعَلِيمٌ وَرَقِيبٌ عَلَى كُلِّ نَفْسٍ مَفْسُوسَةٍ ، يَعْلَمُ مَا كَسَبَتْ مِنْ حَيْرٍ وَشَرٍّ ، وَلَا تَخْفَى عَلَيْهِ خَافِيَةٌ .

انظر : شرح الطحاوية (١١١) ، وابن كثير (الرعد / ٣٣) .

(٧) لَيْسَ لَهُ أَوَّلٌ ؛ وَهُوَ الْأَوَّلُ فَلَيْسَ قَبْلَهُ شَيْءٌ مِنَ الْخَلْقِ ، وَكَانَ قَبْلَ كُلِّ شَيْءٍ ، وَهُوَ الْآخِرُ

الْبَاقِي فَلَيْسَ بَعْدَهُ شَيْءٌ . انظر : تفسير ابن كثير (الحديد / ٣) .

إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ... ﴿ [الأنبياء: ٢٢] ، وَأَنَّهُ مُسْتَغْنٍ عَنِ جَمِيعِ خَلْقِهِ ، غَيْرُ
مُحْتَاجٍ إِلَى ظَهِيرٍ فِي مُلْكِهِ ^(١) ، وَأَنَّهُ لَا يَشْغَلُهُ شَأْنٌ ^(٢) عَنْ شَأْنٍ فِي قَضَائِهِ
وَأَمْرِهِ ^(٣) ، وَأَنَّهُ لَا يَحْوِيهِ مَكَانٌ فِي سَمَآوَاتِهِ وَلَا أَرْضِيهِ ، بَلْ هُوَ كَمَا كَانَ
قَبْلَ خَلْقِ الْمَكَانِ ، وَأَنَّهُ لَيْسَ بِجَوْهَرٍ وَلَا جِسْمٍ ، وَلَا عَلَى صُورَةٍ وَلَا شَكْلِ ،
وَلَا لَهُ شَبِيهَةٌ ^(٤) وَلَا مِثِيلٌ ^(٥) ، بَلْ هُوَ الْأَحَدُ الصَّمَدُ الَّذِي لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ
وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ^(٦) ، وَأَنَّهُ لَا تَحِلُّهُ الْحَوَادِثُ [وَلَا التَّغْيِيرَاتُ] ^(٧) ، ^(٨) ،

(١) وهو مُسْتَغْنٍ : أَيْ الْعَنَى عَنِ الْخَلْقِ ، فَلَا يَتَلَعَا صُرَّهُ وَيَصْرُوهُ ، وَلَا يَتَلَعَا نَفْعَهُ فَيَنْقُصُهُ ،
بَلْ كُلُّهُمْ فَقَرَاءٌ إِلَيْهِ ؛ فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى تَصِيرٍ وَلَا ظَهِيرٍ فِي مُلْكِهِ ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ ، وَهُوَ الرَّازِقُ
بَلَا حَاجَةَ وَلَا مُؤَنَّةَ ، الْمُمِيتُ بَلَا مَخَافَةَ .
انظر : شرح الطحاوية (١٢٢) .

(٢) هذه الكلمة في الأصل بالتسهيل (شان) .
(٣) لَا يَشْغَلُهُ شَأْنٌ : أَيْ طَلَبُ أَوْ قَصْدُ عَنْ شَأْنٍ آخَرَ ، لِأَنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ يُقْضَى بِكَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ
مِثْلَ سَحَابَةٍ وَهِيَ : « كُنْ » ، وَلَوْ أَنَّ الْإِنْسَانَ وَالْجَنَّ سَأَلُوهُ فِي صَبْعٍ وَاحِدٍ لِأَعْطَى كُلَّ وَاحِدٍ مِثْلَهُ ،
وَمَا نَقَصَ ذَلِكَ مِنْ مُلْكِهِ شَيْءٌ ، وَكُلُّ يَوْمٍ سَحَابَةٌ وَتَعَالَى فِي شَأْنٍ مِنْ غُفْرَانِ ذَنْبٍ ، وَتَفْرِيجِ كَرْبٍ .
انظر شرح مسلم الحديث رقم (٢٥٧٧) ، وَتَفْسِيرُ ابْنِ كَثِيرٍ (الرَّحْمَنُ / ٢٩) .
(٤) لَا يَحْوِيهِ سَحَابَةٌ وَلَا يُحِيطُ بِهِ وَلَا يَحْدُهُ مَكَانٌ فِي سَمَآوَاتِهِ وَلَا أَرْضِيهِ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِجَوْهَرٍ
مَحْدُودٍ ، وَمَقْدَرٍ يَحْتَاجُ لِحَرِّ يَحْوِيهِ وَيَحْوِيهِ ؛ إِذَا أَصْبَحَ فِيهِ إِنَّمَا مَتَحَرِّكًا أَوْ سَاكِنًا ، وَلَا مَتْنَعٌ عَلَيْهِ
الْحُرُوحُ مِنْهُ أَوْ التَّوَاجُدُ فِي غَيْرِهِ ؛ ثُمَّ يَحْجُلُ لَهُ حُدُودًا كَحُدُودِ الْحُلُوقَاتِ ، وَيَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ ذَلِكَ لِأَنَّهُ
كَانَ قَبْلَ خَلْقِ الْمَكَانِ ، وَأَنَّهُ لَيْسَ بِجِسْمٍ يَتَأَلَّفُ مِنْ أَجْزَاءٍ ، تَتَفَرَّقُ وَتَتَجَمَّعُ ، وَلَيْسَ عَلَى صُورَةٍ
تَسْتَطِيعُ الْعُقُولُ أَنْ تَخِيلَهَا ، وَلَا شَكْلٌ تُدْرِكُهُ الْأَفْهَامُ ، وَلَا يُوحِدُ لَهُ شَبِيهَةٌ فِي أَصْنَافِهِ وَلَا صِفَاتِهِ ،
وَلَا مِثِيلٌ يَكَايِفُ قَدْرَتَهُ وَعَظَمَتَهُ وَمَذْهَبَ السَّلَفِ لِإِثْبَاتِ لِلصِّفَاتِ بَلَا تَشْبِيهِ ، وَتَنْزِيهِهِ بَلَا تَعْطِيلٍ .
انظر شرح الطحاوية (١١٧) ، وَمَجْمُوعُ الْفَتَاوَى (٢٦٤/٥) ، وَقُطُوفُ الثَّمَرِ (٤١) .

(٥) فِي (ع) : مِثْلُ
(٦) فَهُوَ الْوَاحِدُ الْأَحَدُ الَّذِي لَا نَظِيرَ لَهُ وَلَا وَرِيرَ ، وَلَا شَبِيهَ وَلَا عَدِيلَ ، الْكَامِلُ فِي صِفَاتِهِ ،
الصَّمَدُ الَّذِي كَمُلَ شُؤْدَدُهُ ، وَصَمَدَتْ إِلَيْهِ الْخَلَائِقُ ، الَّذِي لَمْ يَلِدْ وَلَمْ تَكُنْ لَهُ صَاحِبَةٌ ، وَلَمْ يُولَدْ
لَيْسَ لَهُ أُمٌّ أَوْ أَبٌ ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ .
شرح الواسطية (٣١) ، وَتَفْسِيرُ ابْنِ كَثِيرٍ (الْإِحْلَاصُ) .

(٧) فِي (ع) : وَالتَّغْيِيرَاتُ .
(٨) وَلَا تُحِلُّهُ وَلَا تُغَيِّرُهُ ، وَلَا تُؤَثِّرُ فِيهِ الْحَوَادِثُ الَّتِي خُلِقَتْ بِإِرَادَتِهِ ، وَالَّتِي يَسْتَحِيلُ عَلَيْهَا =

وَلَا تُلْحَقُهُ النَّقَائِصُ [وَلَا ^(١)] الْآفَاتُ ^(٢) ، وَأَنَّهُ لَا يَلِيقُ بِهِ الظُّلْمُ ، بَلْ قَضَاؤُهُ كُلُّهُ حِكْمَةٌ وَعَدْلٌ ^(٣) ، وَأَنَّهُ لَيْسَ شَيْءٌ مِنْ أَفْعَالِ خَلْقِيَّتِهِ يَغَيِّرُ قَضَائِهِ وَخَلْقِيَّتِهِ وَإِرَادَتِهِ ^(٤) ، بَلْ ﴿ تَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِ ... ﴾ [الأنعام / ١١٥] ، ﴿ ... يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ ... ﴾ [فاطر / ٨] ، ﴿ لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ ﴾ [الأنبياء / ٢٣] ^(٥) .

وَالْعَشْرُ الْمُتَحَقِّقُ وَجُودُهَا ^(٦) :

أَنْ يُعْتَقَدَ ^(٧) أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَرْسَلَ لِعِبَادِهِ أَنْبِيَاءَهُ وَرُسُلَهُ ^(٨) ، وَأَنَّهُ أُنْزِلَ

= الوجود بنفسها ، وتفتقر إليه سبحانه ، ولا المتغيرات المختلفة التي تؤثر في تلك الحادثات .
(١) في (ع) : والآفات .

(٢) وَلَا تُلْحَقُهُ وَلَا تُلْصِقُ بِهِ النَّقَائِصُ الَّتِي تَأْتِي مِنَ الْعَجْزِ ، أَوْ مِنَ الْآفَاتِ ، هُوَ سُبْحَانَهُ مَنْزَعٌ عَنْ ذَلِكَ ، بَلْ لَهُ الْكَمَالُ الْمَاطِقُ فِي كُلِّ شَيْءٍ ، وَكُلُّ نَقْصٍ لِلْمَخْلُوقِ ، فَاللَّهُ مُنْزَعٌ عَنْهُ وَكُلُّ كَمَالٍ (يَلِيقُ بِجَلَالِهِ) فَاللَّهُ أَوْلَى بِهِ .

(٣) لَا يَلِيقُ بِهِ الظُّلْمُ ؛ لِأَنَّهُ عِزٌّ ، وَالْعَجْزُ نَفْصٌ ، وَالنَّقْصُ لَا يُنْسَبُ إِلَيْهِ سُبْحَانَهُ وَقَالَ : « يَا عِبَادِيَ إِنِّي خَرَمْتُ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِي ، وَخَعَلْتُهِ بَيْنَكُمْ وَمُحْرَمًا » ، وَقَضَاؤُهُ عَدْلٌ : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ ... ﴾ [النساء / ٤٠] ، ﴿ وَلَا يَظْلِمُ رَيْثُكَ أَحَدًا ﴾ [الكهف / ٤٩] .
مجموع الفتاوى (١٣٦ / ١٨) ، وتفسير ابن كثير (النساء / ٤٠ ، والكهف / ٤٩) .

(٤) لَيْسَ شَيْءٌ مِنْ أَفْعَالِ خَلْقِيَّتِهِ حَبْرًا كَانَ أَمْ شَوْا ، ضَارًّا كَانَ أَمْ نَافِعًا إِلَّا كَانَ مِنْ حُلُقِ اللَّهِ وَتَقْدِيرِهِ ، وَهِيَ فِي نَفْسِ الْوَقْتِ مِنْ كَسْبِ الْعِيدِ وَتَقْدِيرِهِ ، فَلَا يَقَعُ شَيْءٌ مِنْ مُلْكِهِ إِلَّا كَانَ مِنْ قَضَائِهِ وَخَلْقِهِ وَإِرَادَتِهِ وَإِنْ كَانَ سُبْحَانَهُ يُرِيدُ الْمَعَاصِيَ قَدْرًا ، فَهُوَ لَا يُجْبِهَا وَلَا يُؤْضَاهَا ، وَلَا يَأْتُرُ بِهَا ، بَلْ يَبْغُضُهَا .

انظر : شرح الطحاوية (١١٣) ، وقطف الثمر (٨٤) .

(٥) وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ صِدْقًا فِيمَا قَالَ ، وَأَمَرَ بِفَعْلِهِ ، وَعَدْلًا فِيمَا حَكَمَ ، لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِ ، وَلَا مُعِيرَ لِقَضَائِهِ ، وَلَا خُلْفَ لِرُغْدِهِ ، وَهُوَ السَّمِيعُ لِأَقْوَالِ عِبَادِهِ الْعَالِمُ بِحَرَكَاتِهِمْ وَسَكَتَاتِهِمْ ، وَكُلُّ ضَلَالٍ وَهْدَايَةٍ وَاقِعٌ بِتَقْدِيرِهِ ، وَلَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ ، فَهُوَ الْحَاكِمُ الَّذِي لَا تُعَقَّبُ لِحُكْمِهِ ، وَلَا يُتَرَضَّى عَلَيْهِ أَحَدٌ لِعَظَمَتِهِ وَعَدْلِهِ ، وَهُمْ يُسْأَلُونَ . أَيْ يَسْأَلُهُمْ رَبُّهُمْ عَنْ كُلِّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ .

انظر : تفسير ابن كثير (الأنعام / ١١٥ ، والأنبياء / ٢٣ ، وفاطر / ٨) .

(٦) أَيْ أَنَّهَا مَوْجُودَةٌ كَائِنَةً . (٧) فِي (ع) : تَعْتَقَدُ .

(٨) يَجِبُ عَلَيْنَا أَنْ نُؤْمِنَ بِإِيمَانٍ حَازِمًا بِأَنَّ اللَّهَ أَرْسَلَ لِعِبَادِهِ أَنْبِيَاءَ وَرُسُلًا وَأَنَّ فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا مِنْهُمْ لِيَقُولُوا : أَيْنَ عَبَدُوا اللَّهَ وَاحْتَسَنُوا الطَّاعَاتِ .. ، صَادِقُونَ مُصَدِّقُونَ ، كَرَامٌ تَزْرَعُ ، أَمْنَاءُ ، =

عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَكُتِبَتْهُ^(١) ، وَأَنَّهُ خَتَمَ الرِّسَالَةَ بِمُحَمَّدٍ نَبِيِّنَا ﷺ ، وَأَنَّهُ أَنْزَلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنَ هُدًى لِلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ^(٢) ، وَأَنَّهُ كَلَّمَ رَبَّنَا لَيْسَ بِمَخْلُوقٍ^(٣) ، وَأَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فِيمَا أَخْبَرَ بِهِ صَادِقٌ ، وَأَنَّ شَرِيعَتَهُ نَاسِخَةٌ لِجَمِيعِ الشَّرَائِعِ^(٤) ، وَأَنَّ الْحِجَّةَ [حَقٌّ]^(٥) ، وَالنَّارَ حَقٌّ ،

= مُؤَيَّدُونَ بِالرَّاهِبِينَ مِنْ رَبِّهِمْ ، وَأَنَّهُمْ بَلَّغُوا مَا أَمَرَهُمُ اللَّهُ تَسْلِيْعَهُ ، وَلَمْ يَكْتُمُوا وَلَمْ يَعْبُرُوا وَلَمْ يَرِيدُوا شَيْئاً مِنْ قِبَلِ أَنْفُسِهِمْ ، وَأَنَّهُمْ كُلُّهُمْ عَلَى الْحَقِّ الْمُبِينِ .

وَأَن نُّؤْمِنَ أَنَّ اللَّهَ فَضَّلَ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ ، فَمِنْهُمْ خَمْسَةٌ هُمْ أُولُو الْعِزِّمْ . نُوحٌ وَإِبْرَاهِيمُ وَمُوسَى وَعِيسَى وَمُحَمَّدٌ ، وَقُضِّلَ مِنْهُمْ الْخَلِيلِينَ . إِبْرَاهِيمُ وَمُحَمَّدٌ ، وَقُضِّلَ مُحَمَّدٌ عَلَى إِبْرَاهِيمَ - عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - .

وَأَنَّ اللَّهَ اتَّخَذَ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلاً ، وَمُحَمَّدًا ﷺ خَلِيلاً ، وَكَلَّمَ مُوسَى تَكْلِيماً ، وَرَفَعَ إِدْرِيسَ مَكَاناً عَلِيّاً ، وَأَنَّ عِيسَى عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحَ مِنْهُ

(١) وَأَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ : أَى مَعْجَرَاتٍ ، وَكُتِبَتْ وَذَكَرَ اللَّهُ بَعْضَهَا ، فَذَكَرَ التَّوْرَةَ لِمُوسَى ، وَالْإِنْجِيلَ لِعِيسَى ، وَصَحَّفَ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى ، وَالزُّبُورَ لِدَاوُدَ ، وَذَكَرَ نَاقِي الْكِتَابِ إِحْمَالاً بِقَوْلِهِ : ﴿ لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ ... ﴾ [الْحَدِيدُ / ٢٥] . فَيُحِبُّ الْإِيمَانَ بِمَا فَضِّلَ وَأُجْمِلَ . انْظُرْ . تَفْسِيرُ ابْنِ كَثِيرٍ (الْحَدِيدُ / ٢٥) .

(٢) وَخَتَمَ الرِّسَالَةَ بِمُحَمَّدٍ ﷺ لِقَوْلِهِ - عَزَّ وَجَلَّ - ﴿ مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولُ اللَّهِ وَخَاتَمُ النَّبِيِّينَ ... ﴾ [الْأَحْرَابُ / ٤٠] وَلِقَوْلِهِ ﷺ : « وَأَنَا حَاتِمُ النَّبِيِّينَ وَلَا نَبِيَّ بَعْدِي » ، وَأَنْزَلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنَ هُدًى لِلنَّاسِ إِلَى صِرَاطِ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ، وَلِتُوصَّيْحَ مَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ مِنْ أَحْكَامٍ فِي الْعِبَادَاتِ وَالْمَعَامَلَاتِ .

نُظِفَ الثَّمَرُ (٨٩) ، وَشَرَحَ الطُّحَاوِيَّةُ (١٦٦) ، وَتَفْسِيرُ ابْنِ كَثِيرٍ (الْأَحْرَابُ / ٤٠) . (٣) وَهُوَ كَلَامٌ رَبَّنَا لَيْسَ بِمَخْلُوقٍ لِقَوْلِهِ - عَزَّ وَجَلَّ - ﴿ وَاتَّقُوا مَا أُوحِيَ إِلَيْكَ مِنْ كِتَابٍ زَكَ لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِ ... ﴾ [الْكَهْفُ / ٢٧] ، وَقَوْلِهِ : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ... ﴾ [التَّوْبَةُ / ٦] تَكَلَّمَ بِهِ رَبُّ الْعَالَمِينَ حَقِيقَةً وَأَنْزَلَهُ عَلَى بَيْتِهِ ﷺ رَحِيماً ، فَهُوَ إِنْ شَطَطَ بِالْبَنَانِ ، وَثَلَّثَ بِاللَّسَانِ ، وَخَفِظَ بِالْجَنَانِ وَشَمِعَ بِالْأَدَانِ ، وَأَبْصَرَتْهُ الْعَيْنَانِ لَا يُخْرِجُهُ ذَلِكَ عَنْ كَوْنِهِ كَلَامَ الرَّحْمَنِ مِنْهُ وَإِلَيْهِ .

مَحْمُودُ الْفَتَاوَى (١٤٤/٣ - ١٧٦) ، وَشَرَحَ الطُّحَاوِيَّةُ (١٦٨) ، وَانْظُرْ رِسَالَةَ الْحَيْدَةِ (٤) وَهُوَ ﷺ صَادِقٌ فِيمَا أَخْبَرَ بِهِ عَنْ رَبِّهِ وَشَرِيعَتُهُ نَاسِخَةٌ وَلَاغِيَةٌ لِجَمِيعِ الشَّرَائِعِ السَّابِقَةِ فِي أَحْكَامِهَا وَحُدُودِهَا وَمَعَامِلَاتِهَا ؛ لِأَنَّهُ حَاتِمُ النَّبِيِّينَ وَرَسُولُ الْإِسْلِ وَالْحَنِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ . (٥) لَا تَوُجَدُ هَذِهِ الْكَلِمَةُ فِي (ع) .

وَأَنَّهُمَا مَوْجُودَتَانِ ، لأهل الشَّقَاءِ وَالسَّعَادَةِ مُعَدَّتَانِ ^(١) ، وَأَنَّ الْمَلَائِكَةَ حَقٌّ ، مِنْهُمْ حَفَظَةٌ يَكْتُبُونَ أَعْمَالَ الْعِبَادِ ، وَمِنْهُمْ رُسُلُ اللَّهِ إِلَى أَنْبِيَائِهِ ، ﴿... مَلَائِكَةٌ غِلَاطٌ شِدَادٌ لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [التحریم/ ٦] ^(٢) .

وَالْعَشْرُ الْمُتَيِّقُنَ وَرُودُهَا ^(٣) :

أَنْ تَعْتَقِدَ أَنَّ الدُّنْيَا فَانِيَّةٌ ، ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ [الرحمن/ ٢٦] ^(٤) ، وَأَنَّ الْخَلْقَ يُفْتَنُونَ فِي قُبُورِهِمْ وَيُنْعَمُونَ وَيُعَذَّبُونَ ^(٥) ، وَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى

(١) والجنة حق والدار حق وأنهما مخلوقتان موحودتان لقوله - عَزَّ وَجَلَّ - في الحجة .
﴿... أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [آل عمران/ ١٣٣] ، وفي السار ﴿... أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾ [البقرة/ ٢٤] ،
ولأطلاع السبي عَلَيْهِ عَلَيْهِمَا ، وَأَنَّهُمَا بَاقِيَتَانِ لَا تَمْنِيَانِ لقوله - عَزَّ وَجَلَّ - فِيهِمَا ﴿... خَالِدِينَ فِيهَا أُنْتَدَأُ﴾ ، وَأُعِدَّتْ لِأَهْلِ الشَّقَاءِ : أَى الْكَفَّارِ ، وَالسَّعَادَةِ : أَى الْمُؤْمِنِينَ . انظر . شرح الطحاوية (٤٧٦) ، وقطب النمر (١٢٧) ، وتفسير اس كثير (البقرة/ ٢٤) ، وآل عمران/ ١٣٣)
(٢) ويحب الإيمان الحارم بأن وجود الملائكة حق ، وأنهم خلق من خلق الله ، خَلَقَهُمْ مِنْ نُورٍ ،
وهم عباد مكرمون ، لَا يَسْئِقُونَهُ بِالْقَوْلِ ، وهم نأثريه يعملون ﴿لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [التحریم/ ٦] .

وهم أقسام ، فمهم الموكل بالرسول وهو (جبريل) ، والقَطْرُ وهو (ميكائيل) ، وبالصور وهو (إسرافيل) ، ويقنص الأرواح وهو (ملك الموت) ، ومنهم الموكل بأعمال العباد وهم الكرام الكائنون ،
والموكل بحفظ العبد وهم المعقنات ، والموكل بالحنّة ، وهو (رصوان) ومن معه ، والموكل بالنار ،
وهو (مالك) ومن معه من الرّتابية ورؤساؤهم تسعة عشر ، والموكل بفنّ القبر وهما (مُكر ونكير) ،
ومهم حملة العرش

فيحب الإيمان بذلك كله ، وبكل ما ذكر في الكتاب والشنة ، وما يعلم حنود ربك إلا هو .
شرح الطحاوية (٢٩٧) .

(٣) أى ستكون وتحدث ، ويمر بها الإنسان .

انظر تفسير اس كثير (القصص/ ٨٨) ، و(الرحمن/ ٢٦) .

(٤) فلا بد أن نعتقد اعتقاداً حارماً بأن الدنيا عما فيها وما عليها فانية ، نائدة هالك ، لقوله - عَزَّ وَجَلَّ - ﴿... كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص/ ٨٨] ، وقوله . ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ [الرحمن/ ٢٦] .

(٥) وَأَنَّ الْخَلْقَ يُفْتَنُونَ فِي قُبُورِهِمْ ؛ لقوله - عَزَّ وَجَلَّ - ﴿... وَخَاقٍ بِآلٍ يُرْعَوْنَ سُوءُ﴾

يَحْشُرُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، كَمَا بَدَأَهُمْ يُعْوَدُونَ^(١) ، وَأَنَّ الْحِسَابَ حَقٌّ ،
وَالْمِيزَانَ حَقٌّ^(٢) ، وَأَنَّ الصِّرَاطَ حَقٌّ^(٣) ، وَأَنَّ الْحَوْضَ حَقٌّ^(٤) ، وَأَنَّ

= الْعَذَابُ • الثَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا ﴿ [غافر / ٤٥ ، ٤٦] ، وقد استعاد منه النبي ﷺ بقوله • « اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ يَتْنَةِ الْقَبْرِ » رواه مسلم ، وهم في قبورهم إما ينعمون فيكونون في روضة من رياض الجنة ، أو يعذبون فيكونون في حفرة من حفر النار .
انظر : شرح مسلم (٥٨٨) ، وقطف الثمر (١٢١) ، وتفسير ابن كثير (غافر / ٤٥ ، ٤٦) .
(١) ثم بعد ذلك يحشرهم ربهم ، وهي الإعادة بعد العناء ؛ لقوله - عَزَّ وَجَلَّ - : ﴿ ... وَحَشَرْنَاهُمْ فَلَمْ نُغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا ﴾ [الكهف / ٤٧] ، وقوله - عَزَّ وَجَلَّ - : ﴿ يَوْمَ نَحْشُرُ الْمُتَّقِينَ إِلَى الرَّحْمَنِ وَفْدًا ﴾ [مريم / ٨٥] ، وقوله ﷺ : « يُحْشَرُ النَّاسُ حُفَاةً غُرَاةً عُرُلًا (غير مختونين) وَلَا يَعْجُزُ عَنْ إِعَادَتِهِمْ مَنْ خَلَقَهُمْ وَلَمْ يَكُونُوا شَيْئًا ، وَكَمَا تَدَأَهُمْ يُعْوَدُونَ » رواه مسلم .

فتح الباري (١٨٥ / ١٣) ، وشرح مسلم (٢٨٦٠ - ٢٨٦٤) .
(٢) ويقفون في صعيد واحد وذلك يوم الحساب ، والقضاء والفصل ، وينصب الميزان الذي تُوزَن به الأعمال ، ظاهرها وباطنها ، لقوله - عَزَّ وَجَلَّ - : ﴿ وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ ... ﴾ [الأنبياء / ٤٧] ، وقوله : ﴿ وَمَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَئِكَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ ... ﴾ [الأعراف / ٩] .
ويجب الإيمان بأنه كِفَتَانِ للحسنات ، وَكِفَّةٌ للسيئات لقوله ﷺ : « ... فَتُزَوَّجُ السَّجَّاتُ فِي كِفَّةٍ ، وَالْبَطَاقَةُ فِي كِفَّةٍ فَطَاشَتِ السَّجَّاتُ ، وَثَقَلَتِ الْبَطَاقَةُ ... » رواه الترمذي وحسنه الحاكم وصححه .

انظر : مجموع الفتاوى (١٤٦ / ٣) ، وتفسير ابن كثير (الأنبياء / ٤٧ ، والأعراف / ٩) .
(٣) والصراط حق لقوله - عَزَّ وَجَلَّ - : ﴿ وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا ... ﴾ [مريم / ٧١] ، وقوله ﷺ في حديث الشعاعة : « يُؤْتَى بِالْجِسْرِ فَيَحْمَلُ بَيْنَ ظَهْرِي جَهَنَّمَ » رواه مسلم ، وهو ممدود على حافتي جهنم ، أحد من الشيف ، وأدق من الشعر ، على جانبيه كلاليب (حُطَاف) يجتازه الناس على قدر أعمالهم
انظر • الفتح (٤٤٤ / ١١) ، وشرح الطحاوية (٤١٥) ، ولوامع الأنوار (١٨٩ / ٢) ، وقطف الثمر (١٢٦) .

(٤) والحوض حق لقوله - عَزَّ وَجَلَّ - : ﴿ إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ ﴾ [الكوثر / ١] ، وقول النبي ﷺ : « أَنَا فَرَطُكُمْ عَلَى الْحَوْضِ ، مَاؤُهُ أَشَدُّ بَيَاضًا مِنَ اللَّبَنِ ، وَأَحْلَى مِنَ الْعَسَلِ ، آتِيَتْهُ عِدَّةُ نَجْمِ السَّمَاءِ ، وَطُولُهُ شَهْرًا ، وَعَرْضُهُ شَهْرًا ، مَنْ شَرِبَ مِنْهُ شَرِبَ لَا يَظْمَأُ بَعْدَهُ أَبَدًا » رواه مسلم .
انظر : الفتح (٤٦٣ / ١١) ، وتفسير ابن كثير (الكوثر) ، ولوامع الأنوار (١٩٤ / ٢) .

الأَبْرَارَ فِي الْجَنَّةِ [فِي] ^(١) نَعِيمٍ ، وَالْكَفَّارَ فِي النَّارِ [فِي] ^(٢) جَحِيمٍ ، وَأَنَّ الْمُؤْمِنِينَ يَرَوْنَ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - بِأَبْصَارِهِمْ فِي الْآخِرَةِ ^(٣) ، وَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُعَذِّبُ بِالنَّارِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ أَهْلِ الْكِبَائِرِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ، وَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ ، وَيُخْرِجُهُمْ مِنَ النَّارِ إِلَى الْجَنَّةِ بِفَضْلِ رَحْمَتِهِ ، وَشَفَاعَةِ الْأَنْبِيَاءِ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِهِ ، حَتَّى لَا يَبْقَى فِي جَهَنَّمَ إِلَّا الْكَافِرُونَ ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ ... ﴾ [النساء / ١١٦] ^(٤) .

* * *

(١) ، (٢) هذا الحرف لا يوجد في (خ) .
(٣) والمؤمنون يرون الله - عَزَّ وَجَلَّ - بأبصارهم لقوله - عَزَّ وَجَلَّ - ﴿ وَجُودَ يُؤْمِنُذِ نَاصِرَةً * إِلَى رَبِّهَا نَاطِقَةً ﴾ [القيامة / ٢٢ ، ٢٣] ، وقوله ﷺ : « إلكم سترون ربكم عياناً ... » متفق عليه ، ويرويه سبحانه في عرصات القيامة ، وبعد دخول الجنة فيكرمهم ويتجلى لهم من فوقهم .. ، ولا يراه الكافرون لقوله - عَزَّ وَجَلَّ - ﴿ كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمِئِذٍ لَمَحْجُورُونَ ﴾ [المطففين / ١٥] .

انظر : مجموع الفتاوى (١٤٥ / ٣) ، وشرح الطحاوية (٢٠٣) ، وفتح الباري (٤١٩ / ١٣) - (٤٢٤) ، وشرح مسلم (١٨٣) ، وتفسير ابن كثير (القيامة / ٢٤) ، وقطف الثمر (١٢٨) .
(٤) والله - عَزَّ وَجَلَّ - يعذب بالنار من يشاء من العباد أو من أهل الكبائر من المؤمنين ، لأنه لن يدخل أحد الجنة بعمله ، ويحرج من يشاء منهم من النار بفضل رحمته ؛ لأن صاحب الكبيرة لا يدخل في النار والعفو عن الكبيرة حائز ، وكذلك عفو عن مات بلا توبة جائز ، وهو من باب خرق العوائد .

وكذلك يُخرج الله أصحاب الكبائر من النار بشفاعَةِ الْأَنْبِيَاءِ وَالصَّالِحِينَ ، وهي نوع من أنواع الشماعة لقوله - عَزَّ وَجَلَّ - ﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ ﴾ [البقرة / ٢٥٥] ، فلا يبقى ولا يُحْدَدُ فِي النَّارِ إِلَّا الْكَافِرُونَ لقوله : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ (أى لا يغفر دس الكفر) ﴾ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ ﴾ (من الذنوب والآثام والكبائر) ﴿ لِمَنْ يَشَاءُ ... ﴾ [النساء / ٤٨] .
قطف الثمر (١٣٢) ، وتفسير ابن كثير (النساء / ١١٦) .

القَاعِدَةُ الثَّانِيَّةُ

وَهِيَ

الصَّلَاةُ

شَرْحُ الْقَاعِدَةِ الثَّانِيَةِ

وَهِيَ

الصَّلَاةُ ^(١)

وَهِيَ عَلَى سِتَّةِ أَقْسَامٍ :

فَرَضٌ عَلَى الْأَعْيَانِ ^(٢)، وَهِيَ : الصَّلَاةُ الْخَمْسُ ^(٣)، وَالْجُمُعَةُ
فَرَضٌ عَيْنٍ لِأَنَّهَا بَدَلٌ مِنَ الظُّهْرِ، وَلَكِنْ لَهَا أَحْكَامٌ تُخَالِفُهَا ^(٤).
وَفَرَضٌ عَلَى الْكِفَايَةِ ^(٥)، وَهِيَ : صَلَاةُ الْجَنَازَةِ .

(١) الصلاة : لغة الدعاء .

وشرعاً : عبارة عن أركان مخصوصة ، وأدكار معلومة ، بشروط محصورة ، في أوقات مقدرة ، تفتتح بالتكبير ، وختامها التسليم ، وانظر القاموس الفقهي (ص ٢١٦) .

(٢) فرض على الأعيان : أى فرض على كل مكلف ذكر أو أنثى ويأثم تاركها ، لقوله تعالى : ﴿ ... إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا ﴾ [النساء / ١٠٣] ، وقوله : ﴿ حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى ... ﴾ [البقرة / ٢٣٨] ، وقوله : ﴿ فَصَلُّ لِرَبِّكَ ... ﴾ [الكوثر / ٣] .

(٣) ودليل فرضية الصلوات الخمس قوله صلى الله عليه وسلم عند ما سُئِلَ عن الإسلام قال : « خمس صلوات في اليوم والليلة » رواه مسلم ، وفي حديث الإسراء : « إن لك بهذه الخمس خمسين » متفق عليه .

(٤) وصلوة الجمعة : فرض عين على كل مكلف ؛ لأنها بدل من الظهر ، ولها أحكام خاصة سوف تأتي .

(٥) هو : مهم يطلب حصوله من غير نظر بالذات إلى فاعله .

وحكمه : أنه إذا قام به البعض سقط الإثم عن الباقي ، وإذا لم يقم به أحد أثم الجميع . فالمطلوب في فرض الكفاية حصوله في الجملة ، فلا ينظر إلى فاعله إلا بالتبع للفعل ضرورة أنه لا يحصل بدون فاعل ، ويتناول فرض الكفاية ما هو ديني كصلوة الجنابة ، والأمر بالمعروف ، ودينوي كالجزف والصنائع ، وما يحتاج إليه المسلمون عامة من العلوم والمعارف .
(جمع الجوامع وشرحه للمحلى - حاشية العطار ٢٣٧/١) (المراجع) .

وَسُنَّةٌ^(١)، وَهِيَ عَشْرُ صَلَوَاتٍ : صَلَاةُ الْوُثْرِ ، وَالْعِيدَيْنِ ، وَكُسُوفِ
الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ ، وَالْأَسْتِشْقَاءِ ، وَرَكَعَتَيِ^(٢) الْفَجْرِ ، وَقِيلَ : فَضِيلَةٌ ،
وَرَكَعَتَيِ الطَّوَافِ^(٣) ، وَرَكَعَتَيِ الْإِحْرَامِ^(٤) ، وَسُجُودِ الْقُرْآنِ^(٥) .
وَفَضِيلَةٌ^(٦)، وَهِيَ عَشْرٌ أَيْضاً : رَكَعَتَانِ بَعْدَ الْوُضُوءِ^(٧) ، وَتَحِيَّةٌ

(١) واضح من تقسيم المؤلف أنه يُفَرِّق بين السُّنَّة والفضيلة والتطوع .
والذي يسمى أن يعلمه أولاً أن هذا كله يجمعه المندوب ، هو العمل المطلوب طلباً غير جازم ،
أو هو ما يثاب على فعله ولا يعاقب على تركه .

والمندوب ، والسُّنَّة ، والفضيلة ، والتطوع ، والمستحب ألفاظ مترادفة عند الجمهور ومثلها الحسن
والنفل والمربع فيه ، وعد القاضى حسين من الشافعية وجمهور المالكية ، وتابعهم على ذلك
القاضى عياض هنا كما هو مفهوم من كلامه أن لكل منها مفهوماً .

- فالعمل إن واطب عليه النبي ﷺ ، فهو السنة
- أو لم يواطب عليه ﷺ كأن يفعله مرة أو مرتين ، فهو المستحب .
- أو لم يفعله ﷺ وهو ما ينسئله الإنسان باختياره من الأوراد ، فهو التطوع ، والذي نفهمه من
هذا الفرق أن المندوب مراتب ودرجات .

(شرح جمع الخوامع للمحلى مع حاشية العطار ١٢٦/١ ، ١٢٧ ، والوحي في أصول الفقه
للدكتور عبد الكريم زيدان ص ٣٨ ، ٣٩) ، وانظر الفقه على المذاهب الأربعة (٦٤/١) (المراجع) .
(٢) وفي (ع) . « ركعتا » على عدم تقدير كلمة صلاة قبلها .

(٣) لحديث جابر - رضى الله عنه - : « أن النبي ﷺ حين قدم مكة طاف بالبيت سبعاً ، وأتى
المقام فقرأ ﴿ وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُضَلًّى ﴾ . فصلّى حلف المقام ، ثم أتى الحجر فاستلمه »
رواه الترمذى وحسنه .

(٤) لقول ابن عمر - رضى الله عنهما - « كان النبي ﷺ يركع بذى الحليفة (مقات
الإحرام) ركعتين » رواه مسلم .

(٥) سجود التلاوة . ويستحب لمن قرأ آية السجدة أو سمعها أن يركع ويسجد ، ثم يكبر للرفع
من السجود ، دون تشهد ، ولا تسليم ، لقول ابن عمر : « كان رسول الله ﷺ يقرأ علينا القرآن فإذا
مُرَّ بالسجدة كَثُرَ وَسَجَدَ وَسَجَدْنَا » رواه أبو داود والبيهقى .

(٦) الفضيلة : ما يثاب فاعلها ولا يأثم تاركها ، وانظر الفقه على المذاهب (٦٤/١) .
- الفضيلة عند القاضى عياض تساوى السنة غير المؤكدة ، وهى التى لم يداوم عليها السى ﷺ
كصلاة أربع ركعات ، قل الطهر ، وكصدقة التطوع بالنسبة للقادى عليها إذا لم يكن من يتصدق
عليه فى حالة الاضطراب والحاجة الشديدة .

وهذا واضح من الأمثلة التى ساقها المؤلف وإن كان بعض علماء الأصول عرفوا الفضيلة بما يفهم
أنها مرتبة تلى السنة غير المؤكدة . (الوحي في أصول الفقه ص ٣٩) (المراجع) .

(٧) لقول السى ﷺ : « ما من أحد يتوصأ فيحسن الوضوء ويصلى ركعتين يقبل بقلبه =

الْمَسْجِدِ رَكَعَتَيْنِ^(١)، وَقِيَامِ [شَهْر] رَمَضَانَ^(٢)، وَقِيَامِ اللَّيْلِ^(٣)،
وَأَرْبَعِ رَكَعَاتِ قَبْلَ الظُّهْرِ، وَاثْنَتَيْنِ بَعْدَهَا وَرُؤْيِ أَرْبَعٍ^(٤)، وَاثْنَتَيْنِ قَبْلَ
الْعَصْرِ وَرُؤْيِ أَرْبَعٍ^(٥)، وَاثْنَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ^(٦) وَرُؤْيِ سِتٍّ وَرُؤْيِ عِشْرُونَ،
وَصَلَاةِ الضُّحَى، وَهِيَ ثَمَانِ رَكَعَاتٍ، وَقَدْ اخْتَلَفَتْ الرِّوَايَةُ فِيهَا مِنْ اثْنَتَيْنِ
إِلَى اثْنَتَيْ عَشْرَةٍ^(٧)، وَإِحْيَاءِ مَا بَيْنَ الْعِشَاءَيْنِ^(٨).

= ووجهه عليهما إلا وحيث له الجنة « رواه مسلم وأبو داود وابن ماجة .
(١) لقول النبي ﷺ . « إذا خاء أحدكم المسجد فلْيُصَلِّ سَخْدَتَيْنِ مِنْ قُلْ أَنْ يَخْلُسَ »
رواه الجماعة .

(٢) لا توجد هذه الكلمة في (ع) .

(٣) ويسمى صلاة التراويح ، وهو سنة للرجال والنساء يؤدي بعد صلاة العشاء ، قبل الوتر
ركعتين ركعتين ، وكان النبي ﷺ يرغب فيه ولم يأمر فيه بعمية لقوله . « مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا
واحتساباً عُمرَ لَهُ ما تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ » متفق عليه .

(٤) هي الصلاة التي يقوم بها الرجل بعد صلاة العشاء ، وكان النبي ﷺ يصليها متى مضى ،
تخوض في أول الليل ووسطه وآخره ، وليس لها عدد محصوص ، ومشروعيتها لقول النبي ﷺ
« ... وَصَلُّوا بِاللَّيْلِ وَالنَّاسُ يَتَامُ تَدْخُلُوا الْحَيَّةَ بَسَلَامٍ » رواه الحاكم وابن ماجة والترمذي .

(٥) لحديث عائشة - رضي الله عنها - « أن النبي ﷺ كان إذا لم يُصَلِّ أربعا قبل الظهر
صَلَّاهُنَّ بعدها » رواه الترمذي ، وقول ابن عمر - رضي الله عنهما - : « أن النبي ﷺ كان لا يَدْعُ
ركعتين قبل الظهر ، وركعتين بعدها » رواه البخاري وأحمد .

(٦) لقول النبي ﷺ . « رَحِمَ اللَّهُ امْرَأَةً صَلَّى قَبْلَ الْعَصْرِ أَرْبَعًا » رواه أحمد وأبو داود والترمذي ،
أما الاختصار على ركعتين فدليله قوله ﷺ « بين كل أذانين صلاة » متفق عليه .

(٧) لحديث ابن عمر - رضي الله عنهما - « ... وركعتين بعد المغرب في بيته ... » متفق عليه .

(٨) صلاة الضحى : وهي عبادة مستحبة ، ويبدأ وقتها بارتفاع الشمس قدر رمح (ثلاثة أمتار) ،
وتنتهي حين الروال ، تبدأ من ركعتين إلى ثمانية ، وكان النبي ﷺ يُصَلِّي الضُّحَى حتى يقول :
« لا يدعها » ، ويدعها حتى يقول « لا يصليها » رواه الترمذي ، وأكثر ما ثبت من فعل رسول الله
ﷺ ثمانين ركعات ، وأكثر ما ثبت من قوله اثنتا عشرة ركعة ، وقد ذهب قوم منهم أبو جعفر
الطبري ، وبه حرم الميمني والزوياني إلى . لأنه لا حد لها ، لما ثبت عن النبي ﷺ : « أنه كان يُصَلِّي
الضحى أربع ركعات ، ويريد ما شاء الله » رواه مسلم وأحمد وابن ماجة .

(٩) والعشاءين : (صلاة المغرب والعشاء) ، يُسنُّ هذا لما ثبت عن النبي ﷺ « بين كل
أذانين صلاة ، بين كل أذانين صلاة .. ثم قال : لمن شاء » رواه الجماعة .

وَقَدْ عُدَّتْ هَذِهِ كُلُّهَا [من] ^(١) الشَّنْ أَيْضاً .
وَتَطَوُّع ^(٢) ، وَهِيَ : كُلُّ صَلَاةٍ تُنْفَلُ بِهَا فِي الْأَوْقَاتِ الَّتِي أُيِّحَتْ
الصَّلَاةُ فِيهَا .

وَيُخْتَصُّ بِالْأَسْبَابِ ^(٣) مِنْهَا عَشْرٌ أَيْضاً :

الصَّلَاةُ عِنْدَ الْخُرُوجِ إِلَى السَّفَرِ ، وَعِنْدَ الْقُدُومِ مِنْهُ ^(٤) ، وَصَلَاةُ
الاسْتِخَارَةِ رَكْعَتَانِ ^(٥) ، وَصَلَاةُ الْحَاجَةِ رَكْعَتَانِ ^(٦) ، وَصَلَاةُ التَّسْبِيحِ
أَرْبَعٌ ^(٧) ، وَرَكْعَتَانِ يَتَنَ الْأَذَانَ وَالْإِقَامَةَ ^(٨) ، وَرَكْعَتَانِ لِمَنْ قُرِبَ لِلْقَتْلِ ^(٩) ،

(١) في (ح) : « في » . (٢) سق بيان التطوع ص ٤٦ .

(٣) أى هذه الصلاة لا تكون إلا مرتبطة سبب .

(٤) لقوله ﷺ : « ما خَلَّفَ أَحَدٌ عِنْدَ أَهْلِهِ أَفْضَلَ مِنْ رَكْعَتَيْنِ يَرْكَعُهُمَا عِنْدَهُمْ حِينَ يَرِيدُ سَفَرًا »

رواه الطبراني ، وقول النبي ﷺ لجابر عِدَ الْقُدُومِ مِنَ السَّفَرِ : « ادْخُلْ فَصَلِّ رَكْعَتَيْنِ » رواه البخاري .

(٥) صلاة الاستخارة : وهي تُسَنُّ لِمَنْ أَرَادَ أَمْرًا مِنَ الْأُمُورِ الْمُبَاحَةِ ، وَالتَّبَسُّ عَلَيْهِ وَجْهَ الْخَيْرِ ،

وهي رَكْعَتَيْنِ مِنْ غَيْرِ الْفَرِيضَةِ وَلَيْسَتْ لَهَا وَقْتُ مُحَدَّدٍ ، لقول جابر : « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعَلِّمُنَا

الاستخارة فِي الْأُمُورِ كُلِّهَا كَمَا يُعَلِّمُنَا الشُّورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ ، ... » رواه البخاري .

(٦) صلاة الحاجة . وهي أَنْ يَرِيدَ الْمُسْلِمُ حَاجَةً فَيَتَوَضَّأُ وَيُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ وَيَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى

حَاجَتَهُ ، لقوله ﷺ : « مَنْ تَوَضَّأَ فَأَتَشَغَّ الْوُضُوءِ ، ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ يَتَمَحَّاهُمَا أَعْطَاهُ اللَّهُ مَا سَأَلَ مَعْلُومًا

أَوْ مُؤَحَّرًا » رواه أحمد .

(٧) صلاة التسبيح : وهي أربع ركعات ، يقول بعد القراءة في كل ركعة : سبحان الله ،

والحمد لله ، ولا إله إلا الله ، والله أكبر خمس عشرة مرة ، وفي الركوع عشر مرات وفي الرفع منه

عشر مرات ، وفي السجود عشر مرات ، وفي الرفع منه عشر مرات ، فيكون مجموع التسبيحات في

كل ركعة خمسين وتسبيحة ... ثم قال النبي ﷺ لعنه العباس - رضي الله عنه - : « إِنْ

اسْتَطَعْتَ أَنْ تُصَلِّيَهَا فِي كُلِّ يَوْمٍ مَرَّةً فَافْعَلْ ، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فِي كُلِّ حَمْعَةٍ مَرَّةً ، فَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ ففِي

كُلِّ سَنَةٍ مَرَّةً ، فَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ ففِي عَمْرِكَ مَرَّةً » رواه أبو داود وابن ماجة وابن خزيمة ، قال الحافظ : وقد

صححه جماعة وصححه الألباني وغيره .

(٨) لقول النبي ﷺ : « بَيْنَ كُلِّ أَذَانَيْنِ صَلَاةٌ » متفق عليه ، وأطلق على الإقامة أذان .

(٩) والذي سَنَ ذَلِكَ هُوَ خُثَيْبُ بْنُ عَدِيٍّ عِنْدَمَا قَتَلَهُ الْكُفَّارُ ضَرْبًا ، رواه البخاري ، ونقل

أبو عمر بن عبد البر عن الليث بن سعد أنه بلغه عن زيد بن حارثة أنه صلاههما في قصة ذكرها ،

وكذلك صلاههما حجر بن عدى حين أمر معاوية بقتله بأرض عذراء من أعمال دمشق .

(زاد المعاد ٢٤٦/٣ ، والإصابة ترجمة ١٦٢٩) .

وَرَكْعَتَانِ قَبْلَ الدُّعَاءِ^(١)، وَرَكْعَتَانِ عِنْدَ التَّوْبَةِ مِنَ الذَّنْبِ وَالِاسْتِغْفَارِ مِنْهُ^(٢)، وَأَرْبَعُ رَكْعَاتٍ بَعْدَ الزَّوَالِ^(٣).

وَمَمْنُوغٌ^(٤)، وَهِيَ عَشْرٌ أَيْضاً :

الصَّلَاةُ عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَعِنْدَ غُرُوبِهَا^(٥)، إِلَّا لِمَنْ تَذَكَّرَ فَوْضاً^(٦)، أَوْ نَامَ عَنْهُ^(٧)، أَوْ لَزِمَهُ قَضَاؤُهُ^(٨)، وَالصَّلَاةُ بَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تُشْرِقَ الشَّمْسُ^(٩)، وَبَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى [تَغِيبَ]^(١٠)^(١١)، وَبَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ، إِلَّا رَكْعَتَيْ الْفَجْرِ وَالصُّبْحِ^(١٢)، أَوْ مَنْ تَرَكَ الْوِثْرَ أَوْ نَامَ عَنْ حِزْبِهِ

(١) وهما بمشاة التوبة من الآثام والدنوب ، لكى يرفع يديه وقد تاب من كل ذنب فيكون أقرب للقبول .

(٢) لقول النبي ﷺ : « ما من رجل يذنب ذنباً ثم يقوم فيطهر ، ثم يصلي ركعتين ، يستغفر الله إلا غُفِرَ له » رواه الترمذى وأبو داود والنسائى والبيهقى .

(٣) لقول عائشة - رضى الله عنها - : « كان النبي ﷺ لا يدع أرباعاً قبل الطهر » رواه البخارى ، والزوال : ميل الشمس عن كبد السماء ، وهو أول وقت الظهر .
(المعجم الوسيط مادة : رول) .

(٤) أى الحالات التى تُسمع عندها الصَّلَاةُ .

(٥) لقول النبي ﷺ : « ... فإنها تطلع بين قرنى شيطان وتغرب بين قرنى شيطان » رواه مسلم .

(٦) لقول النبي ﷺ : « مَنْ نَسِيَ صَلَاةً فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا » متفق عليه .

(٧) لقول السى ﷺ : « رُوعَ الْقَلَمِ عَنْ ثَلَاثَ ، مَبْهُم . الثَّامِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ ، وَقَوْلُهُ : إِنَّهُ لَيْسَ فِي السُّومِ تَقْرِيطٌ ، إِنَّمَا التَّفْرِيطُ فِي الْيَقِظَةِ ، فَإِذَا نَسِيَ أَحَدَكُمْ صَلَاةً ، أَوْ بَادَ عَنْهَا فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا » رواه الترمذى والنسائى .

(٨) لزمه قضاؤه من الفوائت ، وهو مذهب : مالك والشافعى وأحمد لقول أم سلمة - رضى الله عنها - . « إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَاتَهُ رَكْعَتَا الظُّهْرِ فَقَضَاهُمَا بَعْدَ الْعَصْرِ » رواه البخارى ، خلافاً لأبى حنيفة الذى رأى عدم صحة الصلاة مطلقاً فريضة أو نفلاً ، قضاءً كان أم أداءً .

(٩) لقوله ﷺ : « صَلِّ صَلَاةَ الصُّبْحِ ، ثُمَّ اقْصِرْ عَنِ الصَّلَاةِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ » رواه مسلم وأحمد .

(١٠) فى (ع) . « يَغِيبُ » .

(١١) لقوله ﷺ : « لَا صَلَاةَ بَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ » متفق عليه .

(١٢) لقوله ﷺ : « لِيُبْلَغَ شَاهِدُكُمْ غَائِظَكُمْ أَنْ لَا صَلَاةَ بَعْدَ الصُّبْحِ إِلَّا رَكْعَتَيْنِ » رواه أحمد

وأبو داود ، وله طرق يتقوى بها .

مِنَ اللَّيْلِ ، فَلَهُ صَلَاةٌ ذَلِكَ مَا لَمْ يُصَلِّ الصُّبْحَ ^(١) ، وَبَعْدَ الْجُمُعَةِ فِي الْمَسْجِدِ فِي مُصَلَّاهُ ، وَهِيَ لِلْإِمَامِ أَشَدُّ كَرَاهِيَةً ^(٢) ، وَقَبْلَ الْعِيدَيْنِ ، وَبَعْدَهُمَا إِذَا صَلَّيْنَا فِي الصَّخْرَاءِ ^(٣) ، وَقَبْلَ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ ^(٤) ، وَبَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ لِمَنْ جَمَعَ بَعْرَةَ أَوْ مُزْدَلِفَةَ ، أَوْ لِمَطِيرٍ ^(٥) ، وَالتَّنْفُلُ لِمَنْ عَلَيْهِ فَرَضٌ خَرَجَ وَقْتُهُ أَوْ ضَاقَ ^(٦) ، وَصَلَاةُ الرَّجُلِ وَحْدَهُ ^(٧) ، أَوْ فِي جَمَاعَةٍ مُخَالِفًا لِلْإِمَامِ ^(٨) .

(١) وإلى ذلك ذهب مالك ، وفعله بعض الصحابة « فأوتر بعد الفجر » ، وذهب الحسن والشافعي وابن حرم إلى حوار التعل مطلقاً بلا كراهية ، وانظر الحديث السابق .
(٢) الصلاة بعد الجمعة في المسجد لأشياء فيها ، لقوله ﷺ . « من كان مُصَلِّيًا بعد الجمعة فليصل أربعاً » رواه مسلم ، وقال ابن تيمية إن صلى في المسجد صلى أربعاً ، وإن صلى في بيته صلى اثنين .

(٣) لقول ابن عباس - رضى الله عنهما - « خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ عِيدِ فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ لَمْ يَصَلْ قَلْبُهُمَا وَلَا بَعْدُهُمَا » متفق عليه .

(٤) إن كان يقصد صلاة المغرب الأذان فهذا صحيح لما تقدم حكم الصلاة بعد العصر ، أما إن كان يقصد به بعد الأذان وقبل الإقامة فلا ؛ لقوله ﷺ . « صَلُّوا قَبْلَ الْمَغْرِبِ .. صَلُّوا قَبْلَ الْمَغْرِبِ » رواه البخاري .

(٥) لفعل النبي ﷺ « فأتى المردلة فجمع المغرب والعشاء بأذانٍ واحد ، وإقامتين ، ولم يسبح (أى لم يصل بينهما) » رواه مسلم

(٦) لأن المطلوب من حرج وقت صلاته أن يصلّيها حين يذكرها لقول النبي ﷺ ، فلا يحب عليه التعل ، وأما من ضاق وقته فلا يحب عليه تنفل ؛ لأنّ التفل قد يخرج الصلاة عن وقتها ؛ وما لا يتم الواجب إلّا به فهو واجب

(٧) وقوله ﷺ . « والذى بعسى بيده هَمَمْتُ أَنْ أَمُرَ بِخَطْبٍ فَيُحْتَطَبُ ، ثُمَّ أَمُرُ رَجُلًا فَيُؤَمُّ النَّاسَ ، ثُمَّ أُحَالِفُهُ إِلَى رَجَالٍ فَأُحْرِقُ عَلَيْهِمْ بَيْوتَهُمْ » متفق عليه ، وكذلك لمن انفرد وحده حلف الصف لقوله ﷺ : « لَا صَلَاةَ لِلَّذِي خَلْفَ الصَّفِّ » رواه ابن ماجة بإسناد صحيح .

(٨) لأن موافقة الإمام سىء واجب ، ومن تمام الصلاة لقول النبي ﷺ : « إِمَّا تُحِيعَلِ الْإِمَامَ لِيُؤْتَمَ بِهِ » متفق عليه .

وَالصَّلَوَاتُ الْخَمْسُ تَجِبُ بِعَشْرَةِ شُرُوطٍ^(١) :

الْبُلُوغُ^(٢) ، وَالْعَقْلُ^(٣) ، وَالْإِسْلَامُ^(٤) ، أَوْ بُلُوغُ الدَّعْوَةِ^(٥) ، وَدُخُولُ
الْوَقْتِ^(٦) ، وَكَوْنُ الْمُكَلَّفِ غَيْرَ سَاهٍ وَلَا نَائِمٍ^(٧) ، وَعَدَمُ الْإِكْرَاهِ^(٨) ،
وَارْتِفَاعُ مَوَانِعِ الْحَيْضِ ، وَارْتِفَاعُ مَوَانِعِ النَّفَاسِ^(٩) ، وَالْقُدْرَةُ عَلَى الطَّهَارَةِ
لَهَا بِالْمَاءِ أَوْ بِالتَّيِّمِ عَلَى خِلَافٍ فِيهِ^(١٠) .

(١) الشرط . قال ابن عابدين : ما يلزم من عدمه العدم ، ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم ، وهو خارج عن ماهية الشيء ، القاموس الفقهي (١٩٢) .

(٢) فلا تجب على غير بالغ لقوله ﷺ : « رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَ . عَنْ الْعُلَامِ حَتَّى يَبْلُغَ ... » رواه الحاكم وابن خزيمة والبيهقي .

(٣) فلا تجب على محبوس لقوله ﷺ في الحديث السابق « والمحسوس حتى يستفيق » رواه الحاكم وابن خزيمة والبيهقي .

(٤) فلا تجب على الكافر ولو أداها لم ولن تقبل منه إلا بعد الإسلام ، والنطق بالشهادتين ، ولذلك قال ﷺ لمعاذ . « فادعهم إلى أن يشهدوا أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله ، فإن أطاعوا لك بذلك فأخبرهم أن الله قد فرض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة » رواه البخاري .
(٥) فلا يجب شيء على من لم تبلغهم الدعوة في الصلاة ولا في غيرها لقوله - عَرَّ وَخَلَّ - :

﴿ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا ﴾ [الإسراء / ١٥]

(٦) فلا تجب صلاة قبل دخول وقتها لقوله - عَرَّ وَخَلَّ - . ﴿ ... إِنْ الصَّلَاةُ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا ﴾ [النساء / ١٠٣] ، ولتعليم حبريل عليه السلام النسي ﷺ مواقت الصلاة في الحديث الذي رواه أحمد والنسائي والترمذي

(٧) لما روى عنه ﷺ « رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَا ، وَالسِّيَاسُ ، وَمَا اسْتَكْرَهَا عَلَيْهِ » ، والحديث ضعيف والعمل عليه .

والنائم لقوله ﷺ « والنائم حتى يستيقظ » رواه ابن خزيمة والحاكم والبيهقي .

(٨) لأن الإنسان إذا أكره حار له عدم فعل الفرائض والواجبات ، بل النطق بالكفر ؛ لقول النبي ﷺ لعمار عندما أكرهه على الكفر « فإن عادوا فعد » رواه الحاكم وصححه .

(٩) لقوله ﷺ . « إذا أقلت حيصتك فاتركي الصلاة » متفق عليه ، والنفاث قياساً عليه .

(١٠) فإن فقد الطهورين (الماء والتيمم) صلى على أى حالة وسرف يأتي الكلام تفصيلاً

في ذلك

وَالصَّلَوَاتُ الْخَمْسُ مُشْتَمِلَةٌ عَلَى خَمْسَةِ أَحْكَامٍ :

فَرَائِضٌ ، وَسُنَنٌ ، وَفَضَائِلٌ ، وَمَكْرُوهَاتٌ فِيهَا ، وَمُقْسِدَاتٌ لَهَا .
فَفَرَائِضُهَا ^(١) عَشْرُونَ :

الطَّهَارَةُ لَهَا مِنَ الْحَدِيثِ ^(٢) ، وَإِزَالَةُ [النَّجَاسَةِ] ^(٣) مِنَ الثَّوْبِ ^(٤) ،
وَالْبَدَنِ ^(٥) ، وَالْمُصَلَّى ^(٦) ، وَأَدَاؤُهَا فِي وَقْتِهَا ^(٧) ، وَاسْتِقْبَالُ الْقِبْلَةِ فِي

(١) يتكلم على هذه المسألة من ثلاثة وجوه :
أولاً : هو يعنى بالفرائض الأركان فكان الركن مرادف للمرض هنا عند المؤلف ، وقد فرق بعض العلماء بينهما بأن الركن يجب اعتقاده ولا يتم العمل إلا به سواء كان فرضاً أو نفلاً ، والفرض ما يعاقب على تركه .

(٢) الظن المستعرب فى تفسير عريب ألفاظ المذهب لابن بطال الركنى (١٧٠/١) .
ثانياً : خلط بين الركن والشرط وهما متعايران من ناحية المعنى ، إذ الشرط وصف ظاهر منضبط يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم ، وهو خارج عن ماهية الشيء وحقيقته ، كالطهارة للصلاة ، واستقبال القبلة ، وستر العورة ، أما الركن : فمعناه الجانب الأقوى .
واصطلاحاً : ما يقوم به الشيء - من التقويم إذ قوام الشيء ركنه ، لا من القيام والإلزام أن يكون الفاعل ركناً للفعل والجسم ركن للعرض والموصوف للصفة .

وأركان العبادة : حوائبها التى عليها مباه وتركها بطلانها .
وفى المصاح : أركان الشيء أجزأ ماهيته .
(التوقيف على مهمات التعاريف للماوى ص ٣٧٣) .
ثالثاً : غالباً ما يتكلف المؤلف فى إدخال أمور وذلك لإتمام عدد معين وترى ذلك واضحاً فى هذا الموضع وفى غيره من المواضع (المراجع) .

(٢) لقوله ﷺ : « لَا صَلَاةَ بِغَيْرِ طَهْوَرٍ » رواه مسلم . (٣) فى (ع) : « النجس » .
(٤) لقوله - عَزَّ وَجَلَّ - : ﴿ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ ﴾ [المدثر / ٤] ، وسأل رجل السى ﷺ : « أَصَلَّى فِى الثَّوْبِ الَّذِى آتَى (أحامع) فِيهِ أَهْلَى ؟ قَالَ : نَعَمْ إِلَّا أَنْ تَرَى فِيهِ شَيْئاً فَتَعْسِلُهُ » رواه أحمد واس ماحه .

(٥) لقوله ﷺ : « تَوَضَّأْ وَاغْتَسِلْ ذَكَرَكَ » متفق عليه وقوله للمستحاضة : « اغسلى الدَّمَّ عَنْكَ وَصَلِّ » متفق عليه .

(٦) لقوله ﷺ : « إِذَا بَالَ الْأَعْرَابِيُّ فِى الْمَسْجِدِ » أَرَيْقُوا عَلَى تَوَلُّهِ سَخْلًا مِنْ مَاءٍ أَوْ ذَنْبًا » رواه الجماعة إلا مسلماً ، فإن عجز عن إزالتها من الثوب والبدن والمصلى (المكان) صلى معها ولا إعادة عليه ، فإن شعر بها أثناء الصلاة أزالها لفعل السى ﷺ ذلك .

(٧) تقدم الكلام عن الوقت ص ٥١ .

جميعها^(١)، وَالنِّيَّةُ فِي قَلْبِهِ عِنْدَ التَّلَاسِ بِهَا^(٢)، وَاسْتِصْحَابُ حُكْمِ النِّيَّةِ فِي سَائِرِهَا، وَالتَّرْتِيبُ فِي أَذَائِهَا^(٣)، وَسُتْرُ الْعَوْرَةِ فِي جُمْلَتِهَا^(٤)، لِلرَّجُلِ مِنَ الرُّكْبَةِ إِلَى الشُّرَّةِ^(٥)، وَلِلْمَرْأَةِ الْحُرَّةِ جَمِيعَ جَسَدِهَا مَا خَلَا الْوَجْهَ وَالْكَفَّيْنِ^(٦)، وَالْإِحْرَامُ بِلَفْظَةِ «اللَّهُ أَكْبَرُ»^(٧) أَوَّلُهَا، وَقِرَاءَةُ أُمِّ الْقُرْآنِ لِلْقُدِّ وَالْإِمَامِ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ مِنْهَا^(٨)، وَالْقِيَامُ لِلْقُدِّ وَالْإِمَامِ قَدَرُ

(١) لقوله - عَزَّ وَجَلَّ - : ﴿... قَوْلٌ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ...﴾ [القرة/ ١٤٤]، وعن البراء قال : «صَلَّيْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ سِتَّةَ عَشَرَ شَهْرًا أَوْ سَبْعَةَ عَشَرَ شَهْرًا نَحْوَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ، ثُمَّ صَرَّفْنَا نَحْوَ الْكَعْبَةِ» رواه مسلم .

(٢) النية : وهى عزم القلب لأداء شيء معين لقوله ﷺ : «لَمَّا الْأَعْمَالُ بِالْيَاثِ» متفق عليه (٣) وهو نوعان : ترتيب بين الفرائض : فلا يقدم الظهر على الصبح ، ولا العصر على الظهر ، وترتيب فى الأركان ، فلا يقدم السجود على الركوع ، ولا الركوع على تكبيرة الإحرام . (٤) لقوله - عَزَّ وَجَلَّ - : ﴿... بَاتِيئِ أَدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ...﴾ [الأعراف/ ٣١] ، والزينة : ما يستر العورة ، والمسجد : أى الصلاة .

(٥) والعورة للرجل من الركبة إلى الشرة ، وهذا الذى يذهب إلى القول به ؛ لأن ما ورد فيها من أحاديث تدل على أنها عورة : قولية من وجهه ، وحاضرة من جهة أخرى ، مثل قوله ﷺ : «غُطِّ فُخْدُكَ ، فَإِنْ الْفُحْدُ عَوْرَةٌ» رواه مالك وأحمد وأبو داود والترمذى ، والحاظر مقدم على المبيح ، والقول مقدم على الفعل لاحتمال الحصرصية فى الفعل .

وذلك خلافاً لمن قال : بأن العورة هى القبل والدبر ، واستدلوا بأحاديث فعلية وعملية وردت عن النبى ﷺ ، ويمكن القول : بأن عورة الفخذين أخف من عورة السواتين (الدبر والقبل) ، وهو ما ذهب إليه ابن القيم فى «تهذيب السنن ١٧/٦» ، وانظر فى ذلك : «إرواء الغليل ٣٠١/١» . (٦) هذا بالنسبة للصلاة لقوله ﷺ : «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ حَائِضٍ إِلَّا بِخِمَارٍ» رواه الترمذى

وأبو داود . والحائض : أى البالغة ، وذلك فى الصلاة ، أما فى غيرها ففيه خلاف كبير . وأما عورة الأمة (العبد) فهى كالرجل لقوله : «إِذَا زَوَّجَ أَحَدَكُمْ جَارِيَتَهُ عَبْدَهُ ، أَوْ أَحِيرَهُ فَلَا يَظُنُّ إِلَى مَا دُونَ الشُّرَّةِ وَفَوْقَ الرُّكْبَةِ» رواه أبو داود .

(٧) والإحرام : وهو تحريم ما كان مباحاً قبل ذلك من كلام ، وطعام ، وغيره ، ويكون بلفظ «الله أكبر» لقوله ﷺ : «وتحريمها التكبير» رواه الشافعى وأحمد وأبو داود والترمذى وإسماجه . (٨) القراءة للقد : أى المنفرد عن الجماعة والإمام لقوله ﷺ : «مَنْ صَلَّى صَلَاةً لَمْ يقرأَ فِيهَا

بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ فَهِيَ خُدَاجٌ ، هِيَ خُدَاجٌ ، هِيَ خُدَاجٌ عَيْرُ تَامَةٍ» رواه مسلم وأبو عوانة ، ويكون فى كل ركعة لفعله ذلك ، ولقوله للمسىء صلاته : «تَمِ افْعَلْ ذَلِكَ فِي صَلَاتِكَ كُلِّهَا» رواه الحارثى ومسلم وأبو عوانة وأبو داود والنسائى وغيرهم .

أما المأموم فقراءة الإمام له قراءة لقوله ﷺ : «إِذَا كَبَّرَ الْإِمَامُ فَكَبِّرُوا ، وَإِذَا قَرَأَ فَأَنْصِتُوا» رواه مسلم .

ذَلِكَ^(١)، وَلِلْمَأْمُومِ قَدْرٌ تَكْبِيرُهُ الْإِحْرَامُ فِي جَمِيعِ رَكَعَاتِهَا^(٢)، وَالرُّكُوعُ كُتْلُهُ^(٣)، وَحَدُّهُ^(٤) إِمَّا كَانَ وَضَعَ يَدَيْهِ عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ^(٥)، وَالرُّفْعُ

= « وحديث أن معرض لهذه المسألة عند المالكية وهو مذهب المؤلف قال الإمام ابن عبد البر المالكي . لاند من قراءة فاتحة الكتاب للإمام والمنفرد في كل ركعة من الفريضة والنافلة لا يحرق فيها غيرها ولا يقرأ فيها « بسم الله الرحمن الرحيم » لا سراً ولا جهراً ، وهو المشهور عن مالك وتحصيل مذهبه عند أصحابه ، وقد ذكر إسماعيل عن أبي ثابت عن ابن نافع عن مالك قال وإن جهر في الفريضة د (بسم الله الرحمن الرحيم) فلا حرج . ومن أهل المدينة من يقول لا بد فيها من بسم الله الرحمن الرحيم ، منهم ابن عمر وابن شهاب . ومن قرأ عند مالك وأصحابه د (بسم الله الرحمن الرحيم) في الوافل وعرض القرآن فلا بأس . وروى عن مالك أنه قال : « من لم يقرأ بفاتحة الكتاب في ركعتين من صلاته ... » . وروى عنه وعن جماعة من أهل المدينة إن من لم يقرأها في كل ركعة فسدت صلاته إلا أن يكون مأموماً وهو الصحيح من القول في ذلك عبداً ، ولهذا لا يرى لمن سها عن قراءتها في ركعة إلا أن يلعبها ويأتي بركعة بدلاً منها ، كمن أسقط سجدة سواء ، وهو الاختيار لاس القاسم من أقوال فيه . وأما المأموم . فالإمام يحمل عنه القراءة لحلف إمامه في صلاة السر الطهر ، والعصر ، والثالثة من المغرب ، والأخيرتين من العشاء ، فإن فعل فقد أساء ولا شيء عليه عند مالك وأصحابه ، وأما إذا ختم الإمام فلا قراءة لفاتحة الكتاب ولا بعيرها . قال الله - عَزَّ وَخَلَّ - ﴿ وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا ﴾ [الأعراف الآية ٢٠٤] ، وقال ﷺ . « مالي أبارع القرآن » أبو داود عندما قرأ معه من حلقه ، وقال ﷺ في الإمام : « وإذا قرأ فأنصتوا » رواه الإمام أحمد ، وأبو داود ، وابن ماجة ، تم قال وما زاد على قراءة الفاتحة سة ، ولا يقرأ في الأخيرتين من صلاة الأربع إلا بالحمد وحدها ، وكذلك الثالثة من المغرب ، وأما سائر ركعات الصلوات فيقرأ فيها الحمد وسورة ولا حد في ذلك .

(الكافي لابن عبد البر المالكي ص ٤٠ ، ٤١) (المراجع) .

(١) لقوله - عَزَّ وَخَلَّ - : ﴿ وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ ﴾ [البقرة / ٢٣٨] .

ويكون قدر التكبير وقراءة الفاتحة ، وهو قول المالكية ، وزاد الحنفية على ذلك آية طويلة ، أو ثلاثة آيات قصار ، أما الشافعية والحنابلة فيرويه فرص إلى الانتهاء من قراءة معروضة أو مسسوبة أو مدبوبة ، وانظر (الفقه على المذاهب الأربعة ١/ ٢٢٧) .

(٢) أما القيام للمأموم في الصلاة فيكون قدر تكبيرة الإحرام ، لأنَّ قراءة الفاتحة ليس فرضاً عليهم ، وإنما قراءة الإمام لهم قراءة .

(٣) لقوله ﷺ للمسيئ صلاته : « ثم اركع حتى تطمئن راکعاً » رواه البخاري ومسلم وأبو عوانة .

(٤) في (خ) : « وحد » .

(٥) لقوله ﷺ . « فإذا ركعت فاحمل راحتك (كفيك) على ركتيك وامثد ظهرك ، =

مِنْهُ^(١) ، وَجَمِيعِ سُجُودِهَا ، وَحَدُّهُ إِمَّا كَانَ تَمَكِينِ الْجَبْهَةِ مِنَ الْأَرْضِ^(٢) ،
وَالْفَصْلُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ^(٣) ، وَالْجُلُوسَ [آخِراً]^(٤) قَدَرُ إِيقَاعِ السَّلَامِ^(٥) ،
وَتَرْكُ الْكَلَامِ فِيهَا^(٦) ، وَالطَّمَأْنِينَةُ فِي أَرْكَانِهَا^(٧) ، وَالْحَشْوُ فِيهَا^(٨) ،
وَالْتَحَلُّ [مِنْهَا]^(٩) بِلَفْظَةِ « السَّلَامُ عَلَيْكُمْ »^(١٠) .
وَقَدْ عَدَّ بَعْضُهُمْ بَعْضَ مَا ذَكَرْنَاهُ فِي السَّنَنِ^(١١) .

= وَمَكَّنَ لِرُكُوعِكَ » رواه أحمد وأبو داود .

(١) كان ﷺ يرفع صله من الركوع قائلاً « سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ » متفق عليه .
(٢) لما نت « ثم كان ﷺ يُكْتَرُ ويهوى ساحداً » رواه أحمد والطبراني في الكبير ، ويكون
السجود كما قال النبي ﷺ . « على سبعة أرباب (أعضاء) وجهه ، وكفاه ، وركبته ، وقدماه »
رواه مسلم وأبو عوانة وابن حبان .
(٣) « كان ﷺ يرفع رأسه من السجود مُكْتَرَأً » متفق عليه ، ثم « كان يُكْتَرُ ويسجد السجدة
الثانية » متفق عليه

(٤) في (ع) أخيراً .
(٥) « كان ﷺ بعد أن يتم الركعة الرابعة يجلس للتشهد الأخير » رواه البخاري ، قدر إيقاع
السلام : أى بقدر السلام على النبي ﷺ ، وإلى ذلك ذهب المالكية ، والقعود المعروض عند
الحنفية ، والحنابلة بقدر التشهد ، أما عند الشافعية فنقدر التشهد والصلاة على النبي ﷺ .
(٦) لقوله ﷺ : « إِنَّ هَذِهِ الصَّلَاةَ لَا يَحِلُّ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ كَلَامِ النَّاسِ . . » رواه مسلم وأبو داود .
(٧) « لَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَطْمِئِنُّ حَتَّى يَرْجِعَ كُلَّ عَظْمٍ إِلَى مَوْضِعِهِ » رواه أبو داود والبيهقي
بإسناد صحيح .

(٨) لقوله - عَزَّ وَجَلَّ - : ﴿ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ ﴾ [المؤمنون / ٢] ، وقوله
ﷺ : « مَنْ صَلَّى سَخَدَتَيْنِ لَا يَشْهُو فِيهِمَا غَفَرَ اللَّهُ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ » رواه أحمد وأبو داود
والحاكم ، وصححه ووافقه الذهبي .

(٩) في (ح) : « فِيهَا » .
(١٠) والتحليل : وهو استحالة ما كان محرماً في الصلاة ويكون لفظ السلام عليكم لقوله
ﷺ : « وَتَحْلِيلُهَا التَّسْلِيمُ » رواه مسلم وأبو عوانة وابن خزيمة والطبراني .
(١١) فالحنفية قالوا . إنها أربعة فقط ، وحلوا الباقي من الشروط والسنن ، والمالكية قالوا .
فرائض الصلاة خمسة عشر فرساً ، وحلوا الباقي من السنن والشروط ، والشافعية : عدوا فرائض
الصلاة ثلاثة عشر فرساً : خمسة فرائض قولية ، وثمانية فرائض فعلية ، والحنابلة : عدوا فرائض
الصلاة أربعة عشر ، وحلوا باقي ما ذكره القاضى من السنن والشرائط .
انظر تفصيل ذلك في : الفقه على المذاهب الأربعة (٢٠٧/١) .

وَسُنَّتُهَا عَشْرُونَ أَيْضاً :

الْأَذَانُ لَهَا فِي الْمَسَاجِدِ ^(١) وَحَيْثُ ^(٢) الْأئِمَّةُ ^(٣)، وَاخْتُلِفَ فِي الْأَذَانِ لِلْجُمُعَةِ، فَقِيلَ : سُنَّةٌ، وَقِيلَ : فَرَضٌ ^(٤)، وَالْإِقَامَةُ لِلرِّجَالِ ^(٥)، وَالتَّجْمِيعُ لَهَا فِي الْمَسَاجِدِ، وَقِرَاءَةُ الشُّورَةِ فِي الرُّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ، وَالْقِيَامُ لَهَا ^(٦)، وَالْجَهْرُ فِي الْأُولَيْنِ ^(٧) فِي الْعِشَاءَيْنِ وَفِي الْجُمُعَةِ وَالصُّبْحِ، وَالْإِسْرَارُ فِيمَا عَدَا ذَلِكَ ^(٨)، وَالْإِنْصَاتُ لِقِرَاءَةِ الْإِمَامِ إِذَا جَهَرَ، وَالْقِرَاءَةُ لِلْمَأْمُومِ فِيمَا أَسَرَ فِيهِ الْإِمَامُ ^(٩)، وَالتَّشَهُّدَانِ سِرّاً، وَالْجُلُوسُ لهُمَا ^(١٠)، وَالتَّكْبِيرُ مَعَ كُلِّ

(١) الأذان : وهو الإعلام ، لغة وقال تعالى : ﴿ وَأَذَانٌ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ... ﴾ [التوبة / ٣] : أى إعلام ، وقال : ﴿ وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ ... ﴾ [الحج / ٢٧] : أى أعلمهم .
 وشريعاً : والإعلام بدخول وقت الصلاة بألفاظ مخصوصة ومشروعية لقوله - عز وجل - : ﴿ ... إِذَا تَوَدَّى لِّلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ ... ﴾ [الجمعة / ٩] ، ولقول النبي ﷺ : « إِذَا خَصَرَتِ الصَّلَاةُ فَلْيُؤْذِنْ بِكُمْ أَحَدُكُمْ » متفق عليه .
 (٢) كذا بالأصل ، ولعل الصواب . « حُتُّ » .
 (٣) لقوله ﷺ . « يَا بِلَالُ أَرْحِمْنَا بِالصَّلَاةِ » رواه أحمد والطبراني ، وحشه على ذلك فى السمر والحضر .

(٤) فقال بعض العلماء : سنة ، وذهب البعض الآخر إلى أنه فرض على الكفاية ، فهو شعار الإسلام الذى ثبت فى الصحيح أن النبي ﷺ : « كَانَ يَلْقَى اسْتِحْلَالَ أَهْلِ لَدَى بَتْرَكِهِ » ، وإلى ذلك ذهب أحمد وبه قال اس تيمية فى مجموع الفتاوى (٦٤ / ٢٢) ، والشوكانى فى السيل الجرار (١٩٦ / ١) ، والألبانى فى تمام المنة (ص ١٤٤) .

(٥) يجوز كذلك للنساء لما ثبت عن عائشة - رضى الله عنها - . « أَنَّهَا كَانَتْ تُؤْذِنُ وَتُقِيمُ وَتُؤَمُّ السَّاءَ وَتَقِفُ وَسَطَهُنَّ » رواه ابن ابى شيبه والحاكم والبيهقى ، وهو قوى بمجموع طرقه ، وصححه الروى فى المجموع وإليه ذهب الشافعى ، وقال به الشوكانى فى السيل الجرار (٢٥١ / ١) .
 (٦) لقول أبى هريرة - رضى الله عنه - : « فَمَا أَسْمَعُنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَسْمَعُنَاكُمْ ، وَمَا أَخْفَى عَنَّا أَخْفَيْنَا عَنْكُمْ ، وَإِنْ لَمْ تَرُدْ عَلَى أُمِّ الْقُرْآنِ أَجْزَأَتْ ... » رواه البخارى .
 (٧) فى (ع) . « الأولين » .

(٨) والجمهور على الجهر فى تلك الصَّلوات سُنَّةٌ ، وحالف ذلك الحنفية فقالوا : تحكم قراءة الشُّورَةِ أو ثلاث آيات ، فصار هو الواجب .

(٩) لقوله ﷺ : « وَإِذَا قَرَأَ فَأَنْصِتُوا » رواه مسلم وأبو عوانة وأبو داود ، وبه قال الحنفية والمالكية والحنابلة ، وأما القراءة فيما أسر فيه فقال به الحنابلة .

(١٠) « لِأَنَّ السُّنَّةَ إِحْفَاؤُهَا » رواه أبو داود والحاكم ، وصححه ووافقه الذهبى . =

خَفَضَ وَرَفَعَ^(١)، إِلَّا عِنْدَ الرَّفْعِ مِنَ الرُّكُوعِ : فَيَقُولُ الْإِمَامُ وَالْفَدُّ : « سَمِعَ
اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ »^(٢)، وَيَقُولُ الْفَدُّ بَعْدَهَا وَالْمَأْمُومُ : « رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ »^(٣)،
وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِيهَا^(٤)، وَتَرْكُ التَّكْبِيرِ عِنْدَ الْقِيَامِ مِنَ الْجِلْسَةِ
الْوُسْطَى حَتَّى يَغْتَدِلَ قَائِمًا^(٥)، وَالتَّيَمُّنُ^(٦) فِي السَّلَامِ ، وَرَدُّهُ عَلَى الْإِمَامِ
وَعَلَى مَنْ صَلَّى عَلَى يَسَارِهِ^(٧)، وَالْاِغْتِدَالُ فِي الْفَصْلِ بَيْنَ الْأَرْكَانِ^(٨)،
وَالسُّجُودُ عَلَى سَبْعَةِ أَعْضَاءٍ^(٩)، وَتَقْدِيمُ أَمِّ الْقُرْآنِ عَلَى الشُّورَةِ^(١٠)،
وَالتَّرْتِيلُ فِي الْقِرَاءَةِ^(١١).

= مع الجلوس لهما : « فكان النبي ﷺ إذا خَلَسَ في الركعتين جَلَسَ على رجله اليسرى ،
ونصب اليمنى ، وإذا خَلَسَ في الركعة الأخيرة قَدَّمَ رجله اليسرى ونصب الأخرى وَقَعَدَ على مقعده »
رواه البخارى .

(١) لأمره المسئ صلاته بذلك .

(٢) لما روى عنه ﷺ : « كَانَ يَرْفَعُ صَلَاتَهُ مِنَ الرُّكُوعِ قَائِلًا : سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ » متفق عليه .

(٣) بل إن ذلك يُسْنَنُ لِلْإِمَامِ أَيْضًا ، لِفَعْلِهِ ﷺ ذلك وهو إمام ، لما رواه البخارى وأحمد :
« كَانَ يَقُولُ وَهُوَ قَائِمٌ . رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ » .

(٤) لقوله ﷺ : « ثُمَّ يُصَلِّي (وفي رواية : ليصل) على النبي ﷺ ، ثُمَّ يَدْعُو بِمَا شَاءَ » رواه
أحمد وأبو داود وابن خزيمة والحاكم ، وقال الشافعية بوجوبها .

(٥) والثابت عنه ﷺ : « أَنَّهُ كَانَ يَنْهَضُ إِلَى الرُّكْعَةِ الثَّالِثَةِ مُكَبِّرًا » متفق عليه .

(٦) فى (ع) : « التيامس » .

(٧) لما رواه الترمذى وصححه : « كَانَ ﷺ يُسَلِّمُ عَنْ يَمِينِهِ : السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ ،
وعن يَسَارِهِ : السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ » .

(٨) والاعتدال مع الذُّكْرِ مِنْ فِعْلِهِ ﷺ للفصل بين الأركان ، وبه أمر المسئ صلاته .

(٩) لقوله ﷺ : « أُبْرِئْتُ أَنْ أَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَغْطَمَ » متفق عليه .

(١٠) لِفَعْلِهِ ﷺ ذلك : « فَكَانَ يَقْرَأُ الْفَاتِحَةَ وَيَقْطَعُهَا آيَةً » رواه أبو داود والحاكم ، وصححه
ووافقه الذهبى .

(١١) لما ثبت عنه ﷺ : « كَانَ يُرْتَلُّ الشُّورَةُ حَتَّى تَكُونَ أَطْوَلُ مِنْ أَطْوَلِ مِنْهَا » رواه
مسلم ومالك .

وَفَصَائِلُهَا وَمُسْتَحَبَّاتُهَا عَشْرُونَ أَيْضاً :

الْأَذَانُ قَتْلُهَا لِلْمُسَافِرِ^(١)، وَالْإِقَامَةُ لِلنِّسَاءِ^(٢)، وَاتِّخَاذُ الرِّدَاءِ عِنْدَ صَلَاتِهَا، وَمَا يَمْتَنَزُ الْجَسَدَ مِنَ الثِّيَابِ^(٣)، وَرَفْعُ الْيَدَيْنِ لِتَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ^(٤)، وَوَضْعُ الْيَمْنَى عَلَى ظَاهِرِ الْيُسْرَى عِنْدَ النَّحْرِ، وَقِيلَ : عِنْدَ الشَّرَّةِ فِي الْقِيَامِ إِذَا لَمْ يُرِدِ الْاعْتِمَادَ^(٥)، وَمُبَاشَرَةُ الْأَرْضِ أَوْ مَا يُسْتَحَبُّ أَنْ يُصَلَّى عَلَيْهِ

- (١) لقوله ﷺ . « إِذَا سَافَرْتُمَا فَأَذِّنَا وَأَقِيمَا وَلِيُؤْمِكُمَا أَكْثَرُكُمْ » رواه البخارى والبيهقي .
 (٢) انظر . الإقامة للرجال فى السجدة ص ٥٦ (٣) انظر : ستر العورة للمرأة فى المراتب .
 (٤) وسنه ﷺ فى ذلك متعدّد . « فتارة يرفع يديه مع التكبير » رواه البخارى وأبو داود ، « وتارة بعد التكبير » رواه البخارى والنسائى ، « وتارة قبله » رواه البخارى والنسائى .
 (٥) ورد ذلك بكيفيتين عنه ﷺ « فكان يضع اليمنى على ظهر كفه اليسرى واليسرى على صدره » رواه أبو داود وابن حزيمة سدد صحيح ، « وكان أحياناً يقبض باليمنى على اليسرى » رواه النسائى والدارقطنى سدد صحيح ، وقال ابن عبد البر لم يأت فيه عن النبى ﷺ خلاف ، وهو قول جمهور الصحابة والتابعين ، ولم يزل مالك يقبض حتى لقي الله - عز وجل - ، أما مكان الوضع فالتأيت « أنه كان يضعهما على الصدر » رواه ابن حزيمة فى صحيحه ، وقال الألبانى فى صفة الصلاة (ص ٦٩) « وضعهما فى الصدر هو الذى ثبت فى السنة ، وحلافه إما ضعيف أو لا أصل له » .
 « وهذه مسألة طال فيها الخلاف بين الناس خصوصاً أن الأحاديث الواردة بالقبض ، ووضع اليمنى على اليسرى فى الصلاة ، وهى صريحة فى ذلك ، وأن المالكية قد نقل عن بعضهم كراهية ذلك وعدوه استناداً ، وقد طن العص فى ذلك مخالفة القائلين بذلك للصواب ، ولا بد من تحرير القول فى ذلك بنىء من الإيجاز :

أولاً . أن النقل قد اختلف عن الإمام مالك فى ذلك ، فرواية مطرف وابن الماجشون عن مالك هو وضع اليد اليمنى على اليد اليسرى ، وهو موافق لاختيار جمهور العلماء من الحنمية والشافعية والحنابلة ، وقالوا . إنها السنة ، وهو اختيار القاضى عياض هنا ، ولم يفرق القاضى عياض بين الفرص والنفل إنما قيد بعدم إرادة الاستناد وهذا ما أبده الشنقيطى حيث قال فى فتح الرحيم ص ٦٩ : ويكره القبض إن قصد الاعتماد ، فإن قصد السنة ندب ، وفى العلل يحوز القبض مطلقاً .
 ثانياً : نقل أشهب وابن نافع عن مالك إباحة القبض فى الفرض والنفل ، وذكر الخطاب نقلاً عن ابن فرحون . وأما إرسالهما ، أى اليدين بعد رفعهما ، فقال سدد : لم أر فيه نصّاً ، والأظهر عندى أن يرسلهما حال التكبير ليكون مقارباً للحركة ، وينبغى أن يرسلهما برفق ، وهو اختيار الإمام ابن عبد البر حيث قال . ووضع اليمنى مهما على اليسرى أو إرسالهما كل ذلك سنة فى الصلاة ، ونقل عن الشافعية ما يزيد قول المالكية ، قال الشربيني . فإن أرسلهما ولم يعبت فلا بأس .

(مواهب الحليل للحطاب ٥٣٧/١ - ط مكتبة السجّاح - ليبيا ، والكافى لابن عبد البر ص ٤٣ ، والإقناع فى حل ألفاظ أبى شجاع للحطيب الشربيني ١٣١/١) =

بِالْجَبْهَةِ وَالْكَفَّيْنِ عِنْدَ السُّجُودِ^(١)، وَإِطَالَةَ الْقِرَاءَةِ فِي الصُّبْحِ^(٢)، وَالظُّهْرِ^(٣)، وَتَخْفِيفَهَا فِي الْعَصْرِ^(٤) وَالْمَغْرِبِ^(٥)، وَتَوَسُّطَهَا فِي الْعِشَاءِ^(٦)، وَالتَّامِينَ
بَعْدَ أَمِّ الْكِتَابِ لِلْقَدْ وَالْمَأْمُومِ فِيمَا أَسْرَ فِيهِ .

وَاخْتِلَفَ ، هَلْ يَقُولُهَا الْإِمَامُ فِيمَا جَهَرَ فِيهِ^(٧)، وَقِيلَ : فِي كُلِّ هَذَا

= ثالثاً : نقل في رواية ابن القاسم عن مالك في المدونة استحباب الإرسال ، وكرهية القبض في
الفرض ، والحوار في النفل ، قيل : مطلقاً ، وقيل . إن طول ، وإليه ذهب الشيخ حليل وشرح
متمنه كالدردير والدسوقي ، وانظر في ذلك . (بداية المجتهد ١٦٥/١ - والشرح الصغير للدردير
١١٤/١) .

رابعاً : حكى الباجي وتبعه ابن عرفة مع القبض في الفرض والعمل ، ولكن قال الماوي
وهذا من الشذوذ . انظر (الموسوعة الفقهية ٩٥/٣ نقلاً عن حاشية الدسوقي ٢٥٠/١ ، والمدونة
٧٤/١ ، والمتنقى شرح الموطأ للباجي ٢٨١/١ ، وشرح الزرقاني ٢١٤/١) .
قال ابن رشد : والسبب في اختلافهم أنه قد حاءت آثار ثالثة نقلت فيها صفة صلاته - عليه
الصلاة والسلام - ولم ينقل فيها أنه كان يضع يده اليمنى على اليسرى ، وثبت أيضاً أن الناس كانوا
يؤمرون بذلك ، وورد ذلك أيضاً من صفة صلاته - عليه الصلاة والسلام - في حديث أبي حميد
فراى قوم أن الآثار التي أثبتت ذلك اقتضت زيادة على الآثار التي لم تنقل فيها هذه الزيادة ، وأن
الزيادة يجب أن يصار إليها .

ورأى قوم أن الأوجب المصير إلى الآثار التي ليس فيها هذه الزيادة لأنها أكثر ، ولكون هذه
ليست مناسبة لأفعال الصلاة ، وإنما هي من باب الاستعانة ولذلك أحازها مالك في النفل ولم يحزها
في الفرض ، قال : والذي يظهر من أمرها أنها هيئة تقتضي الخضوع ، وهو الأولى بها .
(بداية المجتهد ١٦٥/١) (المراجع) .

(١) انظر : السجود في الفرائض .

(٢) « فكان ﷺ يقرأ فيها بطول المفصل (من سورة ق إلى الناس) » رواه النسائي وأحمد
سند صحيح ، « وأحياناً يقرأ بقصر المفصل » رواه مسلم وأبو داود .

(٣) « وكان ﷺ في الظهر يُطَوِّلُ ، وفي الأولى ما لا يطول في الثانية » متفق عليه .

(٤) « فكان ﷺ يقرأ فيه نصف ما يقرأه في الظهر » رواه مسلم وأحمد ، « وكان يُطَوِّلُ في
الأولى ما لا يطول في الثانية » رواه أبو داود وابن حزيمة بسند صحيح ، وأحياناً قَدَّرَ خمس عشرة آية .

(٥) أمّا المغرب : « فكان ﷺ يقرأ فيه بصغار المفصل » متفق عليه .

(٦) وفي العشاء : « كان ﷺ يقرأ من وسط المفصل » رواه النسائي وأحمد سند صحيح .

(٧) وهذا يكون للإمام في السر والجمهور للإمام والفد والإمام ؛ « لأنَّ السَّيِّدَ ﷺ كان إذا انتهى

من قِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ قَالَ : (آمِينَ) يَجْهَرُ وَيُمَدُّ بِهَا صَوْتُهُ » رواه البخاري وأبو داود .

سُتَّة ، والتَّسْبِيحُ فِي الرُّكُوعِ ^(١) ، وَالسُّجُودِ ^(٢) ، وَهَيْمَةُ الْجُلُوسِ فِي التَّشَهُّدِينِ وَتَيْنِ السَّجْدَتَيْنِ ، وَهُوَ أَنْ يَنْصَبَ رِجْلَهُ الْيُمْنَى وَيُثْنِيَ الْيُسْرَى ، وَيَقْضِي بِأَلَيْتِهِ إِلَى الْأَرْضِ ^(٣) ، وَوَضَعَ الْيَدَيْنِ عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ فِي الرُّكُوعِ ^(٤) وَفِي الْجُلُوسِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ ، وَوَضَعَ الْيُسْرَى عَلَى الرُّكْبَةِ الْيُسْرَى فِي الْجُلُوسِ التَّشَهُّدِ ، وَنَصَبَ الْيُمْنَى عَلَى الْيُمْنَى قَائِضاً أَصَابِعَهَا مُحَرِّكاً السَّبَابَةَ ^(٥) ، وَأَنْ يُجَافِيَ فِي رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ ضَبْعِيهِ عَنْ جَنْبَيْهِ وَلَا يَضُمَّهُمَا ^(٦) ، وَلَا يَفْتَرِشُ ذِرَاعَيْهِ بِالْأَرْضِ عِنْدَ السُّجُودِ ^(٧) ، وَالِدُنُو مِنَ الشُّتْرِ لِلْإِمَامِ وَالْقَدْ ، وَأَنْ لَا يَضْمُدَ مَا اسْتَرَّ بِهِ صَمْداً ، وَلِيَتَحَرَّفَ عَنْهُ قَلِيلاً ^(٨) ، وَالصَّلَاةَ أَوَّلَ الْوَقْتِ ^(٩) ، وَالْقُنُوتَ فِي الْفَجْرِ ^(١٠) ، وَالتَّزْوِيجَ مَا تَيْنَ الْقَدَمَيْنِ فِي

(١) وَهُوَ قَوْلُهُ ﷺ : « سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ » رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالدَّارِقُطْنِيُّ وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنَ الْأَدْكَارِ .

(٢) وَهُوَ قَوْلُهُ ﷺ : « سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى ثَلَاثَ مَرَّاتٍ » رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالدَّارِقُطْنِيُّ .

(٣) تَقْدِمُ الْكَلَامَ عَنْهُ (ص ٥٥) .

(٤) تَقْدِمُ فِي الرُّكُوعِ (ص ٥٤) .

(٥) وَهَذَا الْوَصْفُ رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَأَبُو عَوَانَةَ وَابْنُ حَزِيمَةَ ، أَمَّا التَّحْرِيكُ لِفَعْلِهِ ذَلِكَ : « فَكَانَ ﷺ إِذَا رَفَعَ إِصْبَعَهُ - يَحْرِكُهَا يَدْعُو بِهَا - » رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ الْخَارُودِ .

(٦) لَمَّا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ : « كَانَ ﷺ إِذَا صَلَّى مَرَجَ بَيْنَ يَدَيْهِ حَتَّى يَرَى بَيَاضَ إِبْطِلِهِ » وَذَلِكَ فِي السُّجُودِ وَالرُّكُوعِ وَغَيْرِهِمَا ، وَالضَّبْعُ : مَا بَيْنَ الْإِبْطِ وَأَعْلَى نِصْفِ الْعَضِدِ ، وَهُمَا صَنْعَانِ (الْوَسِيطُ مَادَّةٌ : ضَبْعٌ) .

(٧) لِقَوْلِهِ ﷺ : « لَا يَتَسَطَّ أَحَدُكُمْ ذِرَاعَيْهِ انْسَاطَ الْكَلْبِ » مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

(٨) لَمَّا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ . « كَانَ ﷺ يَقِفُ قَرِيباً مِنَ الشُّتْرِ » ، الصَّمْدُ : (أَيْ يَجْعَلُ الشَّيْءَ تَلْقَاءَ وَجْهِهِ) لَمَّا رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ عَنِ الْمُقَدَّادِ بْنِ الْأَسْوَدِ ، قَالَ : « مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى إِلَى عُمُودٍ وَلَا عُودٍ وَلَا شَجَرَةٍ إِلَّا حَمَلَهُ عَلَى حَاجِبِهِ الْأَيْمَنِ أَوْ الْأَيْسَرِ وَلَا يَضْمُدُ صَمْداً » .

(٩) لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ عَنْ أَفْضَلِ الْأَعْمَالِ ؟ فَقَالَ : « الصَّلَاةُ لَوْ قُتِلَ عَنْهَا » مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

(١٠) وَالْقُنُوتُ فِي الْفَجْرِ ، لَا يَكُونُ إِلَّا فِي حَالَةِ التَّوَازُلِ (الْمَصَائِبِ وَالشَّدَائِدِ) وَعِنْدَئِذٍ « كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقِفُ فِي الصَّلَاةِ الْخَمْسِ كُلِّهَا » رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالشَّوَّازُ ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ ، وَوَافَقَهُ الذَّهَبِيُّ ، أَمَّا تَخْصِصُ الْفَجْرِ بِذَلِكَ فَلَا يَجُوزُ ، وَحَدِيثُ الثُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ الَّذِي يَسْتَدِلُّ بِهِ عَلَى الْقُنُوتِ فِي الْفَجْرِ ضَعِيفٌ .

القيام^(١)، والدُّعاء في التَّشَهُّد الآخر^(٢) وفي السُّجود^(٣)، وأنَّ يَصْغَ بَصَرَهُ في مَوْضِع سُجُودِهِ^(٤)، والمَشْيُ إِلَى الصَّلَاةِ بالسَّكِينَةِ والوقارِ^(٥).

وَمَكْرُوهَاتُ^(٦) الصَّلَاةِ عَشْرُونَ أَيْضاً :

صَلَاةُ الرَّجُلِ وهو يُدَافِعُ الْأَخْبَثَيْنِ : البولُ ، والغَائِطُ^(٧)،
والالتفات^(٨)، وتَحَدُّثُ النَّفْسِ بِأُمُورِ الدُّنْيَا^(٩)، وَتَشْيِيقُ الْأَصَابِعِ ،
وَفَرْقَعُهَا ، والعبثُ بها أَوْ بِخَاتَمِهِ أَوْ لِحْيَتِهِ أَوْ بِشَوِيَةِ الْحَصَى^(١٠)،

-
- (١) والترويح : وهو التمريح اليسير بين القدمين لقول عبد الله لم أُلصق قدمي . « أخطأ الشَّعْءُ ،
أما إنَّه لو راح كان أحت إلى » رواه البيهقي
(٢) لقوله ﷺ : « إذا فرغ أحدكم من التَّشَهُّد الآخر فليستعد بالله من أربع ، يقول : اللَّهُمَّ إِنِّي
أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ جَهَنَّمَ ، وَمِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ ، وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ ، وَمِنْ شَرِّ فِتْنَةِ
الدَّجَالِ ، ثُمَّ يَدْعُو لِنَفْسِهِ بِمَا نَدَا لَهُ » رواه مسلم وأبو عوانة والسنائي وابن الحارود .
(٣) لقوله ﷺ : « وإذا سَخَذْتُمْ فاجتهدوا في الدُّعاء » رواه مسلم ، وقوله ﷺ : « أَقْرَبُ
مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ ، فَأَكْثِرُوا الدُّعاء فِيهِ » رواه مسلم .
(٤) لأنَّه أَقْرَبُ إِلَى الْحُشُوعِ .
(٥) لقوله ﷺ : « إِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ الصَّلَاةُ فَلْيَأْتِهَا فِي وَقَارٍ وَسَكِينَةٍ » رواه الطبراني ورحاله ثقات .
(٦) المكروه : اختلف العلماء في تعريفه . فمذهبهم من قَسَمَهُ إِلَى كراهة تحريم ، كمن ترك واحداً ،
وكراهة تنزيه ، كمن ترك مستحباً ، ومنهم من قال : هو ما لا يُعاقب على فعله ، ويثاب على تركه ،
وانظر الفقه على المذاهب (٧٦/١) .

(٧) لقوله ﷺ : « لَا يَصَلِّي أَحَدٌ حَضْرَةَ الطَّعَامِ ، وَلَا هُوَ يَدْفَعُهُ الْأَخْشَانِ (البول والغائط) »
رواه مسلم وأحمد وأبو داود .

(٨) لقوله ﷺ : « هو اختلاص يختلشهُ الشَّيْطَانُ مِنْ صَلَاةِ الْقَدِ » رواه البخاري .
(٩) وهذا من فعل الشَّيْطَانِ لقوله ﷺ : « فَإِذَا قَضَى التَّوْبِيعَ (الإقامة) أَقْبَلَ حَتَّى يَحْطُرَ بَيْنَ
المرءِ وَنَفْسِهِ يَقُولُ : (اذْكُرْ كَذَا ، اذْكُرْ كَذَا ...) » متفق عليه .

(١٠) وكل ذلك من العبث ونهى عنه رسول الله ﷺ بقوله : « لَا تَمَسَّحِ الْحَصَى وَأَنْتَ
تُصَلِّي ، فَإِنْ كُنْتَ لَا بَدَ فَاغْلِظْ فَوَاجِدَةً تَسْوِيَةَ الْحَصَى » رواه الجماعة ، وقوله ﷺ : « لَا تَفْرِغْ
أَصَابِعَكَ وَأَنْتَ فِي الصَّلَاةِ » رواه ابن ماجه بسند ضعيف والعمل عليه ، وقوله ﷺ : « اسْكُرُوا
فِي الصَّلَاةِ » رواه مسلم .

والإقعاء^(١)، وهو جلوسه فيها على صُذُورِ قَدَمَيْهِ فِي الشَّهْدِ، أو عند القيام من السُّجود، بل يَعْتَمِد على قدميه عِنْدَ قِيَامِهِ، وَالصَّفْدُ: وهو ضَمُّ الْقَدَمَيْنِ فِي قِيَامِهِ كَالْمَكْبَلِ، وَالصَّفْنُ: وَهُوَ رَفْعُ [إِحْدَاهُمَا] ^(٢) كَمَا تَفْعَلُ الدَّابَّةُ عِنْدَ الْوُقُوفِ ^(٣)، وَالصَّلْبُ: وَهُوَ وَضْعُ الْيَدَيْنِ عَلَى الْخَاصِرَتَيْنِ وَيُجَافِي بَيْنَ الْعَصْدَيْنِ فِي حَالِ الْقِيَامِ كَصِيفَةِ الْمُصْلُوبِ، وَالْاِخْتِصَارُ: وَهُوَ وَضْعُ الْيَدِ فِي الْخَاصِرَةِ فِي الْقِيَامِ أَيْضاً ^(٤)، وَأَنْ يُصَلِّيَ الرَّجُلُ وَهُوَ [مُتَلَشِّمٌ] ^(٥) ^(٦)، أَوْ كَافَتْ شَعْرُهُ أَوْ ثَوْبُهُ لِأَجْلِ الصَّلَاةِ ^(٧)، أَوْ حَامِلٌ فِي ثَوْبِهِ أَوْ كُمِهِ خُبْراً أَوْ فِي فَمِهِ أَوْ غَيْرِهِ مَا يَشْعُلُهُ عَنْ صَلَاتِهِ ^(٨)، أَوْ يُصَلِّيَ وَهُوَ غَضْبَانٌ ^(٩)، أَوْ جَائِعٌ، أَوْ بِحَضْرَتِهِ طَعَامٌ ^(١٠)، أَوْ يَكُونُ ضَبِيقُ الْحُفِّ مِمَّا يَشْعُلُهُ عَنْ فَهْمِ صَلَاتِهِ ^(١١)، أَوْ يُصَلِّيَ بِطَرِيقٍ مِنْ يَمُرُّ بَيْنَ يَدَيْهِ ^(١٢)، أَوْ يَقْتُلُ بَرْعُوثاً أَوْ قَمْلَةً فِيهَا ^(١٣)، أَوْ يَقْرَأُ فِي رُكُوعِهِ، أَوْ سُجُودِهِ، أَوْ تَشَهُدِهِ، أَوْ يَجْهَرُ

(١) والإقعاء . هو أن يُلصقَ إِبْطِيه بِالْأَرْضِ وَيَصُبُّ سَاقِيه، وَيَضَعُ يَدَيْهِ عَلَى الْأَرْضِ، كإقعاء الكلب ونهى ﷺ عنه رواه الحاكم والبيهقي .

(٢) في (ح) : « إحداهما » . (٣) وذلك كله مناف لفعله، ولأمره المسئء بصلاته بغير ذلك .

(٤) وفي الحديث : « نهى النبي ﷺ أن يُصَلِّيَ مُخْتَصِراً » متفق عليه .

(٥) وفي (خ) . « متلشم » .

(٦) وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - . « نهى رسول الله ﷺ عن السدُل (إرسال الثوب حتى يصيب الأرض) ، وَأَنْ يُعْطَى الرَّجُلُ فَاهُ » رواه الجماعة .

(٧) لقوله ﷺ : « أُمِرْتُ أَنْ أَسْجُدَ عَلَى سَبْقَةِ أَعْضَاءِ ، وَلَا أَكُفَّ شِعْراً وَلَا ثَوْباً » رواه مسلم .

(٨) لِأَنَّ ذَلِكَ يَشْعُلُهُ ، وَهُوَ مِنْ عَمُومِ قَوْلِهِ ﷺ . « اسْكُوا فِي الصَّلَاةِ » رواه مسلم .

(٩) لِأَنَّ الْغَضَبَانَ لَا يَكُونُ فِي حَالَةِ إِدْرَاكِ كَامِلٍ لَمَّا يَقُولُ ، وَلِذَلِكَ نَهَى رَبُّ الْعَالَمِينَ الشُّكْرَانَ فِي بَدَايَةِ الدَّعْوَةِ عَنْ قِرْبَانِ الصَّلَاةِ وَعَلَّلَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ - عَزَّ وَجَلَّ - : ﴿ ... حَتَّى تَقْلَمُوا مَا تَقُولُونَ ... ﴾ [النساء/ ٤٣] .

(١٠) لقوله ﷺ : « لَا صَلَاةَ بِحَضْرَةِ طَعَامٍ » رواه مسلم وأحمد وأبو داود .

(١١) لعموم قَوْلِهِ ﷺ : « اسْكُوا فِي الصَّلَاةِ » رواه مسلم .

(١٢) نهى النبي ﷺ : « أَنْ يُصَلِّيَ عَلَى قَارِعَةِ الطَّرِيقِ ، ... » رواه ابن ماجه والطبراني ، وفيه ابن لهيعة وله طرق أخرى .

(١٣) لِأَنَّهُ مِنْ قَبْلِ الشَّعْلِ الْمَنْهِي عَنْهُ وَلِقَوْلِهِ ﷺ : « اسْكُوا فِي الصَّلَاةِ » رواه مسلم .

بِالتَّشَهُّدِ^(١) ، أَوْ يَدْعُو فِي رُكُوعِهِ ، أَوْ قَبْلَ الْقِرَاءَةِ فِي قِيَامِهِ^(٢) ، أَوْ يَرْفَعُ رَأْسَهُ ، أَوْ يَخْفِضُهُ فِي رُكُوعِهِ^(٣) ، أَوْ يَرْفَعُ بَصَرَهُ إِلَى السَّمَاءِ فِيهَا^(٤) ، أَوْ يَسْجُدُ عَلَى الْبَسِطِ وَالطَّنَافِسِ^(٥) وَالْجُلُودِ وَشِبْهِهَا مِمَّا لَا تُثَبِّتُهُ الْأَرْضُ^(٦) ، وَمِمَّا هُوَ سَرَفٌ^(٧) ، أَوْ فِيهِ رَفَاهِيَةٌ^(٨) .

وَمُفْسِدَاتُ^(٩) الصَّلَاةِ عَشْرُونَ أَيْضاً :

وهي تَرْكُ رُكْنٍ مِنْ أَرْكَانِهَا ، أَوْ فَرِيضَةٍ مِنْ فَرَائِضِهَا الْمَذْكُورَةِ ، كَتَرْكِ النَّيَّةِ ، أَوْ قَطْعِهَا ، أَوْ الْقِرَاءَةِ ، أَوِ الرُّكُوعِ ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِنْهَا^(١٠) ، أَوْ مَا قَدَّرَ عَلَيْهِ مِنْهَا إِنْ كَانَ لَهُ عُذْرٌ عَنْ اسْتِيفَائِهِ ، عَمْدًا تَرَكَ ذَلِكَ أَوْ حَهْلًا ، أَوْ سَهْوًا فَهُوَ مُفْسِدٌ لَهَا ، إِلَّا الْقِيَامَ^(١١) وَإِزَالَةَ النَّجَاسَةِ ، وَسَرُّ الْعَوْرَةِ فَتَرْكُهَا سَهْوًا

(١) وذلك لأنه : « كان ينهى عن قراءة القرآن في الركوع والسجود » رواه مسلم وأبو عوانة ، أما التشهد ، فالتأتأت عنه أنه لم يقرأ فيه قرآنًا وكان يسر به .

(٢) الثابت أمره بالدعاء في السجود وتقديم الكلام عنه (ص ٦١) .

(٣) لقوله ﷺ : « وامتدّ ظهرك ومكن لركوعك » رواه أحمد وأبو داود بسند جيد ، ورفع الرأس أو حفصها مباح لذلك .

(٤) لقوله ﷺ : « ما نال أقوام يرفعون أبصارهم إلى السماء في صلاتهم ، لينتهي أولئك خطمُ أبصارهم » رواه مسلم

(٥) الطَّنَافِسُ : هو الثَّمَرَةُ فوق الرجل . والسَّاطُ الذي له خمل رقيق .

(المعجم الوسيط مادة · طميس) .

(٦) والصُّوَابُ أنه لا بأس أن نُصَلِّيَ على ما لم تثبت الأرض ما لم يكن بجسأ ، وقد فعل الصحابة ذلك على الخلود بعد دُبُغها .

(٧) السَّرَفُ · ما فيه إسراف (لسان العرب مادة · سرف) .

(٨) في (ع) : « رفايته » .

(٩) المفسدات : المطلات · أي أن الإنسان لو فعل واحدة من هذه المفسدات لطلت الصلاة ، وانظر : الفقه على المذاهب (٢٩٢/١) .

(١٠) ولذلك قال النبي ﷺ للمسئ صلاته عندما ترك الطمأنينة والاعتدال · « اضع فصلُ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ » رواه مسلم وأبو عوانة ، وانظر : العرائض والأركان (ص ٥٢) .

(١١) في (ع) · « القبلة » .

مخفف ، وتُعاد الصَّلَاة منه في الوقت ^(١) ، وكذلك الجَهْل بالقبلة ^(٢) ، وكذلك إسقاط الجلسة الأولى من الشُّنن ، أو ترك ثلاث تكبيرات ، أو « سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ » مثلها يُفسد الصَّلَاة إن فات جبرها بسُجود السَّهْو ، وكذلك الزِّيَاة فيها عَمداً ^(٣) ، أو كثيراً سَهْواً ، أو الرِّدة ^(٤) ، والقَهْقَهة كيف كانت ^(٥) ، والكلام لغير إصلاحها ^(٦) ، والأكل والشرب فيها ^(٧) ، والعمل الكثير من غير جنسها ^(٨) ، وغلبة الحَقن ^(٩) ، أو القرقرة ^(١٠) وشبهها ، وكذلك الهَمَّ حَتَّى يشغله عنها ولا يُنَقِّه ما صَلَّى ، والاتِّكَاء حال قِيَامها على حائط أو عصاً لغير عُذْر بما لو أُزِيل عنه مركزه لسقط ^(١١) ، وذكرُ صَلَاة فرض يجب ترتيبها عليه ^(١٢) ، والصَّلَاة في الكَعْبَة أو على

(١) ترك ركى أو شرط عمداً وبدون عذر شرعى يبطل الصَّلَاة لقوله ﷺ للمسيء صلاته : « اُزْجَع فَضْلُ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ » على الرغم من أنه لا يعلم غير ذلك لقوله للنبي ﷺ : « لا أحسن غيرها » .

(٢) الجهل بالقبلة لاشيء فيه ويُصَلَّى إلى أى اتجاه ، ولا إعادة لفعل الصحابة ، وعدم أمره ﷺ لهم بالإعادة رواه البيهقي .

(٣) والعمد فيها يُفسد الصَّلَاة .

(٤) الخروج من الدين .

(٥) لقوله ﷺ : « لا يقطع الصَّلَاة الكَشْر (الوجه العابس) ولكن يقطعها القهقهة » رواه الطبراني بسند لا بأس به ، ونقل ابن المنذر الإجماع على بطلان الصَّلَاة بالضحك .

(٦) لقوله ﷺ : « لا يُصلح في هذه الصَّلَاة من كلام النَّاس » متفق عليه .

(٧) قال ابن المنذر : أجمع أهل العلم على أن من أكل أو شرب في صلاة الفرض عمداً أن عليه الإعادة ، وقالت الشافعية والحنابلة : لا تبطل إن كان ناسياً أو جاهلاً .

(٨) قال النووي : إن كان كثيراً أبطلها بلا خلاف ، وإن كان قليلاً لم يبطلها بلا خلاف ، هذا هو الضابط ، ثم اختلفوا في القليل والكثير .

(٩) الحَقن : حبس البول ، وانظر (الوسيط مادة : حقن) لقوله ﷺ : « لا يُصلى وهو حاقن » رواه أحمد وأبو داود .

(١٠) القَرقرة : الضحك العالي ، وانظر (الوسيط مادة : قرقر) .

(١١) قيل : لا يجوز في القيام المفروض كقراءة العاتمة ، ثم يتكئ بعد ذلك .

(١٢) لأن الترتيب فرض .

ظهرها^(١)، وتذكر المُتَيَّم الماء فيها^(٢)، واختلاف نيّة المأموم وإمامه يُفْسِدُ صَلَاتَهُ^(٣)، وكذلك فَسَادُ صَلَاةِ إِمَامِهِ بِغَيْرِ سَهْوِ الْحَدَثِ أَوِ النَّجَسِ أَوْ إِقَامَةِ الْإِمَامِ عَلَيْهِ صَلَاةٌ أُخْرَى^(٤)، وكذلك تَرْكُ سُنَّةٍ مِنْ سُنَنِهَا الْمُؤَكَّدَةِ عَمْدًا يُفْسِدُهَا عِنْدَ بَعْضِهِمْ^(٥).

فَتَمَّتْ خِصَالُ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ بِهَذَا مِائَةِ خُضْلَةٍ .

فَأَمَّا صَلَاةُ الْجُمُعَةِ

فهى من فُرُوضِ الْأَعْيَانِ^(٦)، وهى بَدَلٌ مِنَ الظُّهْرِ .

وَشُرُوطُ وَجُوبِهَا، عَلَى مَنْ تَلَزَّمَهُ الصَّلَوَاتُ الْخَمْسُ عَشْرَةَ :

الذُّكُورِيَّةُ، وَالْحُرِّيَّةُ^(٧)، وَنِيَّةُ الْإِقَامَةِ^(٨)، وَمِضَرٌ^(٩)، أَوْ قَرْيَةٌ مِنْ قَرَاهِ عَلَى فَرْسَخٍ^(١٠) فَأَقَلَّ مِنْهُ، أَوْ قَرْيَةٌ يُمْكِنُ اسْتِيطَانُهَا جَامِعَةً لِأَرْبَعِينَ بَيْتًا أَوْ ثَلَاثِينَ فَأَكْثَرَ تُشَبِّهُ الْمِضَرَّ فِي صُورَتِهَا، وَجَمَاعَةٌ كَثِيرَةٌ مِمَّنْ تَلَزَمُهُمْ الْجُمُعَةُ يُنْبِئُ لِمَثَلِهِمُ الْأَوْطَانُ، وَجَامِعٌ وَإِمَامٌ مِنْ أَهْلِهَا يُحَسِّنُ إِقَامَتَهَا لَهُمْ، وَمَعْرِفَةٌ يَوْمِهَا، وَبَقَاءُ وَقْتِهَا، وَالْقُدْرَةُ عَلَى السَّعْيِ إِلَيْهَا، وَارْتِفَاعُ الْأَعْذَارِ الْمُرْخِصَةِ فِي التَّخَلُّفِ عَنْهَا .

(١) ثبت عن النبي ﷺ : « أَنَّهُ دَخَلَ الْكَعْبَةَ فَصَلَّى بَيْنَ السَّارِيتَيْنِ » متفق عليه .

(٢) لَأَنَّهُ إِذَا حَضَرَ الْمَاءُ بَطَلَ التَّيَمُّمُ .

(٣) لقوله ﷺ : « إِنَّمَا يَجْعَلُ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ ... » الحديث .

(٤) إِنْ كَانَ نَاسِيًا فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَيَصَلِّيُهَا حِينَ يَذْكُرُهَا مَعَ التَّرْتِيبِ .

(٥) فَمَنْ تَرَكَ الشَّهَادَةَ الْأَوْسَطَ عَمْدًا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ .

(٦) أَى يَجِبُ عَلَى كُلِّ مُكَلَّفٍ وَتَقْدِمُ الْكَلَامُ عَنْهُ (ص ٤٥) .

(٧) « فَلَا تَجِبُ عَلَى الْمَرْأَةِ ، وَلَا الصَّبِيِّ ، وَلَا الْعَبْدِ » متفق عليه .

(٨) فَلَا تَجِبُ عَلَى مَنْ نَزَلَ فِي بَلَدَةٍ ، وَلَمْ يَنْوَ إِقَامَتَهُ .

(٩) الْمِصْرُ : الْكُورَةُ (الْبَلَدَةُ) الْكَبِيرَةُ ، أَوِ الْمَدِينَةُ ، وَانْظُرْ (الْوَسِيطُ مَادَّةُ : مِصْر) .

(١٠) الْفَرْسَخُ : يُقَدَّرُ بِثَلَاثَةِ أَمْيَالٍ ، وَالْمِيلُ = ١٦٠٩ مِتْرًا ، وَانْظُرْ (الْوَسِيطُ مَادَّةُ : فَرْسَخ)

وفروضها الزائدة على فروض الصلاة المختصة بها عشرة :

الإمام ، والجماعة ، والجامع ، والسعى إليها^(١) ، والخطبة ، وترك اللغو فيها^(٢) ، والطهارة منه لها ، والإنصات لها وإن لم يسمعها^(٣) ، وتقديمها على الصلاة ، وصلاتها ركعتان ، والأذان لها ، وقيل : سنة^(٤) .

وسننها المختصة بها الزائدة على سنن الصلاة عشر :

الغسل لها عند الزواج^(٥) ، والطيب^(٦) ، والسواك ، والتجمل في اللباس^(٧) ، والجهر بالقراءة فيها وقراءة الجمعة في الأولى^(٨) ، واستقبال الإمام في خطبتها^(٩) ، وكونها خطبتين ، والجلوس أول الخطبة ووسطها ، والقيام في بقيتها ، واتخاذ المنبر لها .

وفضائلها المستحبات لها المختصة بها عشر :

[التجهير^(١٠)] لها^(١١) ، وصلة الغسل بالزواج لها ، واستعمال

(١) لقوله - عز وجل - ﴿... إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ...﴾ [الجمعة / ٩] .

(٢) ، (٣) لقوله ﷺ : « من اغتسل ثم أتى الجمعة فصلّى ما قدر له ، ثم أنصت حتى يفرغ الإمام من خطبته ، ثم يصلّى معه ، عُفِرَ له ما بينه وبين الجمعة الأخرى » رواه مسلم .

(٤) تقدم الكلام عنه (ص ٥٦) .

(٥) ، (٦) ، (٧) لقوله ﷺ : « على كل من سلم الغسل يوم الجمعة ويلبس من صالح ثيابه ، وإن كان له طيب مس منه » متفق عليه .

(٨) وفي الأخرى ﴿ إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ ﴾ رواه مسلم ، وتارة يقرأ لها : ﴿ هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ ﴾ رواه مسلم ، أحياناً يقرأ ﴿ سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى ﴾ ، وفي الثانية : ﴿ هَلْ أَتَاكَ ... ﴾ رواه مسلم .

(٩) في (ع) : « خطبته » . (١٠) في (خ) : « التجهير » .

(١١) هجر إلى الصلاة : بكر إليها ، القاموس الفقهي (ص ٣٦٥) .

والتجهير : التذكير في الذهاب إليها وانتظارها قبل وقتها .

وفي الصحيح : « لو يعلم الناس ما في النداء والصف الأول ، ثم لم يجدوا إلا أن يستهموا =

خِصَالِ الْفِطْرَةِ : من قَصَّ الشَّارِبَ ، وَتَنَفَّ الإِبْطَ ، وَالِاسْتِحْدَادَ ^(١) ، وَتَقْلِيمِ الْأُظْفَارِ ، وَالِاِقْتِصَادُ فِي خَطْبَيْهَا ، وَالتَّوَكُّؤُ عَلَى عَصَا أَوْ سِيفٍ وَشَبْهِهَا ^(٢) ، وَاسْتِمَالُهَا عَلَى الثَّنَاءِ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى ، وَحَمْدِهِ ، وَالشَّهَادَتَيْنِ ، وَالتَّذْكِيرِ ، وَقِرَاءَةِ آيَةِ مِنَ الْقُرْآنِ ، وَالدُّعَاءِ لِلْأَيْمَةِ ، وَالرُّكُوعِ قَبْلَهَا مَا لَمْ يَخْرُجِ الْإِمَامُ ^(٣) ، وَتَرْكِ الرُّكُوبِ فِي السَّعْيِ إِلَيْهَا ^(٤) ، وَكَثْرَةِ الذِّكْرِ وَالدُّعَاءِ قَبْلَهَا وَبَعْدَهَا ^(٥) ، وَالصَّدَقَةُ قَبْلَهَا ^(٦) .

وَمَمْنُوعَاتُهَا الْمُخْتَصَّةُ بِهَا عَشْرُ :

الْبَيْعُ وَالشَّرَاءُ بَعْدَ النَّدَاءِ لَهَا إِلَى انْقِضَاءِ صَلَاتِهَا ^(٧) ، وَالتَّنَقُّلُ بِالصَّلَاةِ مِنْذُ يَخْرُجُ الْإِمَامُ عَلَى النَّاسِ لِلْخُطْبَةِ ^(٨) ، وَالتَّنَقُّلُ بَعْدَهَا فِي الْمَسْجِدِ ، وَهُوَ لِلْإِمَامِ ^(٩) أَشَدُّ كَرَاهِيَةً ^(١٠) ، وَالْكَلَامُ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ ، وَالِاسْتِعَاْلُ بِقَوْلِ

= عَلَيْهِ لَاسْتِهْمَا ، وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي التَّهْجِيرِ لَاسْتَقْوَا إِلَيْهِ ، وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي الْعِثْمَةِ وَالصَّبْحِ لَأَتَوْهُمَا وَلَوْ حَبَوًّا « متفق عليه .

(١) الاستحْدَادُ : حلق العانة (الشعر الذي يُثْبِتُ حول الفرج) ، وانظر القاموس الفقهي (ص ٨٢) .
(٢) وهذا قبل اتخاذ المنبر ، أما الآن فلا يجوز ذلك إلا إذا كان مريضاً فيتكىء على العصا ، لما رواه ابن ماجة والحاكم والبيهقي : « كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا حَطَبَ فِي الْجُمُعَةِ حَطَبَ عَلَى عَصَا قَبْلَ اتِّخَاذِ الْمَنْبَرِ » .

(٣) تقدم في (ص ٦٦) .
(٤) لقوله ﷺ : « مَنْ تَكَرَّرَ وَابْتَكَرَ وَتَشَى وَلَمْ يَرْكَبْ وَدَنَا مِنَ الْإِمَامِ فَاسْتَمَعَ وَلَمْ يَلْغُ ، كَانَ لَهُ بِكُلِّ حَطْوَةٍ عَمَلُ سَنَةٍ ... » رواه ابن ماجة والترمذي وقال « حسن » .
(٥) لقوله ﷺ : « إِنَّ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ لَسَاعَةً لَا يُؤَافِقُهَا عَبْدٌ مُسْلِمٌ يَسْأَلُ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ خَيْرًا إِلَّا أَعْطَاهُ إِيَّاهُ » رواه مسلم .

(٦) والصدقة تكون في جميع الأيام ، ولا تحتص بيوم الجمعة .
(٧) لقوله - عَزَّ وَجَلَّ - . ﴿ ... إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ... ﴾ [الجمعة / ٩] .

(٨) لقوله ﷺ : « ثُمَّ أَنْصَتَ حَتَّى يَخْرُجَ مِنْ خُطْبَتِهِ ، ثُمَّ صَلَّى مَعَهُ غَيْرَ لَهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجُمُعَةِ الْآخَرَى » رواه مسلم .

(٩) في (ع) : « الْإِمَامُ » .
(١٠) لقوله ﷺ : « مَنْ كَانَ مُصَلِّيًا بَعْدَ الْجُمُعَةِ فَلْيُصَلِّ أَرْبَعًا » رواه مسلم ، وقال ابن تيمية : « إِنْ صَلَّى فِي الْمَسْجِدِ صَلَّى أَرْبَعًا ، وَإِنْ صَلَّى فِي يَتِيهِ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ » .

أَوْفَعِلْ يَمْنَعُكَ أَوْ يَمْنَعُ غَيْرَكَ مِنَ الْإِنْصَاتِ لَهُ ^(١)، وَتَخْطِي الرِّقَابَ مُنْذُ
يَجْلِسُ الْإِمَامُ عَلَى الْمِنْبَرِ ^(٢)، وَصَلَاتُهَا فِي الْمَوَاضِعِ الْحَجَرَةِ الْمَمْلُوكَةِ ^(٣)،
أَوْ عَلَى ظَهْرِ الْمَسْجِدِ ^(٤)، أَوِ الْمَنَارِ ^(٥)، وَأَنْ تُجْمَعَ فِي جَامِعِينَ فِي مِصْرٍ
وَاحِدٍ ^(٦)، وَالشَّفَرِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ قُرْبَ الصَّلَاةِ ^(٧).

وَمُفْسَدَاتُهَا الْمُخْتَصَّةُ بِهَا عَشْرٌ :

يُفْسِدُ صَلَاةَ الْجُمُعَةِ كُلُّ مَا ذَكَرْنَا أَنَّهُ يُفْسِدُ صَلَاةَ الْفَرَضِ ، وَتَخْصُّهَا
هِيَ عَشْرَةُ أُمُورٍ :

نَقْصُ فَرَضٍ مِنْ فَرَائِضِهَا الْمُخْتَصَّةِ بِهَا ، وَأَنْ تَصَلِيَ أَرْبَعًا ، وَأَنْفِصَاضُ
النَّاسِ عَنْ إِمَامِهِمْ فِيهَا ، وَتَرْكُهُ حَتَّى خَطَبَ وَحْدَهُ ، أَوْ صَلَّى وَحْدَهُ ، أَوْ فِي
جَمَاعَةٍ لَا تَقُومُ بِهِمْ الْجُمُعَةُ ^(٨) ؛ فَلَا تَصِحُّ الصَّلَاةُ لَهُ وَلَا مَنْ بَقِيَ مَعَهُ ،
وَحُزُوجُ وَقْتِهَا ، وَهُوَ إِلَى الْعُزُوبِ ، وَقِيلَ : هُوَ إِلَى دُخُولِ وَقْتِ الْعَصْرِ ،
وَقِيلَ : إِلَى الْاَضْفِرَارِ ^(٩) ، وَأَنْ يَخْطُبَ رَجُلٌ وَيُصَلِّيَ آخَرَ قَصْدًا لِذَلِكَ ^(١٠) ،
أَوِ الْيَتَانِ طَرَأَ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ ، وَأَنْ يَكُونَ بَيْنَ الْخُطْبَةِ وَالصَّلَاةِ مُدَّةٌ

(١) لقوله ﷺ : « .. تَمَّ أَنْصَتَ حَتَّى يَنْعِرَ الْإِمَامُ مِنْ خُطْبَتِهِ ، ثُمَّ صَلَّى مَعَهُ عَفْرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ
الْجَمْعَةِ الْآخَرَى ... » رواه مسلم .

(٢) لقوله ﷺ لَمَنْ تَخَطَّى الرِّقَابَ : « احْلِسْ فَقَدْ أَذَيْتَ » ، وَأَبَيْتِ « رواه أبو داود والسنائي
وأحمد .

(٣) الحجرة المملوكة : ممنوعة التصرف ، وانظر لسان العرب .

(٤) لا بأس به وخاصة إذا ضاق المكان في الأرض .

(٥) المنار : المئذنة ، وانظر الوسيط (٦) لا بأس إذا ضاق المسجد بأهل البلدة .

(٧) وهو لا يحور باتفاق الأئمة وذلك في تفصيل في حكمه بين الكراهة والتحريم .

(٨) واحتلج العلماء في أقل عدد تنعقد به الجماعة ، فقال الحنفية : تنعقد بثلاثة غير الإمام ،
والمالكية قالوا : تنعقد باثني عشر رجلًا ، والشافعية والحابلة قالوا : تنعقد بأربعين ولو بالإمام ،
والصُّرَّابُ أَنَّ الْجَمَاعَةَ تَنْعَقِدُ بِاِثْنَيْنِ .

(٩) ووقتها هو وقت الظهر لا تجوز قبله ولا بعده .

(١٠) ويجوز هذا لوجود عنر ، كتعب الإمام أو فقد الطهارة له .

طويلة^(١)، فَإِنَّ ذَلِكَ يُوجِبُ إِعَادَتَهَا ، وَأَنْ تَكُونَ الْجُمُعَةُ قَدْ صَلَّيْتُ فِي ذَلِكَ الْمَصْرِ الْيَوْمَ بِتَمَامِ شُرُوطِهَا ، فَلَا تُجْزَى بَعْدَ لغيرهم ، إِلَّا فِي مِصْرَ عَظِيمٍ لَا يَقُومُ بِأَهْلِهِ جَامِعٌ وَاحِدٌ ، أَوْ يَكُونُ إِتِمَامُ الصَّلَاةِ مَعَ الْآخَرِينَ ، فَتُجْزَى لَهُمْ وَلَا تُجْزَى الْأَوَّلِينَ .

وَتَتَغَيَّرُ أَحْكَامُ هَذِهِ الصَّلَوَاتِ الْمَقْرُوضَةِ وَصُورُهَا بِعَشْرَةِ أَسْبَابٍ :

كَصَلَاةِ الْجُمُعَةِ بِالْقَصْرِ وَالْجَهْرِ^(٢) ، وَكَصَلَاةِ الْخَوْفِ فِي جَمَاعَةٍ بِتَفْرِيقِ صَلَاتِهَا^(٣) ، وَكَصَلَاةِ الْمَسَافِرِ كَيْفَمَا أَمَكَّنَهُ ، وَبِالتَّقْصِيرِ فِي السَّفَرِ^(٤) ، وَبِعُذْرِ الْمَرَضِ الْمَانِعِ مِنْ اسْتِيفَاءِ أَرْكَانِهَا فَيُصَلِّي مَا قَدَرَ^(٥) ، عَلَيْهِ^(٦) ، وَبِعُذْرِ الْإِكْرَاهِ وَالْمَنْعِ فَيُصَلِّي مَا قَدَرَ عَلَيْهِ^(٧) ، وَبِالْجَمْعِ لِلْمَسَافِرِ يَجِدُّ بِهِ السَّيْرُ فَيَجْمَعُ أَوَّلَ الْوَقْتِ^(٨) وَأَوْسَطَهُ^(٩) وَآخِرَهُ^(١٠) بِحَسَبِ سَيْرِهِ^(١١) ، وَبِالْجَمْعِ لَيْلَةَ الْمَطَرِ لِلْعِشَاءِ قَبْلَ مَغِيبِ الشَّفَقِ^(١٢) ، وَبِالْجَمْعِ

-
- (١) والجمهور على أفضلية الموالاة ما لم يطرأ شيء يمنع الموالاة شرعاً .
 (٢) أى قصرها من أربعة إلى ركعتين مع الجهر دون السِّرِّ .
 (٣) ففيها يصلى جزء من الثَّاسِ والباقي يكون للحراسة ، فإذا أتموا ركعتين أتى الجزء الذى لم يُصَلِّ وأكمل الصلاة ، ثم يَقُومُ الجزء الذى صَلَّى مكانهم فى الحراسة .
 (٤) والمسافر يقصر ويجمع جمع تقديم وتأخير تسقط عنه الجماعة وله أحكام أخرى فانظرها .
 (٥) فى (ع) « قدره » .
 (٦) والمريض له أَنْ يُصَلِّيَ قَاعِداً أَوْ عَلَى جَبٍ ، وَلَهُ أَنْ يَتَيَمَّمَ بِحَضْرَةِ الْمَاءِ مَا لَمْ يَقْدِرْ عَلَيْهِ ، وَغَيْرَ ذَلِكَ فَانْظُرْ صَلَاةَ الْمَرِيضِ .
 (٧) وكذلك الإكراه ، والمنع ، يُصَلِّي مَا قَدَرَ عَلَيْهِ وَلَوْ قَدَرَ الطُّهُورَيْنِ (الماء والصعيد) ، وَيُصَلِّي وَلَوْ كَانَ مَوْثُوقاً إِلَى حَذَعٍ .
 (٨) وهو جمع تقديم : فيصلّى الظهر والعصر فى وقت الظهر ، وكذلك المغرب والعشاء فى وقت العشاء .

- (٩) فى (ع) : « أوسطه » . (١٠) فى (ع) : « أو آخره » .
 (١١) وهو جمع تأخير : فيصلّى الظهر والعصر وقت العصر والمغرب ، والعشاء فى وقت العشاء .
 (١٢) الشفق : حُمْرَةٌ تَظْهَرُ فى الْأَمَقِ حَيْثُ تَغْرُبُ الشَّمْسُ ، وَتَسْتَمِرُّ مِنَ الْغُرُوبِ إِلَى قَبْلِ الْعِشَاءِ . انظر (الوسيط مادة . شفق) .

للحاجِّ بِعَرَفَةَ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ أَوَّلَ الزَّوَالِ ^(١) ، وَبِمُزْدَلِفَةَ بَيْنَ الْعِشَاءِ ،
وَبِالْجَمْعِ لِلْمَرِيضِ يَخَافُ أَنْ يَغْلِبَ عَلَى عَقْلِهِ أَوَّلَ الْوَقْتِ ، وَإِنْ كَانَ الْجَمْعُ
أَرْفَقَ بِهِ فَوْسَطُهُ .

صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ

سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ ^(٢) تَلْزِمُ أَهْلَ الْأَمْصَارِ وَالْقُرَى الْمُجْتَمِعَةَ إِقَامَتَهَا .

وَأَرْكَانُ سُنَّتِهَا أَرْبَعَةٌ :

مَسْجِدٌ مُخْتَصٌّ لِلصَّلَاةِ ، وَإِمَامٌ يَوْمٌ فِيهَا ، وَمُؤَذِّنٌ يَدْعُو إِلَيْهَا ،
وَجَمَاعَةٌ يَجْمَعُونَهَا .

وَصِفَاتُ الْإِمَامِ الْوَاجِبَةُ عَشْرٌ :

كَوْنُهُ بِالْإِنَاءِ ^(٣) ، ذِكْرًا ^(٤) ، عَاقِلًا ، مُسْلِمًا ، صَالِحًا ، قَارِئًا ^(٥) ، فَقِيهًا ،
بِمَا يَلْزِمُهُ فِي صَلَاتِهِ وَقَادِرًا عَلَى آدَاءِ الصَّلَاةِ عَلَى وَجْهِهَا ^(٦) ، فَصِيحُ
اللِّسَانِ ^(٧) ، وَتَزِيدُ فِي الْجُمُعَةِ : حُرًّا مُقِيمًا .

وَصِفَاتُ الْمُسْتَحَبَّةِ عَشْرٌ :

كَوْنُهُ أَفْضَلَ الْقَوْمِ فِي دِينِهِ ، وَأَفْقَهَهُمْ وَأَقْرَأَهُمْ ، ذَا حَسَبٍ

(١) الزَّوَالُ : تحوّل الشمس عن كبد السماء إلى جهة الغرب . انظر : القاموس المفهومي (ص ١٦١)

(٢) هذا في العرس ، وأما الجماعة في الفل مباحة .

(٣) ويحوز إمامة الصُّبَى في النافلة بلا خلاف ، احتلف في إمامة الصُّبَى المميز في الفرض ، وهي

حائِزَةٌ لحديث عمرو بن سلمة • « فكَتُّ أَوْمِهِمْ وَأَنَا ابْنُ سَعْدِ بْنِ رَوَاهُ الْبَخَارِيُّ

(٤) تجوز إمامة المرأة للنساء لفعل عائشة - رضى الله عنها - « فكانت تؤم النساء وتقف

وسطهن » رواه الحاكم والبيهقي .

(٥) لقوله • « يَوْمُكُمْ أَقْرَأُكُمْ » رواه البخاري .

(٦) واختلف العلماء وفي صلاة المحدث للصحيح ، والصواب حوازاها قياساً على الأعمى ، بل

قد يكون أكثر تحرراً من الجاسة وأعلم بالقلّة ودحول الوقت من الأعمى .

(٧) لقوله ﷺ : « يَوْمُكُمْ أَقْرَأُكُمْ » رواه البخاري .

فيهم^(١)، وخلقٍ حسنٍ ، حرّاً^(٢)، تام الأعضاء^(٣)، حسن الصوت ، نظيف الثياب .

وَصِفَاتُهُ الْمَكْرُوهَةُ عَشْرٌ :

كَوْنُهُ أَعْجَمِي اللَّفْظ ، أَوَّالَكُنْ ، أَوَّالَتُغْ^(٤) ، أَوَّلِد [زنا^(٥)]^(٦) ، أَوْعِدْ أَوْ أَقْلَفْ^(٧) ، أَوْ حَصِيئاً^(٨) ، أَوْ أَعْرَائِيّاً ، أَوْ أَقْطَعَ الْيَد ، أَوَّالَ الرَّجُلِ^(٩) ، أَوْ مُبْتَدِعاً^(١٠) ، أَوْ يَأْخُذُ عَلَى الصَّلَاةِ أَجْراً^(١١) ، أَوْ قَدْ كَرِهَتْهُ [جماعته^(١٢)(١٣)] أَوْ مِنْ يُلْتَقَتُ إِلَيْهِ فِيهِمْ .

وَعَلَى الْإِمَامِ عَشْرَ وَظَائِفَ :

مُرَاعَاةُ الْوَقْتِ ، وَالصَّلَاةُ أَوَّلُهُ لِأَوَّلِ اجْتِمَاعِ حِمَاةِ لَهُ ، وَلَا يَنْتَظِرُ كَمَالَهُمْ ، إِلَّا مَا اسْتَحَبَّ لَهُ مِنْ تَأْخِيرِ الظُّهْرِ حَتَّى يَفِيَءَ الْفَيْءَ ذِرَاعاً ، وَفِي

(١) ، (٢) ، (٣) تجوز الإمامة لمن ليس له حسب وعير كامل الأعضاء ، وكذلك العبد ، إذا توفرت فيه الشروط .

(٤) لقوله : « يؤمكم أقرؤكم » رواه البحارى .

وَاللَّكْسُ . ثَقُلَ اللِّسَانُ عَنِ الْمَطْقِ . انظر . (الوسيط مادة . لكس) .

وَاللُّتْغُ تحويل حرف مكان حرف ، كقطع الشين (سين) . انظر . (الوسيط مادة . لتع) (٥) فى (ع) : « زنى » . (٦) لا شىء فى ذلك إذا تَوَفَّرَتْ فِيهِ شُرُوطُ الْإِمَامَةِ

(٧) الْأَقْلَفُ : الذى لم يَخْتِ . انظر . (الوسيط مادة . قلف) .

(٨) الْخَصِي . مَقْطُوعُ الْجَنْصَتَيْنِ (البيضتين من أعضاء التماسل عند الذكر) .

انظر . (الوسيط مادة . حصى) .

(٩) لَا نَأْسُ بِإِمَامَةِ هَؤُلَاءِ حَمِيعاً إِذَا تَوَافَرَتْ شُرُوطُ إِمَامَتِهِمْ .

(١٠) الْمُبْتَدِعُ : نَوْعَانِ . مُبْتَدِعٌ بَدَعْتَهُ مُكْفَرَةً ، كَمَنْ يَعْتَقِدُ أَنَّ الْأَضْرَحَةَ تَنْفَعُ وَتَصْرِ ، فَهَذَا لَا تَجُوزُ الصَّلَاةُ حَلْفُهُ ، بَلْ هِيَ نَاطِلَةٌ .

أَمَّا إِنْ كَانَتْ غَيْرَ ذَلِكَ فَتَكْرَهُ الصَّلَاةُ إِنْ وَحَدَ مَسْحُوداً يُقِيمُ إِمَامَةَ الشُّنَّةِ .

(١١) لَا شَيْءَ فِي ذَلِكَ إِنْ كَانَ لَيْسَ لَهُ عَمَلٌ ، أَوْ مُصَدِّرٌ رِيقَ عَيْرِهِ .

(١٢) فى (خ) : « حِمَاةٌ » .

(١٣) لقوله ﷺ : « ثَلَاثَةٌ لَا تُزَوَّجُ صَلَاتُهُمْ فَوْقَ رُءُوسِهِمْ يَشْرَأُ . زَحْلٌ أَمْ قَوْمًا وَهُمْ لَهُ كَارِهُونَ وَامْرَأَةٌ نَاتَتْ وَزَوْجَهَا عَلَيْهَا سَاخِطٌ ، وَأَخْوَانٌ مُتَصَارِمَانِ (متخاصمان) ... » رواه ابن ماجة بإسناد حسن .

الصَّيْفِ حَتَّى يَرِدَ ^(١)، وَأَنْ يَجْعَلَ مَنْ يُرَاعِي الصُّفُوفَ وَرَاءَهُ، وَيُسَوِّيَهَا ^(٢)، فَلَا يُكَبِّرُ حَتَّى تَسْتَوِيَ، أَوْ يَجْزِمَ تَحْرِيمَهُ وَتَسْلِيمَهُ، وَلَا يُمَطِّطُهُمَا لِفَلَا يُسَابِقَهُ بِهِمَا مَنْ وَرَاءَهُ ^(٣)، وَأَنْ يَرْفَعَ صَوْتَهُ بِالتَّكْبِيرِ كُلَّهُ، وَ«يَسْمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ» لِيَقْتَدِيَ بِهِ مَنْ وَرَاءَهُ ^(٤)، وَأَنْ يُخْلِصَ نِيَّتَهُ لِلْمُؤْمِنِينَ فِي حِفْظِ صَلَاتِهِمْ، وَتُرَاعَاةِ حُدُودِهَا: الظَّاهِرَةِ وَالْبَاطِنَةِ، وَالاجْتِهَادِ فِي الدُّعَاءِ لَهُمْ، فَيَكُونُ دُعَاؤُهُ بِلَفْظِ الْجَمْعِ ^(٥)، لَا بِالْإِفْرَادِ ^(٦)، وَأَنْ يَقْتَصِدَ ^(٧) فِي صَلَاتِهِ، فَلَا يَطْوِلُهَا ^(٨)، وَأَنْ يَتَنَحَّى عَنْ مَوْضِعِهِ إِذَا صَلَّى، وَلَا يَخْمُكُثُ فِي مُصَلَّاةٍ إِنْ كَانَ فِي مَسْجِدٍ ^(٩)، وَأَنْ يَلْتَزِمَ الرِّدَاءَ، وَأَنْ يَجْعَلَ مِنْ يَلِيهِ مِنْهُمْ أَفْضَلَهُمْ ^(١٠).

وَعَلَى الْمَأْمُومِ عَشْرُ وَظَائِفٍ أَيْضاً :

أَنْ يَتَوَيَّعَ الْاِقْتِدَاءَ بِإِمَامِهِ، وَكَوْنَهُ مَأْمُوماً، وَلَا يَلْزِمُ ذَلِكَ الْإِمَامَ إِلَّا فِيمَا لَا تَحْصُلُ صَلَاتُهُ فِيهِ إِلَّا بِالْجَمَاعَةِ، كَالْجُمُعَةِ، وَصَلَاةِ الْحَوْفِ، وَمَا يَقْدَمُ مِنَ الصَّلَاةِ قَبْلَ وَقْتِهَا بِسَبَبِ الْجَمْعِ، فَتَلْزِمُهُ نِيَّةُ الْإِمَامَةِ وَالْجَمْعِ، وَكَذَلِكَ الْمُسْتَحْلَفُ ^(١١)؛ وَعَلَى الْمَأْمُومِ أَلَّا يُسَابِقَ إِمَامَهُ بِشَيْءٍ مِنْ أَعْمَالِ صَلَاتِهِ

(١) «فَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا اشْتَدَّ الْبَرْدُ يَكْثُرُ الصَّلَاةُ، وَإِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ أُبْرِدَ بِالصَّلَاةِ (أَيْ أُخْرِهَ)»
رواه البخاري.

(٢) لقوله ﷺ: «سَوُّوا صُفُوفَكُمْ فَإِنَّ تَسْوِيَةَ الصُّفُوفِ مِنْ تَمَامِ الصَّلَاةِ» متفق عليه.

(٣) يجب عليه في التكبير والتسليم الترام أحكام التجويد في المد وغيرها.

(٤) لقوله: «إِنَّمَا يُجْعَلُ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ ...» رواه مسلم.

(٥) في (ح): «الجميع».

(٦) يقول: اغفر لنا، ولا يقول: اغفر لي. (٧) في (خ): «يقتصر».

(٨) لقوله ﷺ: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ بِالنَّاسِ فَلْيُحْفَفْ» رواه الجماعة.

(٩) لقول عائشة - رضي الله عنها - : «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا سَلَّمَ لَمْ يَقْعُدْ إِلَّا قَدْرَ مَا يَقُولُ:

اللَّهُمَّ أَنْتَ السَّلَامُ، وَمَعَكَ السَّلَامُ تَبَارَكْتَ يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ» رواه مسلم.

(١٠) لقوله ﷺ: «لَيْلَى مِنْكُمْ أَوْلُو الْأَحْلَامِ» رواه مسلم.

(١١) لقوله ﷺ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ» متفق عليه وفيها تفصيل، وخلاف عريض عند

وأقوالها ، وليفعل ذلك بعد فعله^(١) ، وأن يقول : « آمين » إذا قال الإمام : ﴿ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾ [الفاتحة / ٧]^(٢) ، وأن لا يقرأ وراءه فيما جهر فيه^(٣) ، ويقرأ سراً وراءه فيما أسر فيه^(٤) ، وأن يقوم من وراءه حلفه إن كانوا ذكرين فأكثر ، أو عن يمينه إن كان واحداً^(٥) ، والنساء من خلفهم^(٦) ، وأن يردّ السلام على إمامه ، [وعلى]^(٧) من على يساره^(٨) ، ويقول : « رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ » إذا قال إمامه : « سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ »^(٩) ، وأن يُسَبِّحَ بإمامه إذا سها ، ويُتَبَّهَهُ إذا رأى في صلاته خللاً^(١٠) ، ويفتح عليه إذا غيّر القرآن أو وقف يَطْلُبُ الفتح^(١١) ، وأن يَطْلُبَ الصَّفَّ الأول فالأول ، وتكون صُفُوفُ النِّسَاءِ منهم خَلْفَ صُفُوفِ الرِّجَالِ فِي مَوْخِرِ الْمَسْجِدِ^(١٢) .

- (١) لقوله ﷺ : « إِنَّمَا يُجْعَلُ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَ بِهِ ... » رواه مسلم .
(٢) لقوله ﷺ : « إِذَا قَالَ الْإِمَامُ : ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾ فَقُولُوا آمِينَ » متفق عليه .
(٣) لقوله ﷺ : « مَنْ كَانَ لَهُ إِمَامٌ فَقِرَاءَةُ الْإِمَامِ لَهُ قِرَاءَةٌ » رواه ابن أبي شيبة وابن ماجه وهذا الحديث قواه شيخ الإسلام ابن تيمية .
(٤) عن حار قال « كُنَّا نَقْرَأُ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ خَلْفَ الْإِمَامِ » رواه ابن ماجه سند صحيح .
(٥) لحديث حار قال : « قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِيُصَلِّيَ فحُثِّ فَمَضَى عَنْ يَسَارِهِ فَأَخَذَ بِيَدِي فَأَذَانِي حَتَّى أَقَامَنِي عَنْ يَمِينِهِ ، ثُمَّ جَاءَ جَابِرُ بْنُ صَحْرٍ فَقَامَ عَنْ يَسَارِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَخَذَ بَأُذَيْنَا جَمِيعاً فَدَفَعَنَا حَتَّى أَقَامَنَا خَلْفَهُ » رواه مسلم .
(٦) لقول أنس - رضي الله عنه - « صُفِّفْتُ أَنَا وَالْبَيْتِيُّ خَلْفَهُ ، وَالْعُجُورُ مِنْ وَرَائِنَا » متفق عليه .
(٧) في (ع) . لا يوجد هذا الحرف .
(٨) « كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُسَلِّمُ عَنْ يَمِينِهِ (السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ) ، وَعَنْ يَسَارِهِ (السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ) » رواه الترمذى وصححه .
(٩) لقوله ﷺ : « إِذَا قَالَ : سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ (يَمْنَى الْإِمَامُ) فَقُولُوا : اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ » رواه مسلم .
(١٠) لقوله ﷺ : « مَنْ نَاهَى شَيْءاً فِي صَلَاتِهِ فَلْيَقُلْ : سُبْحَانَ اللَّهِ » رواه أبو داود والسائي وأحمد .
(١١) لقوله ﷺ لابن عمر - رضي الله عنهما - « فَمَا مَنَعَكَ أَنْ تَفْتَحَ عَلَيَّ ؟ » رواه أبو داود ورجاله ثقات .
(١٢) لقوله ﷺ : « حَيَّرَ صُفُوفَ الرِّجَالِ أُولَاهَا ، وَشَرَّهَا آخِرُهَا ، وَحَيَّرَ صُفُوفَ النِّسَاءِ آخِرُهَا ، وَشَرَّهَا أُولَاهَا » رواه الجماعة إلا البخارى .

وَمَمْنُوعَاتُ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ عَشْرٌ :

أَنْ يُصَلِّيَ بِهِمْ إِمَامٌ قَدْ صَلَّى لِنَفْسِهِ تِلْكَ الصَّلَاةَ ، فَذَلِكَ يُفْسِدُهَا عَلَيْهِمْ ^(١) ، أَوْ تَخْتَلِفُ نِيَّتُهُ وَنِيَّةُ مَنْ وَرَاءَهُ فَلَا تَجْزِيءُ الْمَأْمُومِينَ ^(٢) ، أَوْ يُصَلِّيَ الْإِمَامُ أَرْفَعَ مِمَّا عَلَيْهِ أَصْحَابُهُ إِلَّا الشَّيْءَ الْيَسِيرَ ، فَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ كِبَرًا أَوْ عَثْبًا أَفْسَدَ عَلَيْهِ وَعَلَيْهِمْ ^(٣) ، أَوْ يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمْ مَسَافَةٌ مُنْقَطِعَةً عَنْهُ ، فَلَا تُجْزِيهِمْ ^(٤) ، أَوْ يُصَلِّيَ جَالِسًا أَوْ مُوَمَّئًا لِعَذْرُوهُمْ لَا عُذْرَ لَهُمْ ^(٥) ، فَلَا تُخْزِيهِمْ وَإِنْ صَلُّوا قِيَامًا ؛ وَيَكْرَهُ أَنْ يَخْصُصَ الْإِمَامُ نَفْسَهُ بِالذُّعَاءِ دُونَهُمْ ، أَوْ أَنْ يَتَقَدَّمَ الْمَأْمُومُونَ أَمَامَهُ ، أَوْ يُسَاوُوهُ فِي الصَّفِّ ^(٦) ، أَوْ أَنْ يَدِدُوا صُفُوفَهُمْ ، أَوْ يُصَلِّيَ الرَّجُلُ وَحْدَهُ دُونَ الصَّفِّ ^(٧) ، أَوْ يَبْنِي الْأَسَاطِينَ لغير ضرورة ^(٨) ، أَوْ يُؤَمُّ الرَّجُلُ فِي سُلْطَانِهِ أَوْ دَارِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ ^(٩) ، وَأَنْ يَجْمَعَ فِي مَسْجِدٍ لَهُ إِمَامٌ مَرَّتَيْنِ ^(١٠) .

- (١) هذا حائز لصلاة معاد بقومه « فكان يُصَلِّي مع رسول الله ﷺ العشاء الآخرة ، ثم يرجع فيُصَلِّي نأصْحَاهُ » رواه ابن حزيمة .
- (٢) أحرار الشافعية أن يُصَلِّي الرَّجُلُ الطُّهْرَ حَلْفَ إِمَامٍ يَصَلِّي الْعَصْرَ ، وَلَمْ يَجْرَهَا الْمَالِكِيَّةُ .
- (٣) بهي النسي ﷺ . « أَنْ يَقُومَ الْإِمَامُ فَوْقَ شَيْءٍ وَالتَّاسُ حُلْمُهُ » رواه الدارقطني ، إِلَّا لَشَيْءٍ كَصَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى الْمَسْرِ « متفق عليه .
- (٤) قَالَ الْخَارِجِيُّ : قَالَ الْحَسَنُ : « لَا نَأْسُ أَنْ تُصَلِّيَ وَبَيْنَكَ وَبَيْنَهُ بَهْرٌ » ، وَكَذَلِكَ صَلَاةُ النَّبِيِّ ﷺ وَالتَّاسُ يَأْتَمُونَ بِهِ وَرَاءَ الْحِجْرَةِ يَصَلُّونَ بِصَلَاتِهِ « وَهُوَ صَحِيحٌ أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ .
- (٥) « صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ فِي مَرَضٍ مَوْتُهُ حَالِسًا » رواه الترمذي وصححه .
- (٦) يَجُوزُ التَّحَدُّمُ عَلَى الْإِمَامِ لِعُدْرٍ ، كَذَلِكَ تَسْوِيَّتُهُ ، أَمَّا إِنْ كَانَا اثْنَيْنِ فَإِنَّ الْإِمَامَ يَقِفُ مُحَارِبًا وَمَسَاوِيًا لِلْمَأْمُومِ ، لِقَوْلِ أَنَسٍ . « حَتَّى أَقَامَنِي النَّبِيُّ ﷺ عَنْ يَمِينِهِ » رواه مسلم .
- (٧) لِقَوْلِهِ ﷺ : « لَا صَلَاةَ لِمُنْفَرِدٍ » رواه ابن ماجه ، وَرَحَالَهُ ثِقَاتٌ وَهُوَ قَالَ أَحْمَدُ
- (٨) الْأَسَاطِينَ . أَيْ بَيْنَ السُّوَارِي وَالْأَعْمِذَةِ ، وَانْظُرِ اللَّسَانَ (مَادَّةٌ سَطْرٌ) ، وَهَذَا حَائِزٌ لِمَا رَوَاهُ الْخَارِجِيُّ وَمُسْلِمٌ « دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ الْكَعْبَةَ فَصَلَّى بَيْنَ السَّارَتَيْنِ »
- (٩) لِقَوْلِهِ ﷺ . « لَا يُؤَمُّ الرَّجُلُ فِي سُلْطَانِهِ وَلَا يَجْلِسُ عَلَى تَكْرِمَتِهِ فِي بَيْتِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ » رواه أبو عَوَانَةَ وَابْنُ أَبِي هَاشِمٍ .
- (١٠) وَإِقَامَةُ الْجَمَاعَةِ الثَّانِيَةِ فِي الْمَسْجِدِ الَّذِي لَهُ إِمَامٌ جَائِزٌ لِقَوْلِهِ ﷺ : « مَنْ يَتَصَدَّقْ عَلَى هَذَا فَصَلَّى مَعَهُ » رواه أَبُو دَاوُدَ سَدَّ صَحِيحٌ .

صَلَاةُ الْعِيدَيْنِ

وصلاةُ العِيدَيْنِ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ ، ويُؤمَّرُ بالتَّجْمِيعِ لها ، على سُنَّتِها من تَلَزِمُهم الجُمُعَةُ ، وَيُسْتَحَبُّ لِمَن فَاتَتْهُ ، أو كان حيث لا تَلَزُمُهُ ، أو لمن لم تتأكَّدْ في حَقِّهِ صَلَاتُها كيفما أمكنه من إفرادٍ أو جمعٍ^(١) . وشُرُوطُ صِحَّتِها من اشتراط الأَزْكَانِ وحُدُودِها ، كَشُرُوطِ الصَّلَاةِ الْمُفْرُوضَةِ وحُدُودِها .

وَسُنَّتُها الْمُخْتَصَّةُ بِها ، سِوَى سُنَنِ الصَّلَوَاتِ الْمُقَدِّمَةِ عَشْرٌ :

كونُها ركعتين ، وأداؤها في وَقْتِها ، وأَوَّلُهُ شُرُوقُ الشَّمْسِ^(٢) ، وآخره الزَّوَالُ من يومها^(٣) ، والبُرُوزُ لها إلى الصَّحراءِ إلَّا من عُذْرٍ^(٤) ، والإمامُ ، والجماعةُ المقيَّمةُ ، والخُطْبَةُ بعدها ، وأحكامُ خطبتها أحكامُ خُطْبَةِ الجُمُعَةِ ، إلَّا أنَّه يُزَادُ فيها التَّكْبِيرُ أَتْناءَها^(٥) ، والجَهْرُ في قراءتها ، والتَّكْبِيرُ في الرَّكْعَةِ الأولى سِتٌّ بعد تكبيرة الإحرام ، وفي الثَّانِيَةِ خَمْسٌ بعد تكبيرة القيام^(٦) ،

(١) وبوب الحارثي لذلك نأياً . « إذا فاته العيد يُصَلِّي ركعتين » لقول النبي ﷺ . « هَذَا عِيدُنَا أَهْلُ الْإِسْلَامِ » ، وأمر أس بن مالك مولاهم أن أُنِيَ عَتَبَةُ بِالرَّأْيَةِ فَجَمَعَ أَهْلَهُ وَبَنِيهِ ، وَصَلَّى كَصَلَاةِ أَهْلِ الْيَمَضِيرِ وَتَكْبِيرِهِمْ

(٢) أحسن ما ورد في تحديد وقتها حديث حُنْدُب : « كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي سَاعَةَ الْفِطْرِ وَالتَّمَسُّسِ عَلَى قَيْدِ رَمَحَيْنِ ، وَالْأَضْحَى عَلَى قَيْدِ رَمَحٍ » رواه أحمد بسند ضعيف .
والرمح : قُدْرٌ بِثَلَاثَةِ أَمْتَارٍ

(٣) يجوز أداء صلاة العيد بسبب عُذْرٍ من الأعداء في اليوم التالي لما رواه ابن ماجة والنسائي ، عن النبي ﷺ عندما أعمى عليهم الهلال ، فأمرهم أن يفتروا ويخرجوا إلى عيدهم من العَدِّ

(٤) ما عدا مكة فإن صلاة العيد تكون في المسجد الحرام .

(٥) ورد هذا بسند ضعيف عند ابن ماجة والحاكم والبيهقي .

(٦) الثالث : « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَبَّرَ فِي عِيدَيْهِ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ تَكْبِيرَةً ، سَعَا فِي الْأَوَّلَى (عَيرُ تَكْبِيرَةٍ الْإِحْرَامِ) وَحَمَسَا فِي الْآخِرَةِ (عَيرُ تَكْبِيرَةِ الْقِيَامِ) » رواه أحمد ، وهو مذهبه . وإليه ذهب أكثر أهل العلم .

وأظهار التكبير فى المشى إليها من قبل طلوع الشمس ، وإذا جلس فى المصلى إلى خروج الإمام ، ويقطعه بخروجه ^(١) ، ويُكَبِّرُ [معه] ^(٢) عند بعضهم إذا كَبَّرَ فى خطبته ^(٣) ، وبعد الصلوات أيام التشريق إلى بعد صلاة الصبح من اليوم الرابع ^(٤) ، وإخراج زكاة الفطر قبلها فى عيد الفطر ، وذبح الأضحية بعدها فى يوم الأضحي واليومين بعده ^(٥) .

وَفَضَائِلُهَا وَمُسْتَحَبَاتُهَا عَشْرٌ :

الغسل لها ، والطيب ، والتجمل بالثياب ^(٦) ، والسواك ، وتنظيف الجسم فيها : بتقليم الأظفار ، وقص الشارب وما تقدم فى الجمعة ، والرجوع من غير الطريق الذى يخرج عليه ^(٧) ، والأكل قبل الغدو إليها يوم الفطر ، وتأخير يوم الأضحي حتى يأكل من لحم أضحيته ^(٨) ، وقراءة « الأعلى » ونحوها فيهما بعد أم القرآن ^(٩) ، والسعى إليها راجلاً ^(١٠) .

* * *

-
- (١) قال الحكم . هذه سنة تداولها أهل الحديث وه قال مالك وأحمد وإسحاق وأبو ثور .
 (٢) فى (خ) : لا يوجد هذا الحرف . (٣) روى التكبير أثناء الخطبة بسند ضعيف .
 (٤) صحَّح عن على وابن عباس - رضى الله عنهما - : أن وقته فى عيد الأضحي من صبح عرفة إلى عصر آخر أيام التشريق (وهى ثلاثة أيام بعد يوم النحر الدَّيح) .
 (٥) الصواب : حواز الذبح فى أيام التشريق الثلاثة بعد يوم النحر لقوله ﷺ : « كُلْ أَيَّامَ التشريق ذَنْحٌ » رواه البخارى .
 (٦) لفعله ذلك ، « وكان ﷺ يلبس يوم العيد بُرْدَةً حمراء » رواه الطبرانى ، ورجاله ثقات .
 (٧) « كَانَ الْبَبِيُّ ﷺ إِذَا كَانَ يَوْمَ عِيدِ تَخَالَفَ الطَّرِيقَ » رواه البخارى .
 (٨) « كَانَ الْبَبِيُّ ﷺ لَا يَعْدُو (يَخْرُجُ) يَوْمَ الْفِطْرِ حَتَّى يَأْكُلَ ، وَلَا يَأْكُلُ يَوْمَ الْأَضْحَى حَتَّى يَرْجِعَ ، فَيَأْكُلُ مِنْ أَضْحِيَّتِهِ » رواه أحمد والترمذى وابن ماجة ، وصححه ابن القطان .
 (٩) « كَانَ يَقْرَأُ : ﴿ سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى ﴾ وَ﴿ هَلْ أَتَاكَ ... ﴾ » رواه مسلم ، وأحياناً يقرأ فيهما . ﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْفَرْدَانِ الْمَجِيدِ ﴾ وَ﴿ اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ ... ﴾ » رواه مسلم .
 (١٠) راجلاً : أى ماشياً على رحليه ، ولا نأْس بالركوب ، إن كان به شىء ، أو تُعَدُّ المَكَانَ .

صَلَاةُ الاسْتِسْقَاءِ^(١)

سُنَّةٌ وَسُنَنُهَا الْمُخْتَصَّةُ بِهَا عَشْرٌ :

البروز لها إلى الصَّحراءِ إلَّا من عُذِرَ ، والإمامُ ، والجماعةُ ، والخروجُ إليها ماشياً بهيئة التَّبَدُّلِ وترك الزَّيْنَةِ ، وإظهارُ الفاقة والخُشُوعِ^(٢) ، وصلاتها ركعتان ، والجهرُ في قراءتها ، وقراءة « الأُعلى » ونحوها فيهما^(٣) ، والخطبة بعدها كخطبة العيدِ ، وتكثيرُ الاستِغْفَارِ ، والدُّعاء فيها دُونَ تكبير ، ولا دُعاء للأُيُمَّةِ^(٤) ، وتحويل الرَّدَاءِ آخرها^(٥) .

* * *

(١) الاستِسْقَاءُ : طلب سقى الماء ، وهي سنة مؤكدة .

(٢) « خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ متواضعاً ، متبدلاً (أى يلبس القديم من الثياب) متحشعاً و مترسلاً (متألياً) ، متضرعاً فَصَلَّى ركعتين » رواه الحمسة ، وصححه الترمذى .

(٣) روى بذلك بحديث فيه ضعف .

(٤) قال أبو هريرة - رضى الله عنه - : « صَلَّى نَا (أى السى ﷺ) ركعتين بلا أَدَانٍ ولا إقامة » رواه ابن ماجة وأحمد والبيهقى ، ويستحب دعاء الإمام إليها .

(٥) قال عبد الله بن ريد : « قد رأيتُ رسول الله ﷺ حين استسقى لنا أطال وأكثر المسألة ... ثم تحول إلى القُبْلَةِ ، وتحول رِداءه ، فقلبه ظهراً لطن ، وتحول النَّاسُ معه » رواه أحمد بسند قوى ، وقال الألبانى : تحويل الناس معه شاذ .

صَلَاةُ الْكُشُوفِ

سُنَّةٌ^(١) ، وَسُنَنُهَا الْمُخْتَصَّةُ بِهَا سِتٌّ :

هيئتها في الأداء ، وهي رَكْعَتَانِ ، فِي كُلِّ رَكْعَةٍ رُكُوعَانِ^(٢) بَقِيَامَيْنِ بِسَجْدَتَيْنِ ، وَتَطْوِيلِ الْقِيَامِ وَالرُّكُوعِ كُلَّهُ إِلَّا الْقِيَامَ الَّذِي وَرَاءَهُ السُّجُودُ فَبِحَسْبِهِ فِي سَائِرِ الصَّلَوَاتِ ، وَيَقْرَأُ فِي الْقِيَامِ الْأَوَّلِ بِقَدْرِ « الْبَقَرَةِ » ، وَفِي الثَّانِي بِقَدْرِ « آلِ عِمْرَانَ » ، وَفِي الثَّالِثِ بِقَدْرِ « النِّسَاءِ » ، وَفِي الرَّابِعِ بِقَدْرِ « الْمَائِدَةِ »^(٣) ، وَيَكْثُ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ بِقَدْرِ الْقِيَامِ قَبْلَهَا ، وَالْإِسْرَارُ فِي قِرَاءَتِهَا^(٤) ، وَأَنْ تُصَلِّيَ إِذَا ظَهَرَ الْكُشُوفُ وَحَلَّتِ الصَّلَاةُ إِلَى الزَّوَالِ ، وَيَحْتَلِفُ فِيمَا بَعْدَهُ^(٥) ، وَأَنْ يَعْظَ النَّاسُ الْإِمَامُ إِثْرَ صَلَاتِهَا^(٦) ، وَأَنْ تُصَلِّيَ فِي الْأُمُصَارِ جَمَاعَةً فِي الْجَوَامِعِ .

* * *

-
- (١) الجمهور على أَنَّهَا سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ ، وَدَهَبَ آخَرُونَ إِلَى أَنَّهَا وَاحِدَةٌ ، وَاسْتَدَلُّوا بِأَلْفَاظِ الْحَدِيثِ
(٢) فِي (ح) . « رَكْعَتَانِ » دُونَ ذِكْرِ كَلِمَةِ « بَقِيَامَيْنِ » .
(٣) تَحْدِيدُ طَوْلِ الْقِيَامِ بِهَذِهِ الشُّورِ لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ ، وَالثَّانِي أَنَّ كَانَ يَقُومُ قِيَامًا طَوِيلًا ، وَكُلَّ قِيَامٍ أَطْوَلَ مِمَّا يَلِيهِ .
(٤) الثَّانِي : « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّاهَا مَرَّةً وَاحِدَةً وَجَهَّزَ فِيهَا » رَوَاهُ الْحَارِيُّ .
(٥) وَعَدَ الْمَالِكِيَّةُ ، مِنْ طُلُوعِ الشَّمْسِ قَدْرَ رَمَحٍ (ثَلَاثَةُ أَمْتَارٍ) إِلَى الزَّوَالِ ، أَيْ وَقْتُ الطَّهْرِ لَا تُصَلِّيَ بَعْدَهُ وَلَا قَبْلَهُ ، وَأَجَارَهَا الْحَنْفِيَّةُ ، وَالْحَنَابِلَةُ فِي كُلِّ الْأَوْقَاتِ إِلَّا وَقْتُ الْكَرَاهَةِ ، وَأَحَارَهَا الشَّافِعِيَّةُ فِي كُلِّ الْأَوْقَاتِ .
(٦) لِقَوْلِ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - « ثُمَّ قَامَ ﷺ فَحَطَبَ النَّاسَ » رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

صَلَاةُ الْوُتْرِ

سُنَّةٌ ^(١) ، وَسُنُّهَا الْمُخْتَصَّةُ بِهَا ثَلَاثٌ :

أَنْ تُصَلِّيَ رَكْعَةً ^(٢) بَعْدَ رَكْعَتَيْنِ فَأَكْثَرُ ، مُنْفَصِلَةً ، وَأَنْ تُصَلِّيَ بَعْدَ الْعَتَمَةِ ، وَأَنْ لَا تُؤَخَّرَ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ ^(٣) .

وَمُسْتَحَبَّاتُهَا ثَلَاثٌ :

أَنْ يَقْرَأَ فِي الرُّكْعَةِ بِـ « الْإِخْلَاصِ » وَ « الْمَعُودَتَيْنِ » ، وَفِي الشَّفْعِ قَبْلُهَا بِـ « الْأَعْلَى » وَ « الْكَافِرُونَ » ^(٤) ، وَأَنْ يَجْهَرَ فِيهَا ، وَأَنْ تُؤَخَّرَ إِلَى آخِرِ اللَّيْلِ ^(٥) .

* * *

(١) الوتر سُنَّةٌ واحدة .

(٢) يُصَلِّيُ الْوُتْرَ رَكْعَةً أَوْ ثَلَاثَةً أَوْ خَمْسَةً . ، وَلَا يَحِلُّ إِلَّا فِي آخِرِ رَكْعَةٍ لِقَوْلِ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - : « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّيُ مِنَ اللَّيْلِ ثَلَاثَ عَشْرَةَ رَكْعَةً ، يُؤْتِرُ مِنْ ذَلِكَ بِخَمْسٍ لَا يَحِلُّ إِلَّا فِي آخِرِهِمْ » متفق عليه .

(٣) لِقَوْلِهِ ﷺ : « مَنْ طَنَّ مِنْكُمْ أَنْ لَا يَسْتَيْقِظَ آخِرَ اللَّيْلِ فَلْيُؤْتِرْ أَوَّلَهُ » رواه مسلم ،

(٤) أَخْرَجَ ذَلِكَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَحَسَنَهُ .

(٥) لِقَوْلِهِ ﷺ : « فَإِنَّ صَلَاةَ اللَّيْلِ مُحْصُورَةٌ وَهِيَ أَفْضَلُ » رواه مسلم .

صَلَاةُ الْفَجْرِ

سُنَّةٌ^(١) ، وَقِيلَ : مِنْ الرِّغَائِبِ ، وَسُنُّهَا خَمْسٌ :
كَوْنُهَا رَكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ ، والقراءة فيهما سرًّا بِأَمِّ الْقُرْآنِ فَقَطْ^(٢) ، وَأَنْ
لَا يُصَلِّيَ بَعْدَهَا صَلَاةٌ إِلَّا الصُّبْحُ^(٣) .

وَمُسْتَحَبَّاتُ سَائِرِ التَّطَوُّعَاتِ وَالتَّوَافِلِ الْمُخْتَصَّةِ بِهَا خَمْسٌ :
أَنْ تُصَلِّيَ رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ ، منفصلتين ، والجهر في صَلَاةِ اللَّيْلِ ،
والإسْرَارُ فِي صَلَاةِ النَّهَارِ ، وإخْفَاءُ ذَلِكَ عَنْ أَغْيُنِ النَّاسِ ؛ وَاخْتِلَافُ أُيُّهُمَا
أَفْضَلُ ؟ تَكْثِيرُ الرُّكْعَاتِ ، أَوْ طَوْلُ الْقِيَامِ ؟ وَاخْتَارَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ التَّكْثِيرَ
بِالنَّهَارِ ، وَالتَّطَوُّيلَ بِاللَّيْلِ .

* * *

(١) رعية الفجر سُنَّةٌ مؤكدة كالوتر .

(٢) السُّنَّةُ أَنَّهُ . « كَانَ ﷺ يَقْرَأُ فِي رَكْعَتَيْ الْفَجْرِ ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ وَ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ وَكَانَ يَسْرُ بِهَا » رواه مسلم .

(٣) عن عائشة - رضى الله عنها - قالت : « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا صَلَّى رَكْعَتَيْ الْفَجْرِ ، فَإِنْ كُنْتُ نَائِمَةً اضْطَجَعْتُ ، وَإِنْ كُنْتُ مُسْتَيْقِظَةً حَدَّثَنِي » رواه الجماعة .

الصَّلَاةُ عَلَى الْجَنَائِزِ

وَهِيَ مِنْ فُرُوضِ الْكِفَايَاتِ ^(١) ، وَقِيلَ : سُنَّةٌ :

وتجب بأربع صفات في الميِّت : تَبَيَّنَ الْحَيَاةُ لَهُ قَبْلَ ، وَالْإِسْلَامُ ، وَوُجُودُ الْجَسَدِ أَوْ أَكْثَرُهُ ، وَكَوْنُ الْمَيِّتِ غَيْرَ قَتِيلٍ فِي مُعْتَرَكٍ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ وَالْكَفَّارِ ؛ فَلَا يُصَلَّى عَلَى سَقَطٍ لَمْ يَظْهَرْ لَهُ ضِرَاحٌ أَوْ مَا يَتَحَقَّقُ بِهِ حَيَاتُهُ ^(٢) ، وَلَا عَلَى كَافِرٍ ^(٣) ، وَلَا عَلَى شَهِيدٍ ، فِي الْمُعْتَرَكِ ، وَلَا يُغَسَّلُونَ ، وَلَا يُحَنَّنُونَ ، وَلَا يُكَفَّنُونَ تَكْفِينِ الْمَوْتَى بَلْ يُدْفَنُ الشَّهِيدُ بِثِيَابِهِ ^(٤) ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ عُزَيَّاناً يُثَلَّفُ فِي ثَوْبٍ ، وَكَذَلِكَ يَفْعَلُ بِالسَّقَطِ ، وَالْكَافِرِ إِنْ اضْطَرَّ الْمُسْلِمُونَ إِلَى دَفْنِهِ ؛ وَلَا يُصَلَّى عَلَى غَائِبٍ أَوْ غَرِقٍ ، أَوْ أَكِيلٍ سَبْعٍ وَنَحْوِهِ ، إِلَّا أَنْ يُوجَدَ أَكْثَرُ الْجَسَدِ ^(٥) .

وَحُقُوقُ الْمُسْلِمِ الْمَيِّتِ عَلَى الْمُسْلِمِينَ أَرْبَعَةٌ :

غُسْلُهُ ، وَكَفْنُهُ ، وَالصَّلَاةُ عَلَيْهِ ، وَدَفْنُهُ .

(١) فرض الكفاية إذا قام به البعض سقط عن الكل ، وإذا لم يقم به أحد أثم الكل .
(٢) الصُّبَابُ جَوَارُ الصَّلَاةِ عَلَى السَّقَطِ سَوَاءً اسْتَهْلَ صَارِحاً أَمْ لَا ، لِقَوْلِهِ ﷺ : « وَالسَّقَطُ يُصَلَّى عَلَيْهِ وَيَدْعَى لَوْلَدِيهِ الْمَغْفِرَةَ وَالرَّحْمَةَ » رواه أبو داود وأحمد وسنده صحيح .
وَالسَّقَطُ : الْخَنِينُ يَسْقُطُ مِنْ بَطْنِ أُمِّهِ قَبْلَ تَمَامِهِ ، ذَكَرَ كَانَ أَوْ أُنْثَى .

انظر : القاموس الفقهي (ص ١٧٥) .

(٣) لقوله - عَزَّ وَجَلَّ - : ﴿ وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَنْتَدَأُ ... ﴾ [التوبة / ٨٤] .
(٤) عن جابر : « أَنَّهُ النَّبِيُّ ﷺ أَمَرَ يَدْفَنُ شَهْدَاءَهُ أَحَدٌ فِي دِمَائِهِمْ ، وَلَمْ يَغْسِلُوا ، وَلَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِمْ » رواه البخاري ، وَزَوَّى أَيْضاً : « صَلَاتُهُ ﷺ عَلَيْهِمْ بَعْدَ ثَمَانِ سَيِّئٍ » ، وَلِلَّذَلِكَ حُزْرُ ابْنِ حَزْمِ الصَّلَاةَ عَلَى الشَّهِيدِ ، وَالتَّرِكَ ، ذَهَبَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ إِلَى أَنَّهُ لَا يُصَلَّى عَلَيْهِ ، وَالصُّبَابُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ ابْنُ حَزْمٍ .

(٥) الصَّلَاةُ عَلَى الْغَائِبِ جَائِزَةٌ مَهْمَا بَعَدَتْ الْمَسَافَةُ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْحَسَدِ ، فَقَدْ وَرَدَ فِي الصَّحِيحَيْنِ « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى عَلَى النَّجَاشِيِّ » .

فَسَنَنْ غُسْلِهِ ثَمَانٍ ^(١) :

تعميم جسده بالغُسل ، وكون ذلك بالماء المطهر ^(٢) ، والمبالغة في
تظيفه ، والوتر في أعداد غُسله ثلاثاً فما زاد ^(٣) ، وأن يُغسَلَ في الثانية
بالسُّدْرِ ^(٤) ، أو ما يقوم مقامه ، إنْ غُديمَ من غاسُول ، ويجعل في الآخرة
الكافور ^(٥) ، وألاً يزال له ظُفر ، ولا شَعر ، وأن تستر عَوْرَتَه .

وَمُسْتَحَبَّاتُهُ ثَمَانٍ ^(٦) :

أنْ يُجَرَّدَ عند الغُسل من ثِيَابِهِ ، وأنْ يُعَجَّلَ غُسله إثرَ مَوْتِهِ ^(٧) ، وأن
يوضأ أول غُسله ويبدأ بميامنه ^(٨) ، ويعصر بطنه عصراً رقيقاً ^(٩) ، ويلف
الغاسل على يده خِرْقَةً عند مباشرة أسافله ، ويجعل للمرأة ثلاثة قرون ^(١٠) ،
ويغتسل غاسله إذا فرغ ^(١١) .

وَسَنَنْ تَكْفِينِهِ خَمْسٌ :

كونها وِثْراً ، وبيضاً ^(١٢) ، ثلاثاً فما زاد ^(١٣) ، وأنْ يُحْنَطَ بالكافور

- (١) م (ح) : « ثمانية » . (٢) الطاهر المطهر لميره
(٣) لقوله ﷺ « اغسلوها ثلاثاً أو حمساً ... أو أكثر من ذلك » متفق عليه .
(٤) السُّدْر . ورق النَّقْ لقوله ﷺ . « اغسلوه بماء وسدر » متفق عليه .
(٥) لقوله ﷺ : « واحملن في الآخرة كافوراً أو شيئاً من كافور » متفق عليه
(٦) م (خ) : « ثمانية » (٧) لقوله ﷺ : « أشيرعوا بالحجارة » متفق عليه .
(٨) لقوله ﷺ : « ابدأن بميامنها ومواضع الوضوء منها » متفق عليه .
(٩) لقول علي - رضى الله عنه - حين غسل النسي ﷺ : « فَحَقَلْتُ أَنْظِرَ مَا يَكُونُ مِنَ الْمَيِّتِ
لَمْ أَرُ شَيْئاً » رواه ابن ماجة والحاكم .
(١٠) لقوله ﷺ : « وَمَسَّطُهَا ثَلَاثَةَ قُرُونٍ (ضَمَائِر) » متفق عليه
(١١) لقوله ﷺ « مَنْ عَسَلَ مَيِّتاً فَلْيَغْتَسِلْ » رواه أبو داود والترمذى وحسنه .
(١٢) لقوله ﷺ : « السُّوَا مِنْ يَتَانِكُمُ التِّيَاضُ .. وَكُفُّوا فِيهَا » رواه أبو داود والترمذى
وصححه .
(١٣) « كُفُّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي ثَلَاثَةِ أَتَوَابٍ مِيَانِيَةِ بِيضٍ » رواه ابن الجارود .

والمِسْك وشبهه من الطَّيِّب^(١) ، ويدرج في أكفانه إدراجاً^(٢) .

وَمُسْتَجَبَاتُهُ خَمْسٌ :

تحسينه ، وأن يُقَمَّصَ وَيُعَمَّمَ ، ويجعل الحُنُوط في مغابنه ، وموضع سُجُوده ، ومسام وجهه ، وبين أكفانه ، ويكون عدد الكفن خمسة أثواب^(٣) .

وَمَكْرُوهَاتُهُ^(٤) خَمْسٌ :

كونه سرفاً^(٥) ، أو حريراً ، أو مُعَصِّراً^(٦) ، أو أكثر من سبعة ، أو يجعل الحُنُوط^(٧) فوق أكفانه .

وَفُرُوضُ صَلَاةِ الْجَنَازَةِ ، وَشُرُوطُ صِحَّتِهَا عَشْرٌ^(٨) :

النِّيَّةُ ، وتكبيرة الإحرام ، وثلاث تكبيرات بعدها ، والدُّعَاءُ بيهن ، والسلام آخراً ، والقيام لذلك كُلِّهِ ، والطَّهَارَةُ مِنَ الْحَدَثِ وَالخَبَثِ ، واستقبال القبلة ، وترك الكلام ، وسر العورة ، بل يشترط في صحتها

(١) وذلك إذا لم يوصع في آخر غسله .

(٢) هذا الذي فعل النبي ﷺ . « كُفِّسَ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ يَمَانِيَّةٍ بِيَضٍ سَحُولِيَّةٍ (لا يُرْمَ عَرْلُهُ) مِنْ كَرْسَفِ الْقَطَنِ) لَيْسَ فِيهِمْ قَمِيصٌ ، وَلَا عِمَامَةٌ ، أُدْرِجَ فِيهَا إِدْرَاحاً (أُدْحَلُ) » رواه ابن الحارود والبيهقي وأحمد .

(٣) كل هذا لم تأت به سُنةٌ صحيحة ، وانظر الحديث السابق .

(٤) كلمة : مكروهاته وحدت في المخطوطة بلفظ « مستحاته » وهذا خطأ من الناسخ

(٥) سرفاً : فيه إسراف ، وانظر (لسان العرب مادة · سرف)

(٦) معصراً : نبات يُسْتَخْرَجُ مِنْهُ صِبْغٌ أَحْمَرٌ يَصْغُ بِهِ الْحَرِيرُ .

انظر الوسيط (مادة · عصفر)

(٧) الحنوط : كل ما يخلط من الطَّيِّبِ لأَكْفَانِ الْمَوْتَى وَأَحْسَامِهِمْ .

انظر الوسيط (مادة : حط) .

(٨) هذا العنوان غير موحد في المخطوطة ؛ فأخذناه من النسخة المطبوعة .

ما يشترط في صِحَّة سائر الصَّلوات المفروضة ^(١) ، إلَّا أَنَّهُ لا قراءة ^(٢) فيها ، ولا رُكُوع ، ولا سُجُود ، ولا جُلُوس .

وَسُنُّهَا وآدَابُهَا عَشْرَةٌ :

أَنْ تُصَلِّيَ جماعة بإمام ، ورفع اليدين أول تكبيرة ^(٣) ، وحمد الله ، والثناء عليه أولاً ، والصَّلَاة على النَّبِيِّ ﷺ فيها أولاً وآخرًا ، والدُّعاء آخرها للمؤمنين والمؤمنات ، واختيار مادعا به النَّبِيُّ ﷺ وقاله على الموتى ، وأنْ تُصَلِّيَ على شفير القَبْرِ ^(٤) ، وأنْ يقوم الإمام وبينه وبين السَّرير فرجة ^(٥) لا يلصق به ، وأنْ يكون حذو صدر الرَّجل ووسط المرأة ^(٦) ، وقيل غير هذا ^(٧) ، والأوَّل أَصَحَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، وأنْ يقدم الأفضل فالأفضل إلى الإمام من الموتى ^(٨) ، والذَّكَر على الأنثى ، والكبير على الصَّغير ، والحرُّ على العبد ^(٩) .

(١) لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ أطلق عليها لفظ صلاة فقال : « صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ » رواه مالك .
(٢) القراءة في صلاة الحنابلة جائزة ، فعن طلحة بن عبد الله بن عوف قال : « صَلَّيْتُ خَلْفَ اس عَاس - رضى الله عهما - على حَنَازَةٍ ، فقرأ بفاتحة الكتاب وسورة ، وَجَّهَر حتى أسمعنا ، فَلَمَّا مَرَعَ أَحَدُكُمْ يَدَهُ مَسَّائِهِ ؟ فقال : إِمَّا حَهَرْتُ لَتَغْلُمُوا أَنَّهَا شَتَّةٌ وَحَقٌّ » رواه البخارى وابن الحارود والنسائى .

(٣) وصفتها . « أَنْ يُكَبِّرَ التَّكْبِيرَةَ الْأُولَى ، ثُمَّ يَضَعُ الْيَمَى عَلَى الْيَسْرَى عَلَى صَدْرِهِ ، ثُمَّ يَقْرَأُ فَاتِحَةَ الْكِتَابِ (وسورة إن أراد) ، وَيَكُونُ سَرًّا ، ثُمَّ التَّكْبِيرَةَ الثَّانِيَةَ وَيُصَلِّيُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ، ثُمَّ الثَّالِثَةَ وَيَدْعُو بَعْدَهَا لِلْمَيِّتِ ، ثُمَّ الرَّابِعَةَ وَيَدْعُو لِنَفْسِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ ، وَيَجُوزُ أَنْ يُكَبِّرَ قَبْلَ السَّلَامِ تَكْبِيرَةً حَامِسَةً ، أَوْ يَسْلَمَ بَعْدَ الرَّابِعَةِ .

(٤) « بهى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُصَلِّيَ عَلَى الْجَنَائِزِ بَيْنَ الْقُبُورِ » رواه الطبرانى فى الأوسط وإساده حسن .

(٥) السرير : الخشبة التى يحل عليها الميِّت (النَّعْش) ، وانظر (الوسيط مادة : سرر) .

فُرْجَة : مسافة أو مسحة ، وانظر (لسان العرب والوسيط مادة : فرج) .

(٦) شهد أنس بن مالك حنازة رجل فقام عند رأسه ، فلما رُفِعَ أتى بجساسة امرأة فضلَّى عليها ، فقام وسطها ، وقال : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُومُ حَيْثُ قَمَتِ » رواه أبو داود والترمذى وحسنه .

(٧) لا دليل عليه .

(٨) ، (٩) يجوز صمهم دون تفضيل إذا كانوا رجالاً ؛ لأنهم فى صلاة ، ولا يفضل فى الصلاة بين الحر والعبد .

وَمَمْنُوعَاتُهَا عَشْرَةٌ :

صلاؤها عند الإسفار حتى تطلع الشمس ، وعند الاصفرار حتى تغرب
إلا أن يُخشى عليه ^(١) ، والصلاة عليها في المسجد ^(٢) ، والقراءة فيها ،
والتكبير أكثر من أربع ^(٣) ، والصلاة على القبر ^(٤) ، أو على الغائب ، أو أقل
الجسد ^(٥) ، أو على مبتدع ^(٦) ، أو يصلي الإمام على من قتله في حد ^(٧) ،
أو يتيم إلا مُسافراً عديم الماء ^(٨) .

وُسْنُ الدَّفْنِ ثَلَاثٌ :

أن يُحْفَرَ في الأرض ، وأن يُدْفَنَ مستقبل القبلة ، وأن يجعل في القبر
على الجانب الأيمن ^(٩) .

-
- (١) عن عقبة بن عامر قال : « ثلاث ساعات كان رسول الله ﷺ يهانا أن نُصَلِّيَ فيها ،
أو نقبر فيها موتانا حين تطلع الشمس بازعة حتى ترتفع ، وحين يقوم قائم الظهيرة حتى تميل
الشمس ، حين تضيف الشمس للغروب حتى تغرب » رواه مسلم .
- (٢) صلاة الجبارة في المسجد جائزة لفعله ﷺ ذلك ، ولقول عائشة - رضي الله عنها - .
« والله ما صلى رسول الله ﷺ على سهل بن بيضاء وأخيه إلا في خوف المسجد » رواه مسلم .
- (٣) والقراءة والتكبير أكثر من أربع ثابت في الآثار الصحيحة عن الصحابة ، وانظر أحكام
الحنائز للألباني .
- (٤) لقوله ﷺ : « الأرض كلها مسجد إلا المقبرة والحمام » رواه أصحاب السنن إلا النسائي
بإسناد صحيح .

- (٥) صَلَّى النبي ﷺ على النحاشي وقال : « قُومُوا فَصَلُّوا عليه » متفق عليه .
- (٦) « كان النبي ﷺ إذا دُعِيَ لخنارة سأل عنها ، فإن أتى عليها حير قام فَصَلَّى عليها ، وإن
أُتِيَ عليها غير ذلك قال لأهلها شأنكم بها ولم يُصَلِّ عليها » رواه أحمد والحاكم ، وهو على شرط
الشيخين .
- (٧) « صَلَّى النبي ﷺ على المرأة الجهنمية التي أتته حبلى من الزنا بعدما أقام عليها حد الرجم »
رواه مسلم .

(٨) لم يرد ما ينهى عن ذلك .

(٩) هذا عمل أهل الإسلام من عهد النبي ﷺ إلى يومنا هذا .

وَمُسْتَحَبَّاتُهُ سَبْعٌ :

نصب اللّين عليه^(١)، وتَسْنِيم القَبْرِ^(٢)، وأن يُحْتَمَى فيه من حضر ثلاث حَثَيَاتٍ^(٣) ليستشارك في موارثه^(٤)، وحمل الجَنَازَةَ إلى الدَّفْن من جوانب الشَّرِير الأربعة، وأن يُشَيِّعَهَا النَّاسُ أَمَامَهَا^(٥)، وأن يكونوا مُشَاةً^(٦)، والتَّفَكُّر والاعتبار حتى يُتَمَّ منها^(٧).

وَمَكْرُوهَاتُهَا سَبْعَةٌ :

أن تُتَبَعَ الجَنَازَةُ بِنَارٍ^(٨)، أو يُنْبَى عَلَى القَبْرِ بَيْتٌ^(٩)، أو يُضْرَبَ عَلَيْهِ قُبَّةٌ^(١٠)، أو يَجْصَصَ وَيُنْبَى^(١١)، أو يُعَمَّقَ جَدًّا، أو تُجْعَلَ عَلَيْهِ الحِجَارَةُ المَنْقُوشَةُ^(١٢)، أو يُلْهَوْ مِنْ حَضَرِهَا أو يُضْحَكُ^(١٣).

-
- (١) اللّين . الطوبى قبل إدخاله النار . (الوسيط مادة : لس) .
 (٢) التسنيم : أن يكون على هيئة سنام الإبل (أى مرتفع عن سطح الأرض شيئاً يسيراً) .
 انظر . (الوسيط مادة : سم)
 وعن سفيان الثمار قال « رأيت قبر النبي ﷺ مسماً » رواه البحارى .
 (٣) فى (ع) « حفنات » .
 (٤) مع أى هريرة - رضى الله عنه - : « أن رسول الله ﷺ صَلَّى عَلَى حِمَارَةٍ ، ثم أتى المَيِّتَ فحَتَّى عَلَيْهِ مِنْ قَبْلِ رَأْسِهِ ثَلَاثًا » رواه ابن ماجه بإسناد قوى بشواهد
 (٥) يحور السير أمامها وخلفها ، وعن يمينها ويسارها ؛ فعن أنس « أن رسول الله ﷺ وأبا بكر وعمر كانوا يمشون أمام الحمازة وخلفها » رواه الطحاوى بسند صحيح ، لقوله ﷺ . « والمأشى حيث شاء منها » رواه أبو داود بسند صحيح .
 (٦) يحور الركوب على أن يسير خلفها لقوله ﷺ . « الزاكب يمسير خلف الحمازة ، والمأشى حيث شاء منها » رواه أبو داود وسند صحيح .
 (٧) « كان أصحاب النبى ﷺ يكرهون رفع الصوت عند الحنايز » رواه البيهقى بسند رجاله ثقات .
 (٨) لقوله ﷺ . « لا تسبع الحمازة بضوئ ولا نار » رواه أبو داود وأحمد ، وله شواهد كثيرة .
 (٩) ، (١٠) ، (١١) ، (١٢) لقول جابر - رضى الله عنه - : « نهى رسول الله ﷺ أن يحصص القبر ، وأن يقعد عليه ، وأن يُنْبَى عليه ، أو يُزَادَ عليه أو يكتب عليه » رواه مسلم والنسائى والبيهقى . والتجصيص . الطلى والتحمير بالأسمن والزمل وغيره .
 وقوله ﷺ « سؤوا قُتُورَكُمْ بالأرض » رواه مسلم . وغير ذلك من الأحاديث .
 (١٣) لأنَّ حُصُورَ المقابر يتطلَّب التدبر لقوله ﷺ . « فزوروها فإنها تُذكركم الآخرة » رواه مسلم وأبو داود .

الطَّهَارَات

وَأَقْسَامُ الطَّهَارَةِ ^(١) لِلصَّلَاةِ أَرْبَعَةٌ :

غُسْلٌ ، وَوُضُوءٌ ، وَتَيَمُّمٌ ، وَإِزَالَةُ نَجَسٍ .

فَالغُسْلُ لجميع الجَسَدِ ، وَأقسامه ثلاثة : فرضٌ ، وَسُنَّةٌ ، (وَفَضِيلَةٌ .
مُسْتَحَبَّةٌ) .

فَفُرُوضُهُ ^(٢) ، سِتَّةٌ أَغْسَالٍ :

الغُسْلُ لِإِنْزَالِ الْمَاءِ الدَّافِقِ ^(٣) لِلدَّةِ الْمُتَعَادَةِ كَيْفَ كَانَ ، أَوْ لِمُعِيبِ
الْحَشْفَةِ ^(٤) فِي قُبُلٍ أَوْ دُبُرٍ مِمَّنْ كَانَ ، وَلَا نَقِطَاعَ دَمِ الْحَيْضِ ^(٥) ، وَلَوْلَادَةِ
النَّفْسَاءِ إِنْ لَمْ يَخْرُجْ مَعَ الْوَلَدِ دَمٌ ، وَلَا نَقِطَاعَ دَمِهَا إِنْ خَرَجَ مَعَهُ أَوْ بَعْدَهُ

(١) الطَّهَارَةُ : (لُغَةُ الطَّاهَةِ) .

وَشَرْعاً : إِزَالَةُ الْأَحْدَاثِ وَالْأَحَاثِ (الْمَادِيَةِ وَالْمَعْنَوِيَةِ) ، وَهِيَ وَاحِدَةٌ بِالْكَتَابِ وَالسُّنَّةِ ، لِقَوْلِهِ
- عَزَّ وَجَلَّ - ﴿ ... وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا ... ﴾ [الْمَائِدَةُ / ٦] ، وَلِقَوْلِهِ ﷺ . « لَا تُقْتَلُ
صَلَاةٌ يَغْيِرُ طَهْرُهَا » رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

(٢) فِي (ع) « مَفْرُوضَةٌ » ، وَمَعْنَاهُ أَنَّهُ يَحِبُّ فِي سِتَّةِ مَوَاصِعَ .

(٣) الْمَاءُ الدَّافِقُ . هُوَ الْمَاءُ سَوَاءٌ كَانَ مِنْ رِجْلِ أَوْ امْرَأَةٍ يَقِطُّهُ أَوْ سَاماً لِقَوْلِهِ - عَزَّ وَجَلَّ -

﴿ ... وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا . ﴾ [الْمَائِدَةُ / ٦] .

(٤) الْحَشْفَةُ مَوْضِعُ الْخِتَانِ عِنْدَ الرَّجُلِ (مَقْدِمَةُ الْقَصِيْبِ) . (الْلسَانُ مَادَّةُ حَشَفٍ) ،
لِقَوْلِهِ ﷺ : « إِذَا تَجَاوَرَ (التَّقَى) بِالْخِتَانِ الْخِتَانُ فَقَدْ وَجِبَ الْغُسْلُ » رَوَاهُ مُسْلِمٌ ، أَمَّا إِيْتَانِ الدُّثْرَةِ فَهُوَ
حَرَامٌ لِقَوْلِهِ ﷺ . « مَنْ أَتَى حَائِضًا ، أَوْ امْرَأَةً فِي دُثْرِهَا أَوْ كَاهِنًا ، فَقَدْ كَفَرَ عَمَّا أَنْزَلَ عَلَى مُحَمَّدٍ »
رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ .

(٥) لِقَوْلِهِ - عَزَّ وَجَلَّ - ﴿ ... وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ .. ﴾ [الْبَقَرَةُ / ٢٢٢]

دم^(١) ، وغسل الكافر يُسْلِم^(٢) ، وهذه الأحداث هي موجبات الغُسل ومُفْسِدَاتُهُ^(٣) .

وَالسُّنَّةُ^(٤) سِتَّةُ أَغْسَالٍ :

الغُسل للجمُعة^(٥) ، والإِحرام^(٦) ، ولدخول مَكَّةَ^(٧) ، والعيدين^(٨) ، وغُسل المَيِّت^(٩) .

وَالْمُسْتَحَبُّ سِتَّةُ أَغْسَالٍ :

للوُقُوف بِعَرَفَةَ^(١٠) ، والمُزْدَلِفَةَ^(١١) ، والطَّوَاف بِالْبَيْتِ^(١٢) ،

(١) والنَّاس كَالْحِيض بِإِحْمَاعِ الصَّحَابَةِ ؛ فَإِنْ وَلَدَتْ وَلَمْ يُزَلِّمِ الدَّمُ قِيلَ : عَلَيْهَا الْغُسْلُ ، وَقِيلَ : لَا تُغْسَلْ عَلَيْهَا ، وَلَمْ يَرِدْ نَصٌّ فِي ذَلِكَ .

(٢) « لِأَمْرِهِ ﷺ ثَمَامَةُ الْحَنْمَى بِالِاغْتِسَالِ حِينَ أَسْلَمَ » متفق عليه .

(٣) (١) أَي إِذَا حَدَّثَ مَعَهَا شَيْءٌ لِلإِنْسَانِ الطَّاهِرِ أَفْسَدَتْ طُهْرَهُ ، وَزَادَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ عَلَى ذَلِكَ الْمَوْتَ ، أَيْ أَنَّهُ إِذَا مَاتَ الْإِنْسَانُ وَجِبَ غُسْلُهُ لِأَمْرِهِ ﷺ تَعْسِيلَ رَيْبٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - فَقَالَ : « اغْسِلْنَهَا ثَلَاثًا ، ... » متفق عليه .

(٤) (٢) أَي يَسْنُ لِسِتَّةِ مَوَاصِعَ .

(٥) لِقَوْلِهِ ﷺ : « غُسْلُ الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ » متفق عليه ، وَقَدْ ذَهَبَ حَمَاعَةٌ مِنَ الْفُقَهَاءِ إِلَى وَحْوِهِ .

(٦) كَانَ ابْنُ عَمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - يَغْتَسِلُ لِلِإِحْرَامِ رَوَاهُ مَالِكٌ .

(٧) كَانَ ابْنُ عَمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - لَا يَقْدُمُ مَكَّةَ إِلَّا بَاتٍ بِذِي طَوًى حَتَّى يَصْبَحَ وَيَغْتَسِلَ ثُمَّ يَدْخُلُ مَكَّةَ نَهَارًا ، وَيَذْكُرُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ : « أَنَّهُ فَعَلَ ذَلِكَ » متفق عليه .

(٨) اسْتَحَبَّهُ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ وَلَمْ يَأْتِ فِيهِ حَدِيثٌ صَحِيحٌ .

(٩) وَقِيلَ : وَاجِبٌ ، وَانْظُرْ (٣) .

(١٠) لَمَّا رَوَاهُ مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ : « أَنَّ ابْنَ عَمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - كَانَ يَغْتَسِلُ لِإِحْرَامِهِ قَبْلَ أَنْ يُخْرِمَ ، وَلَدَخُولِهِ مَكَّةَ وَلَوْ قُوفَهُ عَشِيَّةَ عَرَفَةَ » .

(١١) ، (١٢) سَيَأْتِي تَوْضِيحُهُ فِي الْحَجِّ .

وَالسَّعَى^(١)، وَلَنْ غَسَلَ مِيْتًا^(٢)، وَلِلْمُسْتَحَاضَةِ إِذَا انْقَطَعَ دَمُهَا^(٣).

وَالْغُسْلُ الْوَاجِبُ يَجِبُ بِعَشْرَةِ شُرُوطٍ :

الْبُلُوغُ ، وَالْعَقْلُ ، وَالْإِسْلَامُ ، أَوْ بُلُوغُ الدَّعْوَةِ^(٤)، ودخول وقت صلاة فرض ، أو تذكرها^(٥)، وكون المكلف ذاكراً غير ساهٍ ، ولا غافلاً ، ولا نائماً^(٦) [وعدم الإكراه]^(٧)، وارتفاع دم الحيض والثَّمَسِ^(٨)، والقدرة على الغسل^(٩)، وثُبُوتُ حُكْمِ الْحَدَثِ الْمَوْجِبِ لَهُ^(١٠)، ووجوده من الماء المطلق ما يكفيه^(١١)، وهو مشتمل على فرائض وسُنَنَ وفضائل .

فَفَرَائِضُهُ سِتٌّ :

النِّيَّةُ أَوَّلُهُ أَوْ عِنْدَ التَّائِبِ بِهِ^(١٢)، وَاسْتِصْحَابُ حُكْمِهَا فِي جَمِيعِهِ ، وَعَمُومُ الْجَسَدِ بِالْغُسْلِ^(١٣)، وَإِمْرَارُ الْيَدِ مَعَهُ أَوْ مَا يَقُومُ

(١) سيأتى توضيحه فى الحَجِّ .

(٢) لما أحرجه الدارقطنى والخطيب عن عمر - رضى الله عنه - قال : « كُنَّا نَغْسِلُ الْمَيِّتَ قَبْلًا مِنْ يَغْتَسِلُ ، وَمِنَّا مَنْ لَا يَغْتَسِلُ » سنده صحيح .

(٣) وهذا لا ينقص من طهارتها ، لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ : « أَمَرَهَا أَنْ تَتَرَضَّأَ لِكُلِّ صَلَاةٍ » رواه مسلم .

(٤) انظر ذلك فى : الصَّلَاةِ . (٥) لأنَّه لَا يَتِمُّ الْوَاجِبُ إِلَّا بِمَا هُوَ وَاجِبٌ .

(٦) لأنَّ النَّاسِيَّ ، وَالْغَافِلَ ، وَالتَّائِبَ عَنِ الْخَنَابَةِ فِي عُذْرٍ شَرْعِيٍّ ، وَكَذَلِكَ الْمَكْرَهَ .

(٧) فى (ع) . لا توجد هذه العبارة .

(٨) لقوله - عَزَّ وَجَلَّ - : ﴿ ... وَلَا تَقْرُؤُهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ ... ﴾ [البقرة / ٢٢٢] .

(٩) والقدرة من حيث الوسيلة ، وهى الماء ، والفعل .

(١٠) لأنَّه لَا يَجِبُ إِلَّا بِثُبُوتِ وَقْعِهِ .

(١١) والماء المطلق الطَّاهِرُ فى نفسه المطهر لغيره ، فإن لم يتيسر لديه يتيمم لقوله - عَزَّ وَجَلَّ - : -

﴿ ... فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا ... ﴾ [النساء / ٤٣] .

(١٢) وهى عِزُّ الْقَلْبِ عَلَى رَفْعِ الْحَدَثِ الْأَكْبَرِ بِالْإِسْتِغْسَالِ ، فَمَنْ اعْتَسَلَ وَهُوَ مُجِبٌّ مِنْ أَحَلِّ

تَرْطِيبِ الْجَسَدِ أَوْ التَّنْظِيفِ لَمْ يَرْفَعْ الْحَدَثَ .

(١٣) لقوله - عَزَّ وَجَلَّ - : ﴿ ... حَتَّى تَغْتَسِلُوا ... ﴾ [النساء / ٤٣] ، والغسل تعميم

الحسد بالماء ، لفعله ﷺ ذلك متفق عليه .

مَقَامُ الْيَدِ^(١)، وَكَوْنُ ذَلِكَ بِالْمَاءِ الْمَطْلُوقِ^(٢)، وَالْمَوَالَاةُ مَعَ الذِّكْرِ^(٣).

وَسُنَنُهُ سِتٌّ :

الْمَضْمُضَةُ ، وَالِاسْتِنْشَاقُ ، وَالِاسْتِثَارُ^(٤)، وَمَسْحُ دَاخِلِ الْأُذُنَيْنِ ، وَتَخْلِيلُ اللَّحْيَةِ ، وَقِيلَ : فَرَضُ^(٥)، وَتَخْلِيلُ شَعْرِ رَأْسِهِ^(٦)، وَقِيلَ : فَضِيلَةٌ .

وَفَضَائِلُهُ سِتٌّ :

التَّسْمِيَةُ فِي أَوَّلِهِ ، ثُمَّ غَسْلُ الْيَدَيْنِ قَبْلَ إِدْخَالِهِمَا فِي الْإِنَاءِ ، وَإِنْ كَانَتَا طَاهِرَتَيْنِ ، ثُمَّ غَسْلُ مَا بَيْنَهُمَا مِنْ أَدَى ، ثُمَّ الْوُضُوءُ قَبْلَهُ ، ثُمَّ الْغُرْفُ عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثًا ، وَالْبَدَايَةُ بِالْيَمَانِ^(٧)، وَقَدْ عُذَّ بَعْضُ هَذِهِ فِي الشُّنَنِ^(٨).

وَمَكْرُوهَاتُهُ سِتٌّ :

التَّنْكِيسُ فِي عَمَلِهِ^(٩)، وَالْإِكْتَارُ مِنْ صَبِّ الْمَاءِ فِيهِ^(١٠)، وَتَكَرُّرُ الْمَغْسُولِ أَكْثَرَ مِنْ مَرَّةٍ إِذَا أَكْمَلَ^(١١)، وَالتَّطَهُّرُ بِأَدَى الْعَوْرَةِ فِي الصَّحْرَاءِ

(١) وهو ما يسمى بالدلك وحمله المالكية من الفرائض ، « وهو من فعله ﷺ » رواه أحمد وابن حبان .

(٢) تقدم في التعليق رقم ١١ في الصفحة السابقة

(٣) وهو مذهب المالكية ، وقد اختلف في الفرائض ، منهم من قال . واحد ، ومنهم من قال . اثنين ، ومنهم من قال ثلاثة ، ثم تقدم راجع ذلك في الفقه على المذاهب الأربعة .

(٤) وقد جعل الأحناف المضمضة ، والاستنشاق ، والاستثار من فرائض الغسل ، وجعله الحنابلة من فروع تعميم الحسد .

(٥) لأنه من عموم الحسد . (٦) وقد جعله المالكية من الفرائض .

(٧) وهذا محمل حديث عائشة - رضى الله عنها - الذي رواه البخاري ومسلم .

(٨) وانظر اختلاف المذاهب في : الفقه على المذاهب (١١١/١)

(٩) التنكيس . هو القلب فيه ، أى جعل أول الغسل آخره والعكس .

(١٠) إذا اعتسل رسول الله ﷺ بصاع ، ثلاثة أمداد (حفنات) .

(١١) وهو من قبيل الإسراف .

حيث لا يراه النَّاسُ ، والاغتِسَالُ فِي الْخَلَاءِ^(١) ، والكلام بغير ذكر الله — عَزَّ وَجَلَّ — ، وأثناءه^(٢) .

وَالْوُضُوءُ عَلَى خَمْسَةِ أَقْسَامٍ :

فَرَضٌ ، وَسُنَّةٌ ، وَفَضِيلَةٌ ، وَمُبَاحٌ ، وَمَنْعُوعٌ .

فَمَفْرُوضُهُ خَمْسٌ :

لِصَلَاةِ الْفَرَائِضِ الْخَمْسِ ، وَلِلْمُحَدِّثِ ، وَلِلْجُمُعَةِ^(٣) ، وَلِصَلَاةِ الْجِزَاةِ^(٤) ، وَلِطَوَافِ الْإِقَاصَةِ^(٥) ، وَلِلْإِمَامِ لِحَطْبَةِ الْجُمُعَةِ ، وَقِيلَ : هُوَ فِيهَا مُسْتَحَبٌّ^(٦) .

وَمَسْنُونُهُ خَمْسٌ :

الْوُضُوءُ لِسَائِرِ الصَّلَوَاتِ ، وَلِلطَّوَافِ مَا عَدَا الْفَرَائِضَ ، وَطَوَافِ الْإِقَاصَةِ^(٧) ، وَالْوُضُوءُ لِمَسِّ الْمُصْحَفِ^(٨) ، وَوُضُوءُ الْجُنُبِ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَنَامَ أَوْ يَطْعَمَ^(٩) ، وَتَجْدِيدُ الْوُضُوءِ لِكُلِّ صَلَاةٍ مِنَ الْخَمْسِ ، وَقِيلَ فِي هَذَا : إِنَّهُ فَضِيلَةٌ^(١٠) .

(١) لقول ميمونة : « وضعت للنبي ﷺ ماء وسترته فاغتسل » متفق عليه ، وقوله ﷺ : « إن الله عزَّ وجلَّ حَيٌّ سَتِيرٌ يُحِبُّ الْحَيَاءَ ، إِذَا اغْتَسَلَ أَخَذَكُمْ فَلْيَشْتَرِ » رواه أبو داود .

(٢) ولم يرد شيء صحيح يهَي عن الكلام المباح كالوضوء ،

(٣) لقوله ﷺ : « لَا تُقْلِ صَلَاةَ أَحَدِكُمْ إِذَا أَحْدَثَ حَتَّى يَتَوَصَّأَ » رواه البخاري

(٤) وذلك لأنها تدخل في عموم الصَّلَاةِ .

(٥) لقوله ﷺ : « الطَّوَافُ صَلَاةٌ » رواه الترمذي والحاكم وابن السكن .

(٦) لفعل النبي ﷺ ولكنها ذكر من الواجبات ، وقد ذهب جماعة إلى كون الوضوء مستحباً ، فإذا نقض أكمل الإمام الحطبة ثم تَوَضَّأَ لِلصَّلَاةِ .

(٧) والوضوء لكل صلاة فرض لقوله ﷺ : « لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ أَحَدِكُمْ إِذَا أَحْدَثَ حَتَّى يَتَوَصَّأَ »

رواه أبو داود . فلا تصح صلاة بغيره ، وكذلك الطَّوَافُ بأنواعه لقوله ﷺ : « الطَّوَافُ صَلَاةٌ » رواه

الترمذي والحاكم وابن السكن وابن حزيمة .

(٨) لقوله — عَزَّ وَجَلَّ — : ﴿ لَا يَمْسُهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ ﴾ [الواقعة / ٧٩] .

(٩) لما رواه أحمد والترمذي وصححه . « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَحَّصَ لِلْجُنُبِ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْكُلَ

أَوْ يَشْرَبَ أَوْ يَنَامَ أَنْ يَتَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ » .

(١٠) وهو من المضائل . « لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى الصَّلَوَاتِ الْخَمْسَ يَوْمَ الْفَتْحِ بَوْضُوءَ وَاحِدٍ »

رواه مسلم .

وَفَضَائِلُهُ خَمْسٌ :

الوضوء للنوم^(١) ، ولقراءة القرآن ظاهراً ، وللدعاء والمناجاة ، واستماع حديث رسول الله ﷺ^(٢) ، وللمستكح^(٣) ، وللشلس^(٤) لكل صلاة ، ولجميع أعمال الحج^(٥) .

وَمُبَاهُجُهُ وَضُوءَانِ :

للدُّخُولِ عَلَى الْأَمِيرِ ، وَرُكُوبِ الْبَحْرِ وَشَبْهِهِ مِنَ الْخَوَافِ ، وَلِيَكُونَ الْمَرْءُ عَلَى طَهَارَةٍ لَا يَرِيدُ بِهَا صَلَاةً ؛ وَقَدْ يُقَالُ فِي هَذَا كُلِّهِ : إِنَّهُ مِنَ الْفَضَائِلِ الْمُسْتَحَبَّاتِ^(٦) .

وَمَمْنُوغُهُ وَضُوءَانِ :

تَجْدِيدُهُ قَبْلَ صَلَاةٍ فَرَضَ بِهِ ، وَفَعَلَهُ لغير مَا شَرَعَ لَهُ أَوْ أُبِيحَ^(٧) .

وَشُرُوطُهُ وَجُوبُهُ عَشْرَةٌ :

وهي المَذْكُورَةُ فِي شُرُوطِ مَفْرُوضِ الْغُسْلِ ، إِلَّا أَنَّكَ تَقُولُ : وَالْقُدْرَةُ عَلَى الْوُضُوءِ .

وَأَحْكَامُهُ مُنْقَسِمَةٌ إِلَى :

فَرَائِضَ ، وَسُنَنِ ، وَفَضَائِلَ .

(١) لقوله ﷺ : « إِذَا أَتَيْتَ مَضْجِعَكَ فَتَوَضَّأْ وَضُوءَكَ لِلصَّلَاةِ » رواه البخارى .

(٢) لعموم قول النبی ﷺ . « إِنَّهُ لَمْ يَمْنَعْ أَنْ أُرَدَّ عَلَيْكَ إِلَّا أَنِّي كَرِهْتُ أَنْ أَذْكَرَ اللَّهَ إِلَّا عَلَى الطَّهَارَةِ » رواه أبو داود وأحمد وإسماجه .

(٣) المستكح : أى الذى يريد الجماع ، وقيل : الذى يغلب عليه اليوم عند جلوسه وهذا من الأمراض .

(٤) صاحب الشلس : هو من لا ينقطع فى غالب وقته بوله أو ريحه .

(٥) انظر . التعليق رقم (٢) .

(٦) ، (٧) ويستحب الوضوء لكل شيء أو بعد الحدث .

فَمَفْرُوضَاتُهُ عَشْرٌ :

النَّيَّةُ عند التلبس به^(١) ، واستصحاب حكمها ، وغسل الوجه كله ،
وغسل اليدين إلى المرفقين ، وتخليل أصابعهما ، ومسح جميع الرأس ،
وغسل الرجلين إلى الكعبين ، وفعل ذلك بالماء المطلق ، ونقله إلى كل
غضو ، وإمرار اليد مع صب الماء ، والموالة مع الذكر^(٢) .

وَمَسْنُونَاتُهُ عَشْرٌ :

غسل اليدين قبل إدخالهما الإناء ، والمضمضة ، والاستنشاق ،
والاستنثار ، ومسح الأذنين ، وتحديد الماء لهما ، والاقتصار على مسحة
واحدة في الرأس ، ورد اليدين فيها ، فيمرّ يديه من المقدم إلى قفاه ، ثُمَّ
يرجع إلى مقدم رأسه ، والترتيب^(٣) ، وغسل البياض الذي بين الصُدرغ
والأذن ، وقيل : فرض ، وقيل : لا يُغسل^(٤) .

وَفَصَائِلُهُ عَشْرٌ :

السُّوَاك قبله^(٥) ، والتَّسْمِيَةُ أَوَّلُهُ^(٦) ، وتكراره إلى الثلاث ، والمبالغة في
الاستنشاق لغير الصَّائِم ، والبداة في مسح الرأس بمقدمه ، والتَّيَامُن فيه ،

(١) انظر . إلى الكلام عن النية في المباحث السابقة .

(٢) وذلك لقوله - عز وجل - : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ... ﴾ [المائدة / ٦] .

(٣) لفعله ﷺ ذلك

(٤) هذا الجزء من الوجه ويجب غسله ، لأنَّ الوجه من تسطيط الجبهة إلى أسفل اللحيين طولاً ،
ومن شحمة الأذن إلى شحمة الأذن عرضاً .

(٥) من أحل التطهير ، ويجوز قبله ، وعده ، وبعده ؛ لقوله ﷺ : « لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي
لَأَمَرْتَهُمْ بِالسُّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ » رواه مالك .

(٦) لقول أبي هريرة - رضي الله عنه - : « لَا وَضُوءَ لِمَنْ لَمْ يَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ » مرفوعاً ،

وله شواهد ، وانظر . السيل الحرار (٧٦/١) ، وتمام المنة (ص ٨٩) . .

والتَّقْلُّ من صَبِّ الماء ، وَجَعَلَ الإناء على يمينه ^(١) ، وَذَكَرَ اللهُ تعالى
أَنَّهُ ^(٢) ، وَتَخْلِيلُ أَصَابِعِ رَجْلَيْهِ ^(٣) .

وَمَكْرُوهَاتُهُ عَشْرٌ :

الإكثار من صَبِّ الماء فيه ، والزَّيَادَةُ على الثلاث في مَغْسُولِهِ ، وعلى
الوَاحِدَةِ في مَسْحِهِ ^(٤) ، والوُضُوءُ في الْخَلَاءِ ^(٥) ، والكلام فيه بغير ذِكْرِ
الله — عَزَّ وَجَلَّ — ^(٦) ، والاقتصار على مَرَّةٍ لغير العالم ^(٧) ، وتخليل
اللِّحْيَةِ ^(٨) ، والوُضُوءُ بماء قد تَوَضَّعَ بِهِ ^(٩) ، والوُضُوءُ من إِنْاء وَلَغَ فيه
كَلْبٌ ^(١٠) ، والوُضُوءُ من الماء المشمس ^(١١) ، والوُضُوءُ من أَوَانِي الذهب
والفِضَّةِ ، وقيل في هذا : حرام ^(١٢) .

(١) لفعله ﷺ ذلك .

(٢) ولم يصح حديث في ذلك .

(٣) لقول شداد . « رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَحْلِلُ أَصَابِعَ رَجْلَيْهِ بِخُصْرِهِ » رواه الخمسة
إلا أحمد .

(٤) لأنَّ السَّيَّءَ ﷺ بهى عن الإسراف ، وَتَوَضَّعًا بِمَدِّ (حَفْصَةٍ) رواه الترمذى ، وقال ﷺ : بعد
الثالثة : « من راد فقد أساء وظلم » رواه السائى وأحمد وابن ماجة .

(٥) للخوف من تطاير الحاسة

(٦) ويحور الكلام ما لم يكن فيه معصية ، ولم يثبت ما ينهى عن ذلك .

(٧) والاقتصار على واحدة حائز للعالم ولغيره لفعله ﷺ ذلك رواه مسلم .

(٨) وتحليل اللِّحْيَةِ من السن : « فكان ﷺ يخلل اللِّحْيَةَ » رواه الترمذى وصححه .

(٩) وهو جائز ليس فيه كراهة : « لمسحه ﷺ رأسه من فضل ماء كان بيده » رواه أحمد
وأبو داود .

(١٠) وذلك لسجاسة الإناء .

(١١) وهو الماء الذى وُضِعَ فى الشَّمْسِ حتى اكتسب حرارتها ، وهو طاهر لا شيء فيه .

(١٢) وهو حرام مع صِحَّةِ الوُضُوءِ لقوله ﷺ : « لا تَشْرَبُوا فى آيَةِ الذهبِ والفِضَّةِ » رواه
البحارى ، والوضوء قياساً ، وربما أشدَّ فى النهى .

وَمَوْجِبَاتُهُ خَمْسَةٌ أَنْوَاعٌ :

الأَوَّلُ ^(١) : ما يخرج من المَرحِئين ، من غائط ، أو بَوْل ، أو ودَى ، أو مَذَى ، أو رِيح على الوجه المعتاد ، لا على وجه المرض كالسَّلس والمُسْتَنْكِح ، ولا على الندور ، كالخَصَى والدُّود إذا خرج جافاً ^(٢) .

وأما المَنِيّ وَدَمُ الحَيْضِ والنَّفَاس فيوجبان أعم في الوُضوء وهو الغُسل .

الثَّانِي : زَوَالُ العَقْلِ ، بِشَكْرِ أو إِعْمَاءٍ أو جُنُونٍ أو نَوْمٍ ^(٣) .

الثَّالِثُ : اللَّمَسُ لِلدَّةِ مِنَ النِّسَاءِ والرِّجَالِ ، بِالْقُبْلَةِ ، أو الجَسَةِ ، أو لمس الغِلْمَانِ ، أو فروج سائر الحيوان مثل ذلك ^(٤) .

وأما مغيب الحَشَفَةِ فهو موجب لأعم من الوُضوء ، وهو الغُسل .

الرَّابِعُ : مَسُّ الرَّجُلِ ذَكَرَ نَفْسِهِ بِيَاطُنِ كَفِّهِ ، أو للذَّةِ بغيره ، واحتِلِفَ في لمس المرأة فرجها لغير لذَّةٍ ^(٥) .

الخَامِسُ : الرِّدَّةُ عن الإسلام ^(٦) .

وَمُقْسِدَاتُهُ خَمْسَةٌ أَنْوَاعٌ :

طَرِيقٌ حَدَّثَ مِنْ هَذِهِ الْأَحْدَاثِ الْخَمْسَةِ الْمَذْكُورَةِ عَلَيْهِ ، أَوْ عَدَمُ النَّيَّةِ

(١) هذا الرقم لا يوجد في (ح) وباقي الأرقام موحدة .

(٢) لقوله ﷺ : « لَا تُثَلَّ صَلَاةُ أَحَدِكُمْ إِذَا أَحْدَثَ حَتَّى يَتَوَضَّأَ » رواه البخاري ، أما مرض السلس ، أو المستنكح (الذي يعتريه التشك) فيتوضأ لكل صلاة قياساً على المستحاضة ، أما إذا حرج شئ نادر من الدود والخصى فقد وحى عليه الوضوء ، وأما الودى ، والمذى ، فقال فيه السيوطي رحمته « فيه الوضوء » متفق عليه .

(٣) وهو اتِّمَاقُ العلماء .

(٤) وهو مذهب المالكية ، والشافعية ، والحنابلة بشروط ، وحالف ذلك الأحاف ، راحه في الفقه على المذاهب .

(٥) والذى عَمِلَ إِلَيْهِ لِلتَّفْوِيقِ بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ : « إِنَّمَا هُوَ بَضْعَةٌ مِنْكُمْ » ، و « مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ » ، أن اللَّمَسَ لَشَهْوَةٍ يَنْقُصُ الْوُضُوءَ ، أما من لمس دون قصد فلا شئ عليه ، وبه قال الألباني في تمام المنة (ص ١٠٣) .

(٦) لأنه أصبح كافراً ، ولورجح وجب عليه الغُسل .

أَوَّلُهُ ، وقطعها عمداً أثناءه ^(١) ، أو فعله بغير ماء مُطلق ^(٢) ، أو ترك فرض من فرائضه المتقدمة عمداً ، أو ترك المبادرة إلى ما نسيه من فرائضه ، أو إلى تطهير ماستره قبل عن مباشرة الطَّهْر سائر لعذر كالجائز تسقط ، أو لرخصة كالخفّ ينزع ، بعد المَسْح عليها ^(٣) .

وَأَمَّا التَّيَمُّمُ فَهُوَ بَدَلٌ مِنَ الْوُضُوءِ وَالْغُسْلِ عِنْدَ تَعَذُّرِهِمَا :

وَشُرُوطُ وَجُوبِهِ : وجوبُ الوُضُوءِ ، والغُسلُ المتقدمة العشرة ، إلا أنَّكَ تقول مكان وجود الماء : « عدم الماء ، أو عدم القُدرة على استعماله ، وتزيد شرطاً حادى عشر ، وهو وجود ما به يفعل ذلك وهو الصَّعِيد ^(٤) ، وثانى عشر ، وهو دخوله وقت صلاة أو تعين قضائها » .

وَفَرَائِضُهُ ثَمَانِيَةٌ :

طلبُ الماء قبله ، والثَّيَّةُ أَوَّلُهُ ، والضَّرْبَةُ الواحدة ، وكونها على صَّعِيد طاهر ، وعموم الوجه بالمَسْح ، ومسح اليدين إلى الكوعَيْنِ ، والمُوالاة ^(٥) ، وفعل ذلك بعد دخول الوقت .

وَسُنَنُهُ أَرْبَعٌ :

الترتيب بتقديم مسح الوجه ، وتجديد الضَّرْبَةِ لليدين ، ومسحُهما إلى

(١) لقوله ﷺ : « إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ » متفق عليه ، وقطعها بغيرها ، كمن أراد الإفطار وهو صائم .

(٢) ويجوز بالماء المستعمل لطهارته لمن أراد .

(٣) أى أنه كان قد مسح على الجبيرة ، ثم قام بعد ذلك بنفكها ، وكذلك الخف .

(٤) فإن لم يجد ماءً وصعيداً (للتيمم) وفقد الطهورين ، صَلَّى نَأْيَةً حَالَةً .

(٥) وأصح ما ورد فى ذلك حديث عمار عندما قال له النبى ﷺ : « أَنْتَا كَانَ يَكْفِيكَ هَكَذَا ، وَصَرَبٌ يَكْفِيهِ الْأَرْضُ وَتَنْفُخُ فِيهِمَا ، ثُمَّ مَسَحَ بِهِمَا وَجْهَهُ وَكَفَّيَهُ » متفق عليه .

المِرْفَقَيْنِ ، وَنَقَلَ مَا تَعَلَّقَ بِهِمَا مِنَ الْعُبَارِ إِلَى الْوَجْهِ وَالْيَدَيْنِ ^(١) .

وَفَضَائِلُهُ أَرْبَعٌ :

الْتِّيمُّ عَلَى تُرَابٍ غَيْرِ مَنْقُولٍ مِنْ مَوْضِعِهِ ، وَالتَّيَامُنُ فِي مَسْحِ يَدَيْهِ ،
وَالْتَّشْمِيَةُ أَوَّلُ التِّيمِّ ، وَإِمْرَارُ الْيُسْرَى عَلَى الْيَمْنَى مِنْ فَوْقِ الْكَفِّ إِلَى الْمِرْفَقِ ،
ثُمَّ مِنْ بَاطِنِ الْمِرْفَقِ إِلَى الْكُوعِ ، ثُمَّ يُبِيرُ الْيَمْنَى عَلَى الْيُسْرَى كَذَلِكَ ^(٢) .

وَمَكْرُوهَاتُهُ أَرْبَعٌ :

التِّيمُّ عَلَى غَيْرِ التُّرَابِ مِنْ جَمِيعِ أَجْنَاسِ الْأَرْضِ مَعَ وَجُودِ التُّرَابِ ،
وَالْتِّيمُّ عَلَى مَا هُوَ سَرَفٌ لِكُلِّ حَالٍ ، كَنَقَارِ الْفِضَّةِ وَالذَّهَبِ وَأَحْجَارِ
الْيَوَاقِيتِ ، وَالتِّيمُّ عَلَى الْمِلْحِ وَإِنْ كَانَ مَعْدِنًا ، وَالرِّيَادَةُ عَلَى الْوَاحِدَةِ فِيهِ ^(٣) .

وَمُفْسِدَاتُهُ أَرْبَعَةٌ :

الْحَدَثُ بَعْدَهُ ، أَوْ وَجُودُ الْمَاءِ بَعْدَ فَعْلِهِ ، أَوْ إِمْكَانُ اسْتِعْمَالِ الطَّهَارَةِ
بِالْمَاءِ لِمَنْ كَانَ عَجَزَ عَنْهَا لَخَوْفٍ أَوْ مَرَضٍ ، أَوْ صَلَاةٍ فَرِيضَةٍ أَوْ نَافِلَةٍ بِهِ قَبْلَ
فَرِيضَةٍ ، فَذَلِكَ يُفْسِدُهُ لِأَدَاءِ فَرِيضَةٍ أُخْرَى ، وَلَا بَأْسَ بِمَوَالَاةِ التَّنَقُّلِ بِهِ ،
أَوْ بَعْدَ الْفَرْضِ ^(٤) .

وَأَمَّا إِزَالَةُ النَّجَاسَةِ فَأَرْبَعَةٌ أَنْوَاعٌ :

نَضْحٌ ^(٥) ، وَمَسْحٌ ، وَعَسْلٌ ، وَاسْتِجْمَارٌ ^(٦) .

(١) ، (٢) والصُّبُوبُ مَا تَقْدُمُ وَهُوَ صَبْرِيَّةٌ وَاحِدَةٌ لِلْوَجْهِ وَالْكَفَيْنِ .

(٣) وهو يحور بكل ما كان من نجس الأرض وصعد وظهر على سطح الأرض ، ويكون
كما ذكرنا .

(٤) وذلك إذا لم يُفْسِدِ التِّيمُّ بِنَوَاقِضِ الْحَدَثِ الْأَصْغَرِ (الوضوء) .

(٥) النضح : الرش . انظر : (الوسيط مادة : رش) .

(٦) الاستجمار : مسح محل البول والغائط بالحماء . انظر : القاموس الفقهي (ص ٦٥) .

والمزال النَّجَاسَةُ عنه ثلاثة أشياء : جَسَدُ الْمُصَلِّي ، أو ما هو حَامِلٌ له من لباس ، وَخُفٌّ ، وَسَيْفٌ ، وشبهه ، أو ما هو مُصَلٌّ عليه من أرض أو غيرها .

فَالنُّضْحُ يَخْتَصُّ بِكُلِّ مَا شَكَّ فِيهِ وَلَمْ تَتَحَقَّقْ نَجَاسَتُهُ مِنْ جَمِيعِ ذَلِكَ ، إِلَّا الْجَسَدُ ، فَقِيلَ : يُنْضَحُ ، وَقِيلَ : يُغْسَلُ بِخِلَافِ غَيْرِهِ .

وَأَمَّا الْمَسْحُ فَيَخْتَصُّ بِثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ :

بِالدَّمِ عَنِ السَّيْفِ لَصِقَالَتِهِ^(١) ، وَلِأَنَّ الْغُسْلَ يُفْسِدُهُ ، وَبِأَسْفَلِ الْخُفِّ وَالتَّغْلِ مِمَّا دَاسَهُ مِنْ أَرْوَاثِ الدَّوَابِّ وَأَبْوَالِهَا ، فَإِنَّ ذَلِكَهُ بِالْأَرْضِ يَكْفِيهِ^(٢) ، وَبَسْحِ الْمَرْأَةِ ذِيلِهَا عَلَى أَرْضٍ نَجَسَةٍ ، فَإِنَّ سَحْبَهَا بَعْدَ ذَلِكَ لَهُ عَلَى أَرْضٍ طَاهِرَةٍ يُطَهِّرُهُ ، وَاخْتَلَفَ إِذَا تَيَقَّنَتْ النَّجَاسَةُ أَوَّلًا : هَلْ يَطْهَرُهَا ذَلِكَ أَمْ لَا ؟^(٣)

وَأَمَّا الْغُسْلُ :

فَلِكُلِّ نَجَاسَةٍ تُثَبِّتُ سِوَى مَا ذَكَرْنَاهُ ، فَإِنْ أَمَكْنَ الْمُصَلِّي طَرَحَ هَذَا النَّجَسِ عَنْهُ أَوْ بَعْدَهُ مِنْهُ ، وَإِلَّا تَعَيَّنَ عَلَيْهِ فِيهِ فَرَضَانِ :

الأَوَّلُ : إِزَالَةُ غَيْنِهِ بِالْعَرَكِ^(٤) ، وَمُؤَالَاةُ الصَّبِّ ، حَتَّى لَا يَبْقَى لَهُ طَعْمٌ ، وَلَا لَوْنٌ ، وَلَا رَائِحَةٌ ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ النَّجَاسَةُ لَهَا صَبْغٌ أَوْ قُوَّةٌ رَائِحَةٌ لَا يُذْهِبُهَا ذَلِكَ ، فَيَعْفَى عَنْ أَثَرِ لَوْنِهَا وَرِيحِهَا^(٥) .

(١) صِقَالَتُهُ : أَيْ جَلَاظَتُهُ ، (الوسيط مادة : صقل) .

(٢) لقوله ﷺ : « إِذَا وَطِئَ أَحَدُكُمْ بَنَاقِلَهُ الْأَذَى فَإِنَّ التُّرَابَ لَهُ طَهْرٌ » رواه أبو داود

(٣) لقوله ﷺ : « إِذَا مَرَّتِ الْمَرْأَةُ عَلَى الْمَكَانِ الْقَذِيرِ ، ثُمَّ مَرَّتْ عَلَى الْمَكَانِ الطَّيِّبِ فَإِنَّ ذَلِكَ

طَهْرٌ » رواه أحمد سواء تيقنت أولم تتيقن ، فَإِنَّ الْأَرْضَ طَاهِرَةٌ لِثَوْبِهَا .

(٤) العرك : أَيْ الْحَكُ وَالذَّلْكُ لِإِرَالَةِ مَا هِيَ النَجَاسَةُ وَدَاتِهَا . انظر : (الوسيط مادة : عرك) .

(٥) وذلك عند طريق انصصال الماء الطاهر المطهر دون أن يتغير .

الثَّانِي : إِزَالَةُ حَكَمِهِ ، وَذَلِكَ أَنْ يَغْسِلَهُ بِالْمَاءِ الْمُطَهَّرِ دُونَ غَيْرِهِ ^(١) .

وَأَمَّا الِاسْتِجْمَارُ :

فِيخْتَصُّ بِالْمَخْرُجِينَ لِإِزَالَةِ بَقَايَا مَا خَرَجَ مِنْهُمَا عَنْهُمَا ، لَا مِنْ طَارِيءٍ عَلَيْهِمَا ، بِالْأَحْجَارِ ، أَوْ مَا يَقُومُ مَقَامَهَا ، وَإِزَالَةُ ذَلِكَ بِالْمَاءِ أَفْضَلُ ^(٢) .

وَصِفَاتُ الْمُسْتَجْمَرِ بِهِ ثَمَانٍ :

أَنْ يَكُونَ طَاهِرًا ^(٣) ، جَامِدًا ^(٤) ، مُتَفَصِّلًا ^(٥) ، مُنْقِيًا ^(٦) ، لَيْسَ بِسَرْفٍ ^(٧) ، وَلَا مَطْطُومٍ ^(٨) ، وَلَا ذِي حُزْمَةٍ ^(٩) ، وَلَا فِيهِ حَقٌّ لِلْغَيْرِ ^(١٠) .

وَسُنَنُ إِزَالَةِ هَذِهِ النَّجَاسَةِ مِنَ الْمَخْرُجِينَ خَمْسٌ :

اسْتِعْمَالُ الْمَاءِ فَهُوَ أَطْيَبُ ^(١١) ، وَكَوْنُ الْأَحْجَارِ وَتَرًّا ثَلَاثًا فَمَا رَادَّ ^(١٢) ، وَمُبَاشَرَةٌ ذَلِكَ بِالشُّمَالِ ^(١٣) ، وَأَنْ لَا يَسْتَنْجِيَ بِمَا نَهَى عَنْهُ ، لَا بِرِوْثَةٍ

(١) وَيَتَحَقَّقُ بَعْدَ رَوَالِ عَيْنِ الْحَاسَةِ ، وَدَهَبِ الْمَالِكِيَّةِ إِلَى أَنَّ مَحَلَّ الْحَاسَةِ بِعَسَلِهِ بِالْمَاءِ الطَّهُّورِ وَلَوْ مَرَّةً إِذَا انْفَصَلَ الْمَاءُ عَنِ الْمَحَلِّ طَاهِرًا .

(٢) وَلَا أَفْضَلِيَّةَ لِدَلِّكَ ، لِأَنَّ الِاسْتِحْجَارَ وَرَدَتْ بِهِ أَحَادِيثُ ثَانِيَّةٌ ، وَكَذَلِكَ الِاسْتِجْمَارُ وَكِلَاهُمَا مُنَاجٍ وَلَا أَفْضَلِيَّةَ لِأَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ .

(٣) فَلَا يَحُورُ نَحْسٌ .

(٤) فَلَا يَكُونُ مَائِعًا أَوْ لِينًا ، لِقَلْعِ النَّجَاسَةِ .

(٥) فَلَا يَكُونُ فِي الْحَائِظِ أَوْ الصَّخُورِ .

(٦) فَلَا يَكُونُ نَامِلِسَ يَبْقَى أَثَرُ النَّجَاسَةِ .

(٧) فَلَا يَكُونُ مِنَ الْأَحْجَارِ الْكَرِيمَةِ إِلَّا إِذَا أُرْغِمَ عَلَى ذَلِكَ .

(٨) لَيْسَ مِمَّا يُؤْكَلُ .

(٩) وَذَلِكَ عِدَّةُ اسْتِخْدَامِهِ وَمِنْ الْمُحْتَرَمِ شَرْعًا كَالْخَيْرِ وَكُلِّ مَا كَتَبَ فِيهِ عِلْمٌ .

(١٠) لَيْسَ مُلْكًا لِأَحَدٍ أَوْ مَوْقُوفًا لَهُ .

(١١) وَلَيْسَ فِي ذَلِكَ تَفْضِيلٌ ، لِأَنَّ الِاسْتِجْمَارَ ثَابِتٌ ، وَالِاسْتِحْجَارَ ثَابِتٌ كَذَلِكَ .

(١٢) لِقَوْلِهِ ﷺ : « قَلِيصُطِيبِ ثَلَاثَةَ أَحْجَارٍ » رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ .

(١٣) لِقَوْلِ سَلْمَانَ : « أَحْلَ ... نَهَانَا أَنْ نَسْتَجِيَ بَالْيَمِينِ » رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

ولا بعرة ولا عظم ولا جُمُجُمَة^(١) ، والاستبراء من البول بالتر والسلت وما أشبهه^(٢) .

وَأَدَابُهُ وَمُسْتَحَبَّاتُهُ خَمْسٌ :

الجمع بين الأَحْجَارِ والماء^(٣) ، والبداية بالقُبْل قبل الدُّبْرِ ، وصَبُّ الماء على اليد قبل مباشرتها للنجاسة ، وذلكها بالأرض بعد تمام ذلك لإزالة الرائحة^(٤) ، وأن لا يَسْتَنْجِيَ بالماء على مَوْضِعِ الْحَدَثِ أو مكانٍ صلب نجس ، لئلا يتطاير عليه من الغسالة^(٥) .

آدَابُ الْإِحْدَاثِ قَبْلَهُ عِشْرُونَ أَدَبًا :

إبعاده المَذْهِبِ للغَائِطِ فِي الصَّحْرَاءِ وَحَيْثُ تَتَعَذَّرُ الْجُدْرَانُ^(٦) ، بحيث لا يرى له شَخْصٌ ، ولا يَسْمَعُ لَهُ صَوْتُ^(٧) ، والبول بحيث يستتر ويأمن سماع الصَّوْتِ ، وتخفيف الدَّمْثِ واللِّينِ مِنَ الْأَرْضِ للبول^(٨) ، وأن لا يبول قائماً^(٩) ، ولا يأخذ ذكره لبوله يمينه^(١٠) ، ولا يكشف عَوْرَتَهُ قبل

(١) لقول سلمان : « وأن لا يستنجى برجيع (روث النائم) ولا عظم » رواه مسلم .

(٢) النتر : حذبه بشدة (الوسيط مادة ' نتر) .

السلت . السحب وليس فيه ما يثبت به (الوسيط مادة : سلت) .

(٣) ولا دليل عليه .

(٤) « لفعله ﷺ كما قال أبو هريرة - رضى الله عنه - ، ثم مَسَحَ يَدَهُ عَلَى الْأَرْضِ » رواه أبو داود والنسائي والبيهقي .

(٥) وكذلك عند فعل الحدث لقوله ﷺ : « إِذَا نَالَ أَحَدُكُمْ فَلْيَرْتَدِّ لِنُؤْلِهِ » رواه أحمد وأبو داود ومعناه صحيح .

(٦) في (ح) . « الحدارات » .

(٧) « لأنَّه كَانَ إِذَا أَرَادَ الْبَرَارَ انْطَلَقَ حَتَّى لَا يَرَاهُ أَحَدٌ » رواه أبو داود .

(٨) لقوله ﷺ : « فَلْيَرْتَدِّ (يتحير) لبوله » رواه أحمد وأبو داود ومعناه صحيح .

(٩) ويجوز البول من قيام لفعله ﷺ ، والقعود أحب ، كذا قال النووي .

(١٠) لنتيجه وقد تقدم (ص ٩٩) .

انتهايه إلى موضع تَبَرُّزه^(١) ، وأن يستتر بما أمكنه من جِدَار ، أو نَبَات ، أو حَجَر ، أو رَاحِلَة ، أو ثوبه إن لَمْ يَجِدْ ، وأن لا يستقبل القِبْلَة بِفَرْجِه ، ولا يستديرها في الصَّحراء^(٢) ، وأن لا يَقْعُد في مُتَحَدِّث النَّاس ، ولا في ظِلِّ شَجَرَة ، ولا ظِلِّ جِدَار ، وعلى الطُّرُقَات ، أو ضفة نَهْر^(٣) ، ولا يبول في المياه الرَّاكدة^(٤) ، أو جحر^(٥) ، أو مَهْوَاة ، أو موضع طَهُوره ، وأن لا يستقبل بِفَرْجِه^(٦) ، وأن يُعَدَّ الأحجار والماء عنده^(٧) ، وأن يقول عند دخوله الخلاء أو عند قُعوده^(٨) : « بسم الله ، أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْخَيْثِ الْمُخْبَثِ الشَّيْطَانِ^(٩) الرَّجِيمِ » ، وعند الخُرُوج أو الفراغ : « غفرانك^(١٠) » ، وأن لا يحدث على حَدِيثِهِ ولا يُسَلِّم عليه ، ولا يردُّ^(١١) .

والتَّجَاسَاتُ الْمُتَكَلِّمُ عَلَى زَوَالِهَا خَمْسَةُ أَنْوَاعٍ مُتَّفَقٌ عَلَيْهَا :

الأوَّلُ : كُلُّ خَارِجٍ مِنَ السَّبِيلَيْنِ مِنْ بَنَى آدَمَ وَمَا لَا يُؤْكَلُ لِحُمُهُ مِنَ الْحَيَوَانِ^(١٢) .

(١) « مكان ﷺ إذا أراد الحاجة تنحي ، ولا يرفع ثيابه حتى يذبو من الأرض » رواه البيهقي .
(٢) لقوله ﷺ : « إذا خَلَسَ أَخَذَكُمْ لِحَاحَتِهِ فَلَا يَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ وَلَا يَسْتَدِيرُهَا » رواه مسلم وأحمد .

(٣) لقوله ﷺ : « انثروا اللّاعنين ، قالوا : وما اللّاعنان يا رسول الله ؟ قال . الذي يَتَحَلَّى فِي طَرِيقِ النَّاسِ أَوْ طَلْتِهِمْ » رواه مسلم وأحمد .

(٤) لقوله ﷺ : « لا يبولن أحدكم في مستحمه » رواه الحمسة .

(٥) لنهي عن ذلك ، رواه ابن حريمة وابن السكيت .

(٦) وذلك لانقضاء الزَّوَارِ المتطايير من تَوَلَّه .

(٧) وهي أدوات الطهارة . (٨) وذلك في الصحراء .

(٩) رواه الجماعة . (١٠) رواه الجماعة إلا النسائي .

(١١) « لَأَنَّ رَحْلًا مَرَّ عَلَى السَّيِّدِ ﷺ وَهُوَ يَبُولُ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ ، فَلَمْ يَزِدْ عَلَيْهِ » رواه الجماعة إلا البخاري .

(١٢) لقوله ﷺ : « تَوَلَّى الْغَلَامُ يَضْحَكُ عَلَيْهِ ، وَتَوَلَّى الْخَارِجَةُ يُغْسَلُ » رواه أحمد وأصحاب السنن إلا النسائي ، ولقوله ﷺ في الرُّوث : « هَذَا رِخْسٌ » رواه البخاري وابن خزيمة .

الثَّانِي : الدَّمَاءُ كُلُّهَا ^(١) ، وما فى معناها ويتولَّد عنها ، من قِيح
وصَدِيد ^(٢) من حَيٍّ أَوْمِيَّتٍ ، ويُعْفَى عن يسيرها ^(٣) ، واختلف فى يسير دَم
الحَيْض منها ^(٤) .

الثَّلَاثُ : المَيِّتَاتُ كُلُّها وجميع أَجزائها ^(٥) ، ما عَدَا ابن آدم المسلم ،
والسَّمَك ^(٦) ، أو ما لا نَفْس له سائلة ، كالذُّبَاب ، والجَرَاد ، والدُّود المتولِّد
فى الفَوَاكِه وشبهه ^(٧) ، وما عدا الشَّعر والصُّوف والوَبَر ممَّا لا تحلُّه الحَيَاة ^(٨) .
الرَّابِعُ : المُسَكِّراتُ كُلُّها قليلها وكثيرها ^(٩) .
الخَامِسُ : لبنُ الخِنْزِير ^(١٠) .

(١) لقد وردت آثار صحيحة تفيد أن بعض الصحابة كانوا يصلون وقد لطحهم الدم كحديث
الأنصارى الذى « رمى ثلاثة أسهم وهو يصلى » رواه أبو داود ، وصح عن ابن مسعود - رضى الله
عنه - . « أنه نحر حزوراً فقلطح بدمها وفرثها ، ثم أقيمت الصلاة فصلى ولم يتوصأ » رواه
عبد الرزاق وابن أبي شيبة .
(٢) قال فيه ابن تيمية : يحب غسل الثوب من المدة ، والقيح ، والصديد ، قال : ولم يثُمَّ
دليل على نجاسته .

(٣) ولا دليل عليه (٤) ودم الحيض نجس مطلقاً ، ولا دليل على إعفاء قليله .
(٥) أى ما قطع منها بعد موتها أو قبل موتها لقوله ﷺ . « ما قُطِع من البهيمة وهى حيّة فهو
ميتة » رواه أبو داود والترمذى .
(٦) لقوله ﷺ . « أُجِلَّت لَنَا مَيِّتَانِ وَدَمَانِ : أُنَا المَيِّتَانِ ، فَالْحَوْتِ وَالْجَرَادِ ... » رواه أحمد
والشافعى ، وهو ضعيف ، وصحح أحمد وقفه
(٧) أى ليس له دم يسيل عد حرحه ، وذهب الشافعية لنجاسته .
(٨) لقوله ﷺ . « إِنَّمَا حَرَّمَ أَكْلُهَا » رواه الجماعة ، ويدخل فيه كذلك العظم والجِلْد بعد دمه
والرَّيْس .

(٩) وهى نجسة عند الجمهور لقوله - عَزَّ وَجَلَّ - : ﴿ ... رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ ... ﴾
[المائدة / ٩٠] ، وذهب البعض إلى القول بنجاستها معنوياً لا حسياً ، أى لو وقع الخمر على الثوب
صلى به دون غسله وهو الراجح .
(١٠) وذلك لتكونه من لحمه ، وقد ثبت نجاسته بقوله تعالى ﴿ ... أَوْ لَحْمِ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ
رِجْسٌ ... ﴾ [الأنعام / ١٤٥] .

واختلِفَ في نَجَاسَةِ خَمْسَةِ أَنْوَاعٍ :

في لَبَنٍ مَا لَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ غَيْرَ الْخِنْزِيرِ ، وَبَنَى آدَمَ ^(١) ، وَفِي عَرَقِ
السَّكَّرَانِ ^(٢) ، وَفِي عَرَقِ الْجَلَّالَةِ مِنَ الْأَنْعَامِ ^(٣) ، وَفِي أَبْوَالِ مَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ
مِنَ الْجَلَّالَةِ مِنْهَا ^(٤) ، وَفِيهَا وَلَغٌ فِيهِ كَلْبٌ أَوْ خِنْزِيرٌ ^(٥) .

* * *

(١) وكذلك ما لا يؤكل لحمه كالجلالة . « تَهَيَّأَ ﷺ عَنْ شُرُوبِ لَبَنِ الْجَلَّالَةِ » رواه الحمصة ،
ويمكن قياس ما لا يؤكل لحمه عليها .
(٢) ، (٣) وذهب إلى طهارة هذا المالكية وقالوا . « كل ذلك طاهر لقاعدة : أن كل حي
وما رشح منه طاهر » .
(٤) وقد ذهب إلى القول بطهارته مالك وأحمد وجماعة من الشافعية . قال ابن تيمية : لم
يذهب أحد من الصحابة إلى القول بنجاسته .
(٥) وينظر إلى بوعه فإن كان مائعا سكب ، وإن كان جامدا ألقى وما حوله ... لزوال الشك
لقوله ﷺ : « طَهُورٌ إِنْ أَعْدَكُمُ إِذَا وَلَغَ فِيهِ الْكَلْبُ أَنْ يَعْسِلَهُ سَبْعَ مَرَّاتٍ أَوَّلَاهُ تُنْزِلُ بِالْقُرَابِ » رواه
مسلم وأحمد ، فكيف بالنسبة للطعام ، ونجاسة الخنزير قياساً عليه ، بل الخنزير أسوأ حالاً منه

القاعدة الثالثة

وهي

الصِّيَغَةُ

شَرْحُ الْقَاعِدَةِ الثَّالِثَةِ

وَهِيَ

الصَّيَّامُ^(١)

وَهُوَ عَلَى سِتَّةِ أَقْسَامٍ :

واجبٌ ، وسُنَّةٌ ، ومستحبٌّ ، ونافِلَةٌ ، ومكروهٌ ، ومحرمٌ :

فَالْوَاجِبُ مِنْهُ عَشْرَةٌ :

صِيَّامُ رَمَضَانَ^(٢) ، وصِيَّامُ كُلِّ نَذِيرٍ أَوْجَبَهُ الْإِنْسَانُ عَلَى نَفْسِهِ^(٣) ،
وصِيَّامُ قَضَاءِ رَمَضَانَ^(٤) ، وقضاءُ النَّذْرِ الْوَاجِبِ قَضَاؤُهُ ، وصِيَّامُ كَفَّارَةِ
الظُّهَارِ^(٥) ، وصِيَّامُ كَفَّارَةِ الْقَتْلِ^(٦) ، وصِيَّامُ كَفَّارَةِ الْيَمِينِ بِاللَّهِ — عَزَّ
وَجَلَّ —^(٧) ، وصِيَّامُ كَفَّارَةِ صَيْدِ الْحُرِّمِ أَوِ الْمَحْرَمِ^(٨) ، والصَّوْمُ عَنْ

(١) الصيام : (لغة الإمساك) .

وشرعاً . هو الإمساك عن المَطَرَاتِ مِنَ طُلُوعِ الْفَجْرِ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ مَعَ الْبَيْتَةِ .

(٢) لقوله - عَزَّ وَجَلَّ - ﴿ ... فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ... ﴾ [البقرة / ١٨٥] ،

وقوله ﷺ : « يُبَيِّنُ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ ، ثُمَّ قَالَ : وَصِيَّامٌ وَنَصَاةٌ » متفق عليه .

(٣) لقوله - عَزَّ وَجَلَّ - : ﴿ ... وَلْيُؤْفِكُوا نَذْوَهُمْ ... ﴾ [الحج / ٢٥] .

(٤) لقوله - عَزَّ وَجَلَّ - . ﴿ ... فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ... ﴾ [البقرة / ١٨٥] .

(٥) لقوله - عَزَّ وَجَلَّ - : ﴿ ... فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَّامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ ... ﴾ [المائدة / ٤]

وذلك إذا لم يستطع أن يحرر رقبة ، أو إطعام المساكين .

(٦) لقوله - عَزَّ وَجَلَّ - : ﴿ ... فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَّامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِّنَ اللَّهِ .. ﴾

[النساء / ٩٢]

(٧) لقوله - عَزَّ وَجَلَّ - . ﴿ ... فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَّامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ .. ﴾ [المائدة / ٨٩] وذلك

بعد العجر عن الإطعام أو الكسوة أو تحرير الرقبة .

(٨) لقوله - عَزَّ وَجَلَّ - . ﴿ ... أَوْ عَذْلٌ ذَلِكَ صِيَامًا ... ﴾ [المائدة / ٩٥] .

التَّمَتُّعُ^(١)، وَصَوْمُ كَفَّارَةِ إِمَاطَةِ الْأَذَى فِي الْحَجِّ^(٢).

وَالْمَسْنُونُ :

صَوْمُ يَوْمِ عَاشُورَاءَ ، وَهُوَ عَاشُرُ الْحَرَمِ ، وَقِيلَ : التَّاسِعُ^(٣).

وَالْمُسْتَحَبُّ عَشْرَةٌ :

صِيَامُ أَشْهُرِ الْحُرُمِ^(٤)، وَصِيَامُ شَعْبَانَ^(٥)، وَالْعَشِيرِ الْأَوَّلِ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ^(٦)، وَيَوْمِ عَرَفَةَ^(٧) [وَثَلَاثَةٌ]^(٨) مِنْ كُلِّ شَهْرٍ^(٩)، وَالْعَشِيرِ الْأَوَّلِ مِنَ الْحَرَمِ^(١٠)، وَيَوْمِ الْخَمِيسِ ، وَيَوْمِ الْاِثْنَيْنِ^(١١)، وَيَوْمِ الْجُمُعَةِ إِذَا وُصِّلَ

(١) لقوله - عَزَّ وَجَلَّ - : ﴿... فَمَنْ تَخَشَّعَ بِالْفَمْرِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ

لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَتَبَعَهُ إِذَا رَجَعْتُمْ ... ﴾ [البقرة/ ١٩٦]

(٢) لقوله - عَزَّ وَجَلَّ - : ﴿... فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِذْيَةٌ مِنْ

صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ ... ﴾ [البقرة/ ١٩٦] .

(٣) وهو العاشر والتاسع من شهر الحرم لقوله ﷺ : « إِذَا كَانَ الْعَامُ الْمُقْبِلَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ صُمْنَا التَّاسِعَ وَالْعَاشِرَ » رواه مسلم .

(٤) والأشهر الحرم : ذو القعدة ، ودو الحجة ، والحرم ، ورحب لقوله ﷺ . « صُمُّ مِنَ الْحَرَمِ وَاتْرُكْ ، صُمُّ مِنَ الْحَرَمِ وَاتْرُكْ » رواه أحمد وأبو داود بسند جيد .

(٥) لقول عائشة - رضى الله عنها - . « مَا رَأَيْتُ الرَّسُولَ ﷺ اسْتَكْمَلَ صِيَامَ شَهْرٍ قَطُّ إِلَّا رَمَضَانَ ، وَمَا رَأَيْتُهُ فِي شَهْرٍ أَكْثَرَ مِنْهُ صِيَامًا فِي شَهْرِ شَعْبَانَ » متفق عليه .

(٦) لقوله ﷺ : « مَا مِنْ أَيَّامٍ الْعَمَلُ الصَّالِحُ فِيهَا أَحَبَّ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ مِنْ هَذِهِ الْأَيَّامِ (يعنى العشر الأول من ذى الحجة) » رواه البخارى .

(٧) لغير الحاج لقوله ﷺ : « صَوْمُ يَوْمِ عَرَفَةَ يُكَفِّرُ ذُنُوبَ سَنَتَيْنِ مَاضِيَةٍ وَمُسْتَقْبَلَةٍ » رواه مسلم .

(٨) فى (ح) : « ثَلَاثٌ » .

(٩) لقول أبى ذر - رضى الله عنه - « أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَصُومَ مِنَ الشَّهْرِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ الْبَيْضِ : ثَلَاثَ عَشْرَةٍ ، وَأَرْبَعَ عَشْرَةٍ ، وَخَمْسَ عَشْرَةٍ ، وَقَالَ : هِيَ كَصَوْمِ الدَّهْرِ » رواه السائى وصححه ابن حبان .

(١٠) لقوله ﷺ عندما سُئِلَ : « أَيُّ الصِّيَامِ أَفْضَلُ بَعْدَ رَمَضَانَ ؟ » قَالَ : شَهْرُ اللَّهِ الَّذِى تَدْعُوهُ الْحَرَمُ » رواه مسلم .

(١١) لقوله ﷺ : « إِنَّ الْأَعْمَالَ تُعْرَضُ كُلُّ اثْنَيْنِ وَخَمِيسٍ ، فَيَعْرِفُ اللَّهُ لِكُلِّ مُسْلِمٍ ، أَوْ لِكُلِّ مُؤْمِنٍ إِلَّا الْمُتَهَاَجِرِينَ فَيَقُولُ : أَخْزَوْهُمَا » رواه أحمد سند صحيح .

بصِيَّامٍ يَوْمَ قَبْلَهُ أَوْ بَعْدَهُ ، لِلْحَدِيثِ الْوَارِدِ فِي ذَلِكَ ^(١) ، وَسُئِلَ مِنْ سُؤَالٍ إِذَا صِيَّمتُ لِمَا وَرَدَ فِيهَا مِنَ الْفَضْلِ ، لِأَتَجْعَلَ سُنَّةً ^(٢) .
وَنَوَافِلُهُ : كُلُّ صَوْمٍ كَانَ بغيرِ وَقْتٍ أَوْ سَبَبٍ ، فِي غَيْرِ الْأَيَّامِ الْمُسْتَحَقِّ صَوْمِهَا ، وَالْمَنْعُوقِ فِيهَا الصَّوْمِ .
وَالْمَكْرُوهُ خَمْسَةٌ :

صَوْمُ الدَّهْرِ ^(٣) ، وَصَوْمُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ خُصُوصاً ^(٤) ^(٥) ، وَصَوْمُ يَوْمِ عَرَفَةَ لِلْحَاجِّ ^(٦) ، وَصَوْمُ آخِرِ يَوْمٍ مِنْ شَعْبَانَ لِلْإِحْتِيَاظِ ^(٧) .
وَالْمَحْرُومُ خَمْسَةٌ :

صِيَّامُ يَوْمِ الْفِطْرِ ، وَيَوْمِ الْأَضْحَى ^(٨) ، وَصَوْمُ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ الثَّلَاثَةِ بَعْدَهُ إِلَّا لِلْمُتَمَتِّعِ ، وَسَهْلٌ فِي الْيَوْمِ الرَّابِعِ لِمَنْ نَذَرَهُ أَوْ صَامَ فِيهِ كَفَّارَةً ، وَفِي ذَلِكَ وَفِي الْيَوْمَيْنِ قَبْلَهُ خِلَافٌ ^(٩) ، وَصِيَّامُ الْحَائِضِ وَالتَّنَفُّسِ حَتَّى يَرَى الطُّهْرَ قَبْلَ

(١) لقوله ﷺ : « إِنْ يَوْمُ الْجُمُعَةِ عِيدُكُمْ فَلَا تَصُومُوهُ ، إِلَّا أَنْ تَصُومُوا قَلِيلَهُ أَوْ بَعْدَهُ » رواه البزار وأصله في الصحيحين .

(٢) لقوله ﷺ : « مَنْ صَامَ رَمَضَانَ ، وَأَتَمَّهُ سِتًّا مِنْ سُؤَالٍ كَانَ كَصِيَامِ الدَّهْرِ » رواه مسلم .

(٣) لقوله ﷺ : « لَا صَامَ مِنْ صَامِ الْأَبَدِ » رواه مسلم .

(٤) تقدم في (١) .

(٥) وفي (ع) توحدت هاتين العبارتين : « وصوم يوم السبت خصوصاً » وهذا لا يحوز لقوله ﷺ .
« لَا تَصُومُوا السَّبْتَ إِلَّا فِيمَا افترض عليكم ... » رواه أصحاب السنن .

(٦) لهيه ﷺ عن صيام يوم عرفة لغير الحاج ، رواه أبو داود ، وصححه الحاكم .

(٧) وهو يوم الشك لقوله ﷺ : « مَنْ صَامَ يَوْمَ الشَّكِّ فَقَدْ عَصَى أَمْرًا الْقَاسِمِ » رواه البخاري تعليقاً .

(٨) لقول عمر - رضي الله عنه - « نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ صَوْمِهِمَا (عِيدِ الْفِطْرِ وَالْأَضْحَى) » رواه مسلم .

(٩) لإرسال النبي ﷺ صائحاً يصيح في (مئى) : « أَنْ لَا تَصُومُوا هَذِهِ الْأَيَّامَ ، فَإِنَّهَا أَيَّامُ أَكْلِ وَشُرْبٍ وَبَعَالٍ (نِكَاحٍ وَجَمَاعٍ) » رواه الطبراني وأصله في مسلم .

وأحاز الشافعية صيام أيام التشريق لمن كان له عُذْر ، أَوْ سَبَبٌ أَوْ كَفَّارَةٌ أَوْ قَضَاءٌ .

الْفَجْر^(١)، وَصِيَامُ الْخَائِفِ عَلَى نَفْسِهِ الْهَلَاكِ لِأَجْلِ الصَّوْمِ^(٢).

وَشُرُوطُ وَجُوبِ رَمَضَانَ سِتَّةٌ :

الْبُلُوغُ ، وَالْعَقْلُ ، وَالْإِسْلَامُ ، أَوْ بُلُوغُ الدَّعْوَةِ ، وَالْقُدْرَةُ عَلَى الصَّوْمِ^(٣) ، وَدُخُولُ الشَّهْرِ ، وَالْمَعْرِفَةُ بِهِ^(٤) ، وَهُوَ وَاجِبٌ عَلَى الْمَسَافِرِ ، إِلَّا أَنَّ لَهُ رُخْصَةً فِي الْفِطْرِ^(٥) ، وَعَلَى الْحَائِضِ وَالتَّنَفُّسِ^(٦) ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَصِحُّ مِنْهُمَا فِي الْحَالِ ، فَيَقْضِيَانِهِ .

وَفُرُوضُهُ ثَمَانِيَةٌ :

ارْتِقَابُ الشَّهْرِ ، وَالْيَقِينَةُ أَوَّلُهُ ، وَاسْتِصْحَابُهَا ، وَاسْتِيفَاءُ أَجْزَاءِ النَّهَارِ كُلِّهِ بِالصَّوْمِ ، وَالْإِمْسَاكُ عَنْ كُلِّ مَا يَدْخُلُ الْجَوْفَ مِنْ جَامِدٍ يَغْذِي أَوْ مَائِعٍ ، إِلَّا مَا لَا يَنْفَكُ عَنْهُ مِنْ بَصَاقِ الْفَمِ ، وَرُطُوبَةِ الدِّمَاغِ ، وَغُبَارِ الطَّرِيقِ ، وَغَلْبَةِ الذُّبَابِ ، وَشَبْهِهِ ، وَالْإِمْسَاكُ عَنْ إِنْزَالِ الْمَاءِ الدَّافِقِ وَتَسْبِيهِهِ بِتَذَكُّرٍ ، أَوْ مُلَامَسَةِ وَشَبْهِهِ^(٧) ، وَالْإِمْسَاكُ عَنْ إِيْلَاجٍ فِي قَبْلِ أَوْ ذُبُرٍ^(٨) ، وَالْإِمْسَاكُ عَنْ اسْتِدْعَاءِ الْقِيءِ لَغَيْرِ ضَرُورَةٍ قَادِحَةٍ^(٩) .

-
- (١) لقوله ﷺ : « أَلَيْسَتْ إِذَا خَاضَتْ لَمْ تُصَلِّ وَلَمْ تَصُومْ ؟ » رواه البخاري
(٢) لقوله - عَزَّ وَجَلَّ - ﴿ ... وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ﴾ [النساء / ٢٩] .
(٣) تقدم شرح ذلك .
(٤) لقوله - عَزَّ وَجَلَّ - : ﴿ ... فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ... ﴾ [البقرة / ١٨٥] .
(٥) لقوله - عَزَّ وَجَلَّ - : ﴿ ... فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ... ﴾ [البقرة / ١٨٥] .
(٦) لقوله ﷺ : « أَلَيْسَتْ إِذَا خَاضَتْ لَمْ تُصَلِّ وَلَمْ تَصُومْ ؟ » رواه البخاري .
(٧) وذهب الشوكاني وابن حزم إلى أن الإنزال لا يطل الصَّوْمُ ، وانظر المحلى (١٧٥ / ٦) وبه قال الصنعاني ، ولا يحوز قياس الاستمنا على الجماع ، وانظر تمام المله (ص ٤١٨) .
(٨) لحديث الأعرابي الذي وقع على امرأته ، متفق عليه .
(٩) لقوله ﷺ : « وَمَنْ اسْتَقَاءَ عَمْدًا فَلْيَقْضِ » رواه أحمد وأبو داود .

وَسُنُّهُ ثَمَانٍ :

القيام في لياليه ، وكون ذلك جماعة في المساجد^(١) ، والشُّحُور فيها^(٢) ، وتَعْجِيل الإفطار^(٣) ، وتأخير الشُّحُور^(٤) ، والاعتكاف في آخره^(٥) ، وإخراج زَكَاة الفِطْرِ عند تمامه^(٦) ، وحِفْظ اللِّسَان والجوارح فيه عن الرَّفَثِ والجهل وما لا يُعْنَى^(٧) .

وَمُسْتَحَبَّاتُهُ ثَمَانِيَةٌ :

تجديد النِّيَّة لكلِّ يوم منه ، وعمارته بالذكر ، وتلاوة القرآن ، والصَّلَاة ، وكثرة الصَّدَقَةِ فيه ، وطَلَب الحلال الذي لا شُبْهَةَ فيه للفِطْرِ^(٨) ، وابتداء الفِطْرِ على التَّمْرِ أو الماءِ^(٩) ، وإحياء ليلة سَبْع وعشرين منه^(١٠) ، وقِيَام

-
- (١) لأمر عمر لأبي من كعب أن يُصلي بالنَّاس ، وقوله ﷺ : « مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا عُيِّرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ دَنِيَّةٍ » رواه الجماعة إلا الترمذی .
 (٢) لقوله ﷺ : « تَسَحَّرُوا فَإِنَّ فِي الشُّحُورِ بَرَكَةً » متفق عليه .
 (٣) لقوله ﷺ : « لَا يَرَالُ النَّاسُ بِخَيْرٍ مَا عَجَّلُوا الْفِطْرَ » متفق عليه .
 (٤) لقوله ﷺ : « لَا تَزَالُ أُمْتِي بِخَيْرٍ مَا عَجَّلُوا الْفِطْرَ وَأَخَّرُوا الشُّحُورَ » رواه أحمد ، وهو صحيح .

- (٥) « كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُتَخَكَّفُ الْعَشْرَ الْآخِرَ ، فَلَمَّا كَانَ الْعَامَ الَّذِي قُبِضَ فِيهِ اعْتَكَفَ عَشْرِينَ يَوْمًا » رواه البحارى .
 (٦) لقول ابن عباس - رضى الله عنهما - « فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَكَاةَ الْفِطْرِ مِنْ رَمَضَانَ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ ... » متفق عليه ، والصَّاع : أربعة حفاة .
 (٧) لقوله ﷺ : « إِنَّمَا الصَّيَامُ مِنَ اللَّغْوِ وَالرَّوْثِ ، فَإِنْ سَأَلَكَ أَحَدٌ أَوْ جَهِلَ عَلَيْكَ فَقُلْ : إِنِّي صَائِمٌ » رواه ابن خزيمة وإس حنان والحاكم .
 (٨) لقوله - عَزَّ وَجَلَّ - . ﴿ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ [البقرة/ ١٨٣] .

- (٩) لقول أس - رضى الله عنه - : « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُفْطِرُ عَلَى رَطَابٍ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ فَعَلَى تَمْرَاتٍ ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ حَسَا حَسَوَاتٍ مِنْ مَاءٍ » رواه أبو داود والحاكم وصححه .
 (١٠) وتحديد ليلة القدر بأنها في اليوم السابع والعشرين لا دليل عليه ، وإنما هي في الوتر من العشر الأخير .

الرَّجُلَ وَحْدَهُ فِي مَنْزِلِهِ إِذَا كَانَتْ ثُمَّ جَمَاعَةٌ تَقُومُ فِي الْمَسْجِدِ ،
وَالْأَفْأَمَتُهُ لِلْجَمَاعَةِ أَفْضَلُ ^(١) .

وَمُفْسِدَاتُ الصَّوْمِ كُلُّهُ عَشْرَةٌ :

إنزال الماء الدافق عن قصد اللذة ، أو لذة يقظة ، وكذلك خُرُوج المذَى
لليقظان ^(٢) ، والإيلاج في قبل أو دُبُر ^(٣) ، وإيصال شيء إلى الجوف من
القم أو الحَيَاشِيم ، من مطعوم أو مشروب أو غيرهما ، وكذلك ما يصل إلى
العينين أو الأذنين ، من كُحْل أو دهن ، ولا يلزم فيما يحصل من حقنة
ونحوها ^(٤) ، والاستقاء عمداً أو رجوع القيء والقلس ^(٥) بعد وصولها إلى
مكان يمكن طرحها ^(٦) ، والصَّوم دُونَ نِيَّةٍ ، إِلَّا صَوْمُ التَّابِعِ فَتَجْزِي النِّيَّةُ
فِي أَوَّلِ يَوْمٍ مِنْهُ ، كَرَمْضَانَ ، وَقِيلَ : مثله في النذر ليوم معين ، وفي يوم
عَاشُوراء ^(٧) ، والرَّدَّةُ فِيهِ ^(٨) ، وطروء الحيض أو الثَّفَّاسِ عَلَيْهِ ^(٩) ، وطروء

(١) وهو مذهب الجمهور .

(٢) الماء الدافق تقدم الكلام عنه ، والاختلاف فيه (ص ١١٠) ، أما المذَى ، فلا يؤثر في
الصوم مطلقاً .

(٣) تقدم الكلام عنه (ص ١١٠) .

(٤) والعين والأذن وما شاكلها ليست من المأفد الطبيعية إلى الحوف ، فلا بأس باستخدام الكحل
وغيره ، كما فعل النبي ﷺ ذلك ، وكذلك لا بأس بالحقنة وإن كانت في العروق ؛ لأن الخلد ليس
مفذاً طبيعياً للحوف ، كالقم والدبر ، وقال ابن تيمية : « فهذا مما تازع فيه أهل العلم » .

(٥) تقدم في فروضه ، والقلس : خروج الطعام أو الشراب من المعدة إلى الفم .

انظر . (الوسيط مادة : قلس) .

(٦) لأن هذا يعد استطعام أو أكل من حديد .

(٧) لأن العمل لا يصح إلا بالنية لقوله ﷺ : « إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ » متفق عليه ، وصيام
التابع صيام أيام معلومات ، ففي هذه يجوز النية في أول يوم أو كل يوم ، وكذلك ليوم معين نذر
صومه يحور فيه الأمران ، وكذلك عاشوراء ، لأنه معلوم محدود .

(٨) الرَّدَّة : أي الرجوع في العزم كمن نوى الفطر وهو صائم بطل صومه .

(٩) انظر . شروط وجوب رمضان (ص ١١٠) .

الإغماء^(١)، والجئون عند طلوع الفجر أو عاتمة النهار، وقطع النية أثناء النهار^(٢)، على خلاف في هذا.

وَمَكْرُوهَاتُهُ عَشْرَةٌ :

الوصال^(٣)، والقُبلة^(٤)، وهي أشد لمن يخشى على نفسه، وكذلك اللبس^(٥)، والدخول على أهل، والنظر إليهن، واستعمال الجوارح كلها في فُضُول الْعَمَلِ وَالْقَوْلِ^(٦)، وإدخال الفم كل رطبٍ وَيَابِسٍ له طعم وإن مجَّه^(٧)، والكحل لمن عادته وصوله إلى حلقه؛ وكذلك دهن الرأس ونحوه^(٨)، والمبالغة في الاستنشاق^(٩)، والإكثار من النوم بالنهار.

وَالْأَعْدَاؤُ الْمُبِيحَةُ لِلْفِطْرِ سِتَّةٌ :

المرض، والحمل، الرضاع إذا خاف أصحابه على أنفسهم زيادة مرض، أو خافت المرضع على ولدها، وإرهاق الجوع والعطش، والتداوى بما يدخل

(١) على خلاف بين العلماء فيه، وانظر مذهب المالكية في الفقه على المذاهب (١/٥٦٥)

(٢) أي تغييرها وتحويلها، والخلاف بين الفقهاء واقع في معظم مسائل هذا الباب

(٣) الوصال: هو ترك الفطر، واستمرار الصيام دون مفطر لمدة يوم أو يومين، وقال السيوطي: «لا تواصلوا، فأياكم أراد أن يواصل فليواصل حتى الشحر» رواه البحارى، وهو مذهب أحمد وإسحاق، وابن المنذر.

(٤) (٥) وهي مباحة لمن ملك نفسه لمعله ﷺ: «كان يُقْبَلُ وهو صائم، ويباشر وهو صائم، ثم قالت عائشة - رضى الله عنها - كان أملككم لإربه (شهوته) رواه البحارى.

(٦) لقوله ﷺ «إِنَّمَا الصَّيَامُ مِنَ اللَّغْوِ وَالرَّوْثِ ...» رواه ابن حزيمة وابن حبان.

(٧) وأجار ابن عباس - رضى الله عنهما - دوق الطعام، وكان الحسن يمضغ الحور لاس اسه وهو صائم، ورحص فيه إبراهيم الخمى.

(٨) وقال الشافعية: بجواره وإن أحدث طعاماً، لأنه ليس محرراً طبعياً إلى الخوف، وقال ابن تيمية: فهذا مما تارَعَ فيه أهل العلم.

(٩) لقوله ﷺ: «إِذَا اسْتَنْشَقْتَ فَأَلْبَعِ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ صَائِماً» رواه أصحاب السنن بسند صحيح.

الخوف إذا لم يكن منه بدٌ ، والسفر لما تُقصر فيه الصلاة^(١) .

وَالْأَعْدَارُ الْمُوجِبَةُ لِلْفِطْرِ سِتَّةٌ :

الحيض ، والتنفاس ، والضعف عن الصوم بحيث يخاف على نفسه الهلاك ، إن لم يفطر ، وكذلك الحامل والمرضع يحافان على أنفسهما وأولادهما الهلاك^(٢) ، ومعرفة كون اليوم ممّا لا يحل صومه^(٣) ، والفيطر مُتَعَمِّدٌ فى غير رمضان ولا قضائه ولا صوم مُعين ، فيجب أن لا يصوم بقيّة النهار .

وَلَوَازِمُ الْإِفْطَارِ سِتَّةٌ :

الأوّل : إكمال اليوم وذلك لكل مُفْطِرٍ فى رمضان بعمدٍ ، أو نسيانٍ إلّا من أفطر لعذر^(٤) .

الثانى : القضا^(٥) ، وهو لازم لكلّ صوم واجب ترك أو أفسد باختيار أو اضطرار أو نسيان^(٦) ، حاشى النذر المعين فلا قضاء على المضطر فيه ،

(١) لعموم قوله - عَزَّ وَخَلَّ - : ﴿ ... فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ... ﴾ [البقرة / ١٨٤] ، فإذا كان لا يستطيع الصوم لشدة المرض أو كبر السن ، أو ما يشبه ذلك أفطر وتصدّق عن كل يوم ، لقول ابن عباس - رضى الله عنهما - : « رخص للشيخ الكبير أن يطعم عن كل يوم مسكيناً ولا قضاء عليه » رواه الدارقطنى والحاكم وصححه .

(٢) وقد تقدم فى (١) .

(٣) كأيام العيدين ويوم الشكك (الشك) .

(٤) كمرض أو كبر سن فلا إكمال عليه

(٥) وقضاء رمضان واجب وجوباً موسعاً فى أى وقت وقل رمضان المقبل .

(٦) باختيار : أى عمدًا ، والاضطرار : أى من أرغم على الصوم دون اختياره ، والثاسى : هو

من أفطر سهواً ، والصواب فيه أنه لا شىء عليه من القضاء والكفارة لقوله ﷺ : « من أفطر فى رمضان ناسياً فلا قضاء عليه ولا كفارة » رواه الدارقطنى والحاكم وصححه إسناده ابن حجر .

واختُلِفَ في النَّاسِي (١)، ويلزُمُ في غير الواجب إذا أفسد باختيار (٢).

الثَّالِثُ : الكَفَّارَةُ (٣)، وهي مختَصَّةٌ بمن انتهك حُرْمَةَ رمضان فقط ، بتعمُّدِ إِفْطَارِهِ بأحد مُفْسِدَاتِ صَوْمِهِ المتقدِّمة (٤)، لكل يوم انتهكه كفَّارة بعَتَقِ رَقَبَةٍ ، أو صِيَّام شهرين متتابعين ، أو إطعام سِتِّين مِسْكِيناً (٥).

الرَّابِعُ : الفِدْيَةُ ، وهي لازمة لأربعة : لمن فرط في قضاء رمضان حتى دخل عليه آخرُ ، والحامل والمرضعُ يَخَافَانِ على أنفسهما وأولادهما ، فهؤلاء يَكْفُرُونَ مُدَّ طعامٍ عن كل يوم عليهم إذا أَخَذُوا في قضاياه ، وكذلك الشَّيْخُ الذي لا يقوى على الصَّوم جملةً يُكْفَرُ عن كل يوم كذلك (٦).

الخَامِسُ : قَطْعُ التَّابِعِ مُتَعَمِّداً لِفُطْرِ يُفسد صِيَّام التَّابِعِ من نذر ، أو كفَّارة قتلٍ ، أو ظَهَارٍ ، أو إِفْطَارٍ رمضان ، ويلزُمُ استثنائه (٧).

السَّادِسُ : عقوبةُ الْمُنتَهِكِ لِصَوْمِ رمضان ، وذلك بقَدْرِ اجْتِهَادِ الإِمَامِ وَصُورَةِ حاله (٨).

* * *

-
- (١) قال المالكية : عليه القضاء إذا أفطر فيه ناسياً ، كمن نذر صيام الخميس فصام الأربعاء على أنه الخميس ، والأحناف يقولون : لا تنى على النَّاسِي مطلقاً ، لا قضاء ولا كفَّارة .
- (٢) وهو مذهب المالكية (٣) والكفَّارة تجب وجوباً موسعاً ، وهي ما يكفر به الدب .
- (٤) والجمهور على أن القضاء والكفَّارة لا يكون إلا لمن جامع في رمضان فقط .
- (٥) وهذا الحديث الرجل الذي جامع امرأته في رمضان ، ورواه الشيخان .
- (٦) لقول ابن عباس - رضی اللہ عنہما - « رَحَّصَ لِلشَّيْخِ الْكَبِيرِ أَنْ يَطْعَمَ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ مِسْكِيناً وَلَا قِضَاءَ عَلَيْهِ » رواه الدارقطني والحاكم وصححه ، وقيس على ذلك الحامل والمرضع .
- (٧) أي من أفطر يومين من رمضان يحور أن يقضى ذلك متتابعين أو منفصلين .
- (٨) قال النسي عليه السلام « من أفطر يوماً من رمضان في غير رُخْصَةٍ رَحَّصَهَا اللَّهُ لَهُ لَمْ يَقْضِ عَنْهُ صِيَّامُ الدَّهْرِ كُلِّهِ وَإِنْ صَامَهُ » رواه أبو داود وابن ماجة .
- وقال الذهبي : وعبد المؤمنين مقررٌ . أن من ترك صوم رمضان بلا مرض أنه شرٌّ من الراني ، ومدمن الخمر ، بل يشكُّون في إسلامه ، ويظنون به الرندقة ، والاحلال .

القاعدة الرابعة
وهي

الزكاة

شَرْحُ الْقَاعِدَةِ الرَّابِعَةِ

وَهِيَ الزَّكَاةُ^(١)

وَالزَّكَاةُ قِسْمَانِ :

زكاةُ أموالٍ^(٢) ، وزكاةُ أُنْدَانٍ^(٣) ، وهى زكاةُ الفِطْرِ :

فزكاةُ المالِ تجبُ بستَّةِ شُرُوطٍ : بالإسلام ، والحرية^(٤) ، وصِحَّةِ ملكِ مالٍ شُرعتُ فى مثلهِ الزَّكَاةُ^(٥) ، وكونه نِصَاباً تجبُ فى مثلهِ الزكاة^(٦) ، أو قيمته نِصَاباً ، ومُضَيِّ الحَوْلِ عليه أو على أصله الذى نَمَا منه فى ملكِ المزكى^(٧) ، أو مجيء السَّاعِى فى الماشِيَّة^(٨) ، أو الطَّيِّب فى الحَبِّ^(٩) ، ولا يشترط فى المعدن غير وجود ما فيه الزَّكَاة من نيل واحد^(١٠) .

(١) الزكاة : اسم جامع لما يحرحه الإنسان من حق الله إلى الفقراء ، وسُمِّيَتْ زكاة لما يكون فيها من رِحاءِ البرَكَةِ والتَّزْكِيَةِ .

(٢) وهو فريضة على كل مسلم ، ملك نِصَاباً من مال (ذهب أو فضة أو عُم) بشروطه .

(٣) وهى سنة واجبة على أعيان المسلمين . (٤) فلا تجب على العبد .

(٥) فلا تجب على من امتلك مالاً لا تجب فيه الزكاة .

(٦) فإذا قل المال عن النِصاب لا تجب فيه الزكاة

(٧) فلو نقص المال أثناء الحول ثم كمل اعتبر ابتداء الحول من يوم كماله ، وإليه ذهب الشافعية

ومالك وأحمد ، واشترط أبو حنيفة كمال النِصاب عند طرُقِ العام ولو نقص أثناءه وذلك فيما يشترط فيه الحول

(٨) السَّاعِى : عامل الصدقة ، وانظر (الوسيط مادة . سعى) .

(٩) الطَّيِّب : هو بلوغ الزرع أو الثمر حد الأكل منه (الفقه على المذاهب الأربعة ٦١٩/١) .

(١٠) وهو ما وُجد فى باطن الأرض ، واحتلوا : هل هو ما أوجده الله أم كل ما يوحد من كثر

وغيره ؟ ولا يشترط فيه حولان الحول .

وَشُرُوطُ إِخْرَاجِهَا لِمَنْ وَجِبَتْ عَلَيْهِ سِتَّةٌ :

النِّيةُ فيها أنها زَكَاتُهُ أَوْ زَكَاةٌ مِنْ تَلِيهِ ^(١) ، وإخراجها بعدَ وجوبها بتمام حَوْلِهَا لأصله ^(٢) ، أَوْ مَجِئِ السَّاعَى ، أَوْ تَمَامِ الْحَبِّ ، ودفعها إلى إِمَامٍ عَادِلٍ ^(٣) ، أَوْ أَحَدِ الْأَصْنَافِ الثَّمَانِيَةِ الَّذِينَ تَجِبُ لَهُمُ الزَّكَاةُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ^(٤) ، وَاخْتِلَافَ فِي الْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمُ الْآنَ : هل بقي حكمهم أم لا ^(٥) ؟ وَأَنْ يَدْفَعَ عَيْنَ السِّنِّ وَالْجَنَسِ الَّذِي وَجِبَ عَلَيْهِ إِخْرَاجُهُ ، لَا عِوَضاً عَنْهُ ^(٦) ، فَإِنْ دَفَعَ أَفْضَلَ مِنْهُ مِنْ جَنَسِهِ أَجْزَأَهُ .

وَمَمْنُوعَاتُهَا عِشْرُونَ :

أَنْ لَا تُعْطَى لِغَنِيِّ إِلَّا لَغَازٍ ^(٧) ، وَلَا تُعْطَى لِأَحَدٍ مِنْ بَنِي هَاشِمٍ ، وَبَنِي الْمُطَلَبِ ، وَاخْتِلَافَ فِي سَائِرِ قُرَيْشٍ وَفِي مَوَالِيهِمْ ^(٨) ، وَأَنْ لَا يَحْتَسِبَ بِهَا

(١) فمن أخرجها على غير تلك النية لم يؤد حق الله فيها ولم يستقط فرض أدائها عنه .

(٢) أصل النصاب أو المال .

(٣) فإن علم جور الإمام ، أو فساد من يتحكمون في تلك الأموال ، لا تؤدي الزكاة إليهم .

(٤) وهو في قوله - عَزَّ وَجَلَّ - : ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْفَارِسِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ [التوبة / ٦٠] .

(٥) ذهب أبو حنيفة ومن معه إلى أن سهم المؤلفة قد سقط ، واستدلوا بفعل عمر - رضى الله

عنه - ، والظاهر الذي نميل إليه : هو جوار التأليف عند الحاجة إليه مطابقة لكتاب الله .

(٦) عين الشيء : أى ذاته ، فيخرج من الذهب ذهباً ، ومن الحبوب حبوباً ، فلا يخرج مكان

الحبوب مالاً .

(٧) لأنه أصبح في طائفة من تجب لهم الزكاة ، وهو من يكون في سبيل الله .

(٨) الدين لا تعطى لهم الزكاة والصدقة هم أهل بيت النبي ﷺ ، وفي الحديث ٠ « قال

حصين . ومن أهل بيته يزيد ! أليس ساءوه من أهل بيته ؟ قال : نساؤه من أهل بيته ، ولكن أهل

بيته من حرم الصدقة بعده ، قال : ومن هم ؟ قال : آل على ، وآل عقيل ، وآل جعفر ، وآل عباس

- رضى الله عنهم - قال : كل هؤلاء حرم الصدقة بعده ؟ قال . نعم « رواه مسلم .

لفقير من دين عليه^(١)، وأن لا يدفعها الرجل لمن تجب عليه نفقته^(٢)، وأن لا تبطل باليمن والأذى^(٣)، وأن لا يفرق بين مجتمع ولا يجمع بين مفترق خشية الصدقة، وأن لا يحشر الناس المصدق إليه، بل يركبهم بمواضعهم^(٤)، وأن لا يأخذ المصدق خيار أموال الناس^(٥)، وأن لا يشتري صدقته^(٦).

وآدابها ثمانية :

أن يخرجها طيبة بها نفسه، وتكون من طيب كسبه وخياره^(٧)، ويدفعها للمساكين يمينه ويسترها عن أعين الناس^(٨)، وقد قيل : الإظهار في الفرائض أفضل^(٩)، وأن يجعل من يتولأها سيواؤه خوف المحمدة^(١٠)، ويفرقها في البلد الذي وجبت فيه لا في غيره^(١١)، إلا أن تكون بأهل بلد حاجة ملحة فيخرج لهم بعضها، ويستحب له أن يقصد بها الأحوج

(١) أى تدل إلى الفقير ولو كان عده دين فلا تحصم منه .

(٢) فلا يدفعها لعياله وروحه .

(٣) لقوله - عز وجل - : ﴿ لَا تُبْطِلُوا صَدَقَاتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى ... ﴾ [البقرة / ٢٦٤] .

(٤) أى يذهب إليهم عامل الصدقة .

(٥) لقوله ﷺ : « إياك وكرائم أموالهم » متفق عليه .

(٦) أى لا يعطى عوضاً عن عين الشيء : كمن أخرج مالا بدلاً من الماشية .

(٧) لقوله - عز وجل - : ﴿ لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ ... ﴾ .

[آل عمران / ٩٢]

(٨) لقوله ﷺ : « ... وَرَجُلٌ تَصَدَّقُ بِصَدَقَةٍ فَأَخْفَاهَا حَتَّى لَا تَعْلَمَ شِمَالُهُ مَا تُنْفِقُ بِهِ » .

متفق عليه .

(٩) والإخفاء أفضل سواء في المفروضة أو النافلة لا سيما إن قام توزيعها نفسه لعموم الأدلة

ولقوله ﷺ : « ... وَرَجُلٌ تَصَدَّقُ بِصَدَقَةٍ فَأَخْفَاهَا حَتَّى لَا تَعْلَمَ شِمَالُهُ مَا تُنْفِقُ بِهِ » متفق عليه .

(١٠) لقوله - عز وجل - : ﴿ ... مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ ... ﴾ [النساء / ١١]

والزكاة دين قائم لله - عز وجل - .

(١١) لقوله ﷺ : « ترد في فقرائهم » متفق عليه .

فالأحوج ، ويُستحبُّ للمصدق وللإمام الدعاء والصلاة على دافعها^(١) .
والكَلَامُ فِيهَا فِي سَبْعَةِ أَشْيَاءَ : على من تَجِبُ ؟ وفيَم تَجِبُ ؟ وفي
مقَادِير نُصْبِهَا ، ومقدار ما يخرج منها ، ولمن تُعْطَى ؟ وكم يُعْطَى منها ؟
ومتى تخرج ؟

فأَمَّا على من تجب ؟ فَعَلَى الْحُرِّ الْمُسْلِمِ كَانَ عَاقِلًا أَوْ مَجْنُونًا^(٢) ،
أَوْ ذَكَرًا أَوْ أُنْثَى ، أَوْ صَغِيرًا^(٣) ، أَوْ كَبِيرًا ، وَلَا تَجِبُ عَلَى كَافِرٍ لِأَنَّهَا طَهْرَةٌ
وَرِزْقَةٌ ، وَلَا تَجِبُ عَلَى عَبْدٍ ، وَلَا مِنْ فِيهِ شَعْبَةٌ رَقٌّ^(٤) .

وَأَمَّا فِيَم تَجِبُ ؟ فَالْأَمْوَالُ الْمَرْكَاتُ ثَمَانِيَةٌ : النُّقُودُ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ ،
وَالْحُلَى الْمَتَّخَذُ مِنْهُمَا لِلتِّجَارَةِ ، وَفِي مَعْنَاهُ النُّقَارُ وَالتَّبَرُّ^(٥) ، وَالْأَنْعَامُ وَهِيَ :
الْغَنَمُ وَالبَقَرُ وَالْإِبِلُ ، وَالْحُبُوبُ ، وَهِيَ : كُلُّ مَقْتَاةٍ مِنَ الْحُبُوبِ ، وَفِي مَعْنَاهَا
مَالُهُ زَيْتٌ مِنْهَا ، وَالشُّمَارُ ، وَهِيَ ثَلَاثَةٌ : تَمْرٌ وَزَيْبٌ وَزَيْتُونٌ ، وَالْعُرُوضُ
الْمَتَّخَذَةُ لِلتِّجَارَةِ ، وَالْمَعَادِنُ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ^(٦) ، وَالرِّكَازُ مِنْ دَفْنِ
الْجَاهِلِيَّةِ^(٧) .

(١) لدعاء النبي ﷺ لأبي أوفى عندما أتاه بالصدقة بقوله : « اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى آلِ أَبِي أَوْفَى »
متفق عليه .

(٢) ، (٣) ، (٤) ويجب ذلك على ولي الصبي والمجنون ، وأكده الشافعي بعموم الأحاديث الصحيحة
في إيجاب الزكاة مطلقاً .

(٤) كالمكاتب : أي من اتفق مع سيده على مال يقسطه له بطير حريته .

(٥) ومعنى ذلك ، أي أن الذهب والفضة إذا كانا غير مضروبين (كحلى النساء) فإيهما يكونان
من عروض التجارة لا من القدين ، وهو مذهب المالكية ، وذهب الحنفية والشافعية والحنابلة إلى أن
الذهب مضروب (كالريال والحنية) أو غير مضروب (كحلى النساء) لا يدخل في عروض التجارة .
(٦) وقد اقتصر مالك ، والشافعي من المعادن التي تجب فيها الزكاة على الذهب والفضة ،
وذهب أحمد ، وأبو حنيفة إلى أن المعدن كل ما يخرج من الأرض ولم يكن من حسنها ذهباً كان
أو غيره .

(٧) الرِّكَاز : الكنز من دفن الجاهلية ، وجعله الأحاف هو المعدن شيئاً واحداً ، وهو كل
ما وُجِدَ فِي الْأَرْضِ ، وَلَمْ يَكُنْ مِنْ جِنْسِهَا .

وأما مقادير نُصَبِهَا ، فنصاب الثُّقُود ، والمعادن من الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ
عِشْرُونَ دِينَاراً ذَهَباً^(١) ، أو مائتا دِرْهَمٍ فِضَّةً خالصتين^(٢) ؛ ونصابُ
العروض قيمتها من ذلك^(٣) .

ويخرجُ رُبْعُ العُشْرِ عن ذلك ، فما زادَ فبحسابه إلا النُدرة في المعدن
ففيها الخُمُسُ^(٤) .

ونصابُ الحُبُوبِ والشُّمَارِ^(٥) ، أن يرفع من كل نوع منها خمسة
أَوْشُقَ^(٦) ، حاشى البُرِّ^(٧) والشَّعِيرِ والسَّلْتِ^(٨) ، فإنه يجمع بَعْضُهُ إلى

(١) لقوله ﷺ : « فإذا كانت لك عشرون ديناراً وحال عليها الحول ففيها نصف دينار » رواه
أحمد وأبو داود وصححه البخاري .

والدينار = ٤,٢٥ حراماً إذا يكون النصاب = ٨٥ حراماً

(٢) لقوله ﷺ : « من كل أربعين درهماً درهم ، وليس في تسعين ومائة شيء ، فإذا بلغت
مائتين ففيها خمسة دراهم » رواه البخاري وأصحاب السنن .
الدراهم = ٢,٩٧٥ حراماً .

(٣) أى نصاب التجارة قيمة نصاب الذهب والفضة ، ودَهَتْ بعض الفقهاء إلى أن النصاب
المعتبر في ذلك وفي العملة الورقية هو الذهب نظراً لنزول ثمن الفضة ، وذهب اس حرم والشوكاني
وغيرهما إلى أنه لا ركة في عروض التجارة ، وقال الألباني . الزكاة على عروض التجارة بما لا دليل
عليه ، وانظر تمام المنة (ص ٣٦٣) .

(٤) لقوله ﷺ : « وفي الزكاز الخمس » متفق عليه .

(٥) اختلف العلماء في نوعية الحبوب والشمار التي تخرج منها الزكاة . والجمهور على أن الزكاة
تخرج مما أخرج منه النبي ﷺ وهي : « الحنطة (القمح) ، والشعير ، والثمر ، والزبيب » رواه الحاكم
والبيهقي ، ورجاله ثقات ، ومن الفواكه : العنب والتمر . وذهب البعض إلى أن ركة الأرض تخرج
من كل ما أبتت الأرض لا فرق بين نوع وآخر ، منهم أبو حنيفة .

(٦) لقوله ﷺ : « ليس فيما دون خمسة أَوْشُقَ صدقة » متفق عليه .

والأَوْشُق : ستون صاعاً ، والصاع : أربعة أمداد .

(٧) البُرُّ : القمح ، وانظر (الوسيط مادة : بر) .

(٨) السَّلْت : ضرب من الشعير ليس له قشر يشبه الحنطة ويكون بالمرور والحجاز .

انظر : (الوسيط مادة : سلت) .

بعض ، وكذلك القطاني ^(١) تجمع كلها على الصحيح من القولين ^(٢) .
ويخرج منها العُشْرُ إِنْ كَانَ بَعْلًا ^(٣) أَوْ يُسْقَى سَيِّحًا ^(٤) ، ونُصْفُ
العُشْرِ إِنْ كَانَ يُسْقَى بِالذَّلْوِ وَالسَّانِيَةِ ^(٥) .
وَأَمَّا الرِّكَازُ فيخرج الحُمُسُ من قليله وكثيره إِنْ كَانَ ذَهَبًا وَفِضَّةً ،
وَاخْتِلَفَ فِي غَيْرِهِمَا ^(٦) .

وَأَمَّا الْأَنْعَامُ فتختلفُ ، فَأَوَّلُ نُصْبِ الْعَنَمِ أَرْبَعُونَ ، وفيها شاةٌ جذعةٌ ،
أو ثنية ^(٧) إلى مائةٍ وعشرين ، فإذا زَادَتْ شاةً ففيها شاتان إلى مائتي شاةٍ ،
فإن زَادَتْ شاةً ففيها ثلاث شياهٍ ، ثُمَّ بعدها هذا في كل مائة شاة ^(٨) .
وَأَمَّا الْبَقَرُ فَأَوَّلُ نُصْبِهَا ثَلَاثُونَ ، وفيها تبيع جذع ^(٩) ، أو جذعةٌ ، وفي
أربعين مُسِنَّةً ^(١٠) ، وَأَوَّلُ نُصْبِ الْإِبِلِ خَمْسٌ ، وفيها شاةٌ ، وفي عشر شاتان ،
وفي خمس عشرة ثلاث ، وفي عشرين أربعٌ ، وفي خمس وعشرين بنت

(١) القطاني : وهي الفول ، والحمص ، والعدس ، والترمس .

(٢) وذلك لمعرفة كونها بلغت نصاباً أم لا .

(٣) نبات بعل : المرتفع الذي لا يسقيه إلا المطر ، وانظر (الوسيط مادة : بعل) .

(٤) سَيِّحًا : أى عن طريق الصب الطبيعي ، وانظر (الوسيط مادة : سحح) .

(٥) السَّانِيَةِ : وهي استخدام الإبل والقر في سقى الأرض . انظر : (القاموس المفهومي ص ١٨٥) .

(٦) تقدم الكلام عن ذلك .

(٧) الجذعة : تؤخذ من الضأن ، والثنية : تؤخذ من المعز .

(٨) فإن أصبحت إحدى وعشرين ومائة ففيها شاتان إلى مائتين ، وهكذا إن زادت على المائتين

شاة واحد ففيها ثلاث شياه إلى ثلاثمائة ، ثم بعد كل مائة شاة .

(٩) الجذع ، والجذعة : وهو ماله سنة أولها سنة ، وانظر المعنى في غريب المذهب (١٩٧/١) .

(١٠) مسنة : وهي مالها سنتان ، ولا شيء حتى تبلغ ستين ففيها تبعان ، وفي السبعين مُسِنَّةٌ ،

وتبيع ، وفي الثمانين مستان ، وفي التسعين ثلاثة أُنَاعٍ ، وهكذا كلما زادت .

انظر : المعنى في غريب المذهب (١٩٨/١) .

مخاض^(١) من الإبل ، فإن غُدمت فيها فابنُ لبون^(٢) ، وفي ستّ وثلاثين بنت لبون^(٣) ، وفي ستّ وأربعين حِقَّة^(٤) ، وفي إحدى وستين جذعة^(٥) ، وفي ستّ وسبعين بنتا لبون ، وفي إحدى وتسعين حِقَّتَانِ إلى مائة وعشرين فما زاد ، ففي كل أربعين بنت لبون ، وفي كل خمسين حِقَّة ، فإذا اجتمع عدد يتفق فيه أخذ السنين كان السَّاعِي مخيراً .

ولا زَكَاة في الأوقاص^(٦) ، وهي ما بين هذه الأعداد والنصب التي ذكرنا ، وهي ملغاة .

وأما لمن تُعْطَى الزَّكَاة ، فلثمانية أَصْنَاف ذَكَرَهُمُ اللهُ — عَزَّ وَجَلَّ — في كتابه العزيز ، فقال عَزَّ مِنْ قَائِلٍ : ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ ... ﴾ [التوبة / ٦٠] فإن أعطى زكاته لواحد من هذه الأصناف أَجْزَأَهُ ، وتخرج زكاة كُلِّ مالٍ منه ، عند تمام يُيس الحَبِّ ، أو الثَّمَر ، أو عُصْر الزَّيْت ، أو خُرُوج نِصَابٍ مِنَ الْمَعْدَن ، أو وجود الثَّدرة^(٧) ، أو بيع السِّلْع غير المدارة أو المقتناة بعد مُضَيِّ حَوْلٍ عليها أو على أصل المال المُشْتَرَاة به ، أو قَبْض شَيْءٍ مِنْ دِينِهِ قَلَّ أو كَثُرَ إذا كان بيده نِصَابٌ مَالٍ ، أو تَمَّ

(١) بنت مخاض : وهي التي لها سة ودخلت في الثانية . انظر : المعنى في غريب المذهب (١٩٣/١) .

(٢) فإن لم يجد ست مخاض فابن لبون : وهو الذي له سنتان ودخل في الثالثة . انظر : المعنى في غريب المذهب (١٩٤/١) .

(٣) بنت لبون : وهي التي لها سنتان ودخلت في الثالثة . انظر : المعنى في غريب المذهب (١٩٤/١) .

(٤) حِقَّة : وهي التي لها ثلاث سنين ودخلت في الرابعة . انظر : المعنى في غريب المذهب (١٩٤/١) .

(٥) جذعة : وهي التي لها أربع سنين ودخلت في الخامسة . انظر : المعنى في غريب المذهب (١٩٤/١) .

(٦) الأوقاص : جمع وقص ، وهي ما بين العريضتين قاله صاحب المعنى (١٩٦/١) ، وهو لا شيء فيه باتفاق العلماء ، وهو الثالث من كلامه ﷺ .

(٧) الثدرة : هي القطعة الخالصة من الذهب أو الفضة تكون في المعدن (الوسيط مادة : ندر) .

بما يَقْبِضُهُ نِصَاباً بعد مُضَيِّ الحَوْلِ على مِلْكِهِ أو مجيء السَّاعِي على الماشِيَةِ
بعد مُضَيِّ حَوْلِ لها أو لأصلها المتولدة عنه فى ملكه .

زَكَاةُ الْفِطْرِ^(١) وَهِيَ سُنَّةٌ :

وَفُضُولُهَا سَبْعَةٌ : عَلَى مَنْ تَجِبُ ؟ وَمَتَى تَجِبُ ؟ وَمَتَى تَخْرُجُ ؟ وَكَمْ
قَدَرُهَا ؟ وَلِمَنْ تُعْطَى ؟ وَكَمْ يُعْطَى مِنْهَا ؟

فَتَجِبُ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ وَاجِدٍ لَهَا ، كَبِيرٍ أَوْ صَغِيرٍ ، حُرٍّ أَوْ عَبْدٍ ، ذَكَرٍ
أَوْ أُنْثَى ، عَاقِلٍ أَوْ مُعْتَوِيٍّ ، غَنِيٍّ أَوْ فَقِيرٍ ، إِذَا قَدَّرَ عَلَيْهَا وَفَضَلَتْ عَنْ قُوَّتِهِ
وَقُوَّتِ عِيَالِهِ^(٢) ، وَإِنْ كَانَ مَنْ يَجُوزُ لَهُ أَخْذُهَا ، وَيَلْزَمُ الرَّجُلُ أَنْ يُؤَدِّيَهَا عَنْ
كُلِّ مَنْ تَلْزَمُهُ نَفَقَتُهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ، مِنْ قِرَاةٍ ، أَوْ زَوْجَةٍ ، أَوْ عَبْدٍ إِلَّا أَجِيرَهُ ،
أَوْ عَبْدَهُ الْكَافِرَ ، وَمَنْ لَهُ شَرِكٌ فِي عَبْدٍ أَدَّى مِنْهَا بِقَدْرِ شَرِكِهِ [فِيهِ]^(٣) .

وَتَجِبُ بِمَغِيبِ الشَّمْسِ آخِرَ يَوْمٍ مِنْ رَمَضَانَ ، وَقَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ مِنْ يَوْمِ
الْفِطْرِ ، وَقِيلَ : الْيَوْمُ كُلُّهُ مَحَلٌّ لِلْجُوبِ ، فَيَعْتَبَرُ ذَلِكَ فِيمَنْ وُلِدَ أَوْ مَاتَ
أَوْ أَسْلَمَ أَوْ بَيَعَ ، فَمَنْ [أَدْرَكَهُ]^(٤) وَقْتُ وَجُوبِهَا مِنْهُمْ لَزِمَتْهُ^(٥) .

وَيُسْتَحَبُّ إِخْرَاجُهَا قَبْلَ الْغَدْوِ إِلَى الْمَصَلَّى ، وَتَخْرُجُ مِنَ الْحُبُوبِ
الْمَعْتَادِ اقْتِيَاتِهَا فِي الْبَلَدِ الْمَخْرُجَةِ فِيهِ ، صَاعٌ عَنْ كُلِّ إِنْسَانٍ^(٦) ، وَتُدْفَعُ لِكُلِّ

(١) وهى الزكاة التى تجب بالفطر من رمضان .

(٢) وهو مذهب مالك والشافعى وأحمد ، وعند الأحناف لابد من ملك النصاب .

(٣) فى (ع) . لا توحيد هذه الكلمة .

(٤) فى (ع) : « أدركه » .

(٥) وهذا مذهب أحمد وإسحاق والشافعى فى الحديث ، وإحدى الروايتين عن مالك ، وقال
أبو حنيفة : إن وقت وجوبها طلوع الفجر من يوم العيد والجمهور على جوار تعجيل صدقة الفطر قبل
العيد يوم أو يومين .

(٦) لحديث ابن عمر - رضى الله عنهما - « فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَكَاةَ الْفِطْرِ مِنْ رَمَضَانَ
صَاعاً مِنْ تَمْرٍ أَوْ صَاعاً مِنْ شَعِيرٍ عَلَى الْعَبْدِ وَالْحُرِّ وَالذَّكَرِ وَالْأُنْثَى ، وَالصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ »
متفق عليه ، والصَّاعُ : أربعة أمداد .

فَقِيرٌ مُسْكِينٌ مُحْتَاجٌ إِلَيْهَا يَقْدَرُ عِيَالُهُ مِنْ كَثْرَةِ أَوْقَلَةٍ ؛ وَاسْتَحَبَّ بَعْضُ
الْعُلَمَاءِ أَنْ لَا يُعْطَى مِنْهَا أَحَدٌ أَكْثَرَ مِنْ زَكَاةِ إِنْسَانٍ .

وَالوَاجِبُ ، إِذَا كَانَ الْإِمَامُ عَدْلًا ، دَفَعَهَا إِلَيْهِ لِيَلِيَ تَفْرِقَتَهَا^(١) .

وَاللَّهُ تَعَالَى الْمَوْفِقُ لِلصَّوَابِ بِمَنْه .

* * *

(١) وَقَدْ أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى جَوَارِ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْ هَذِهِ الْأَنْوَاعِ الثَّلَاثَةِ .
فَعَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ : « حَزَنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ حُجَّةِ الْوَدَاعِ ، فَمِنَّا
مَنْ أَهْلُ بَعْقَرَةٍ ، وَمِنَّا مِنْ أَهْلِ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ ، وَمِنَّا مِنْ أَهْلِ الْحَجِّ » متفق عليه ، وَاخْتَلَفُوا فِي
أَفْضَلِهَا .

القَاعِدَةُ الْخَامِسَةُ

وَهِيَ

الْحُجُجُ

شَرْحُ الْقَاعِدَةِ الْخَامِسَةِ

وَهِيَ

الْحَجُّ (١)

وَهُوَ وَاجِبٌ مَرَّةً فِي الْعُمْرِ (٢) وَشُرُوطٌ وَجُوبُهُ [سِتَّةٌ] (٣) :

الإسلام ، أو بُلُوغُ الدَّعْوَةِ ، والعقلُ ، والحرِيَّةُ ، والبُلُوغُ ، وصِحَّةُ الْبَدَنِ ، والاستِطَاعَةُ عَلَى الْوُضُوءِ دُونَ مَانِعٍ وَلَا ضَرَرٍ (٤) .

وَأَزَكَائِهِ سِتَّةٌ :

النِّيَّةُ ، والإِحْرَامُ (٥) ، وَطَوَافُ الْإِفَاضَةِ (٦) ، وَالسَّعْيُ بَيْنَ الصَّفَا

(١) الْحَجُّ : القصد إلى الشيء المعظم .

وشرعاً : قصد البيت الحرام ، للتقرب إلى الله تعالى بأفعال مخصوصة ، في زمان محصور ، ومكان مخصوص من حج أو عمرة . انظر . (القاموس الفقهي ص ٧٧) .

(٢) لقوله ﷺ : « يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ عَلَيْكُمُ الْحَجَّ فَعَبَّجُوا ، فَقَالَ رَجُلٌ : أَكُلُّ عَامٍ يَأْتِي رَسُولَ اللَّهِ ؟ فَتَكْتُبُ حَتَّى قَالَهَا ثَلَاثًا ، ثُمَّ قَالَ ﷺ : لَوْ كُنْتُ : نَعَمْ لَوَجَّيْتُ وَلَمَّا اسْتَطَعْتُمْ ذَرُونِي مَا تَرَكْتُكُمْ ، ... » متفق عليه .

وقوله ﷺ : « الْحَجُّ مَرَّةً وَاحِدَةً فَمَنْ رَادَ فَهُوَ تَطَوُّعٌ » رواه أبو داود والسنائي وأحمد والحاكم وصححه .

(٣) فِي (ع) زِيَادَةٌ : « سِتَّةٌ » .

(٤) فَلَوْ كَانَ هُنَاكَ مَانِعٌ مِنْ انْعِدَامِ الْمَوَاصِلَاتِ أَوْ وُجُودِ عَدُوٍّ ، أَوْ قُطَاعِ طُرُقٍ يَذْهَبُونَ بِحَيَاةِ النَّاسِ فَلَا يَجِبُ الْحَجُّ ، وَكَذَلِكَ الْاسْتَطَاعَةُ الْمَادِيَّةُ لِلْقِيَامِ بِحَوَائِجِ الْحَجِّ ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ مَالًا سَقَطَ عَنْهُ فَرْضُ الْحَجِّ .

(٥) الْإِحْرَامُ : هَوْنِيَّةُ الدَّخُولِ فِي التَّسْلُكِ (الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ) . انظر : (القاموس الفقهي ص ٨٥) .

(٦) طَوَافُ الْإِفَاضَةِ : طَوَافُ يَوْمِ الْحَرِّ ، يَصْرِفُ الْحَاجُّ مِنْ مَنَى فَيْطُوفُ ، وَيَعُودُ .

انظر : (القاموس الفقهي ص ٢٩٢) .

والمَرْوَةَ^(١)، والوقوف بعرفة وقت الحَجِّ^(٢)، واختُلِفَ في جَمْرَةِ
العَقَبَةِ^(٣).

وَالْحَجُّ عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرِبٍ^(٤):

إفرادُ الحَجِّ وحدَهُ عندَ الإحرام، وهو أفضلها، وقرانه مع العُمْرة معاً،
والتَّمَتُّع، وهو أن يَتَمَتَّعَ غير المكي في أَشْهُرِ الحَجِّ الثلاثة: شَوَّال والشَّهْرَيْنِ
اللَّذَيْنِ بعده، ثم يَجِلُّ ويحج من عامه.

ولا يكون مُتَمَتِّعاً إِلَّا بِشُرُوطٍ ستَّةٍ: أن لا يكون مكيّاً^(٥)، وأن يجمع
بين العُمْرة والحَجِّ في عام واحدٍ في سَفَرٍ واحدٍ، وتكون العُمْرة مقدَّمةً،
ويأتى بها أو يبعثها في أَشْهُرِ الحَجِّ، ويُحْرَمَ بالحج بعد الإحلال منها.
وعلى القارنِ غير المكيِّ والمتَمَتِّعِ الهَدْيَ^(٦) يَنْحَرُهُ بمَنَى بعد الفَجْرِ يَوْمَ
النَّحْرِ إنْ وَقَفَهُ بِعَرَفَةَ وإِلَّا نَحَرَهُ بِمَكَّةَ، فإن لم [يَجِدْ]^(٧) صَامَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي
الحَجِّ وَسَبْعَةَ فِي أَهْلِهِ إِذَا رَجَعَ^(٨).

(١) السَّعْيُ: المشى بين الصُّمَّا والمروة، وانظر (القاموس الفقهي ص ١٧٣).

(٢) الوقوف بعرفة: وذلك من بعد طهر يوم تاسع دى الحجة إلى فجر اليوم العاشر.

(٣) ذهب الجمهور إلى أن زُمِيَ الجَمَارَ واجب، وليس بركن، ومن تركه فعليه دم.

معن جابر - رضی اللہ عنہ - قال: «رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَزُمِي الْجَمْرَةَ عَلَى رَاحِلَتِهِ يَوْمَ النَّحْرِ»
رواه مسلم والسنائي وأحمد.

(٤) أضرب: أنواع.

(٥) لقوله - عَزَّ وَجَلَّ - : ﴿... ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ
الْحَرَامِ...﴾ [البقرة/ ١٩٦]، واحتلفوا في من هم حاضرو المسجد الحرام.

(٦) وأقله شاة؛ لقوله ﷺ: «الشَّاةُ تَجْزِي» رواه البخاري، ولقوله ﷺ: «فمن تمتع في هذه
الأيام فعليه دم أو صوم» رواه البخاري.

(٧) في (ع): «يحلده».

(٨) لقوله - عَزَّ وَجَلَّ - : ﴿... فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا
رَجَعْتُمْ...﴾ [البقرة/ ١٩٦].

وَسُنَّتُهُ خَمْسُونَ سُنَّةً :

وقد سردناها على نَسَقِ الْحَجِّ من الإِحْرَامِ إلى تمامه لتعلم كيفيته مع ذكرنا لفَرَائِضِ الْحَجِّ وأَزْكَانِهِ الْمُتَقَدِّمَةِ أَثْنَاءَ ذَلِكَ .

فَأَوَّلُهَا أَنْ يُحْرِمَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ الثَّلَاثَةِ ^(١) ، والإِحْرَامِ مِنَ الْمِيقَاتِ ^(٢) نفسه لا قبله ولا بعده ^(٣) .

وَالْمَوَاقِيتُ خَمْسَةٌ :

ذو الحليفة لأهل المَدِينَةِ ^(٤) ، وَقَرْنٌ ^(٥) لأهل نَجْدٍ ، والجحفة ^(٦) لأهل الشَّامِ ومِصْرَ والمَغْرِبِ ، وَيَلْمَلَمَ ^(٧) لأهل الْيَمَنِ ، وذات عرق ^(٨) لأهل الْعِرَاقِ ومن وراءَهُمْ ، ومن منزله وراء المِيقَاتِ إلى مَكَّةَ فَيُحْرِمُ من منزله ، وأهل مَكَّةَ من مَكَّةَ ، وعلى متعدي المِيقَاتِ دون إِحْرَامِ دَمٍ ^(٩) .

(١) وذهب ابن عباس وابن عمر وجابر والشافعي وابن حريز - رضى الله عنهم - إلى أنه لا يصح أن يحرم أحد إلا في أشهر الحج الثلاثة وهي : شوال ، ودو القعدة ، وعشر من دى الحجة ، وذهب الأحناف ومالك وأحمد إلى أنه يصح مع الكراهة .

(٢) المواقيت : جمع مِيقَاتٍ ، وهي : مَوَاقِيتُ رَمَايَةِ وَمَكَايَةِ ، فالزُّمَانِيَّةُ : هي الأوقات التي لا يصح شئ من أعمال الحج إلا فيها ، والمَكَائِيَّةُ : هي الأماكن التي يُحْرَمُ منها من يريد الحج أو العمرة ، وانظر الفقه على المداهب (٦٣٧ ، ٦٣٩) .

(٣) قال ابن المنذر . أجمع أهل العلم على أن من أحرم قبل المِيقَاتِ أنه محرم ، وهل يكره ؟ قبل : نعم .

(٤) ذو الحليفة : موضع بينه وبين مكة ٤٥٠ كيلومتر يقع في شمالها ، فقه السنة (٦٥٢/١) .

(٥) قرن المنازل : وهو جبل شرقي مكة يطل على عرفات ، فقه السنة (٦٥٢/١) .

(٦) الجحفة : موضع في الشمال العربي من مكة ، بينه وبينها ١٨٧ كيلومتر

فقه السنة (٦٥٢/١) .

(٧) يللمل : جبل يقع جنوب مكة ، بينه وبينها ٥٤ كيلومتر ، فقه السنة (٦٥٢/١) .

(٨) ذات عرق : موضع في الشمال الشرقي لمكة ، بينه وبينها ٩٤ كيلومتر .

(٩) وذهب المالكية إلى ذلك متى مرَّ بمِيقَاتِهِ ، وإن أمكنه الرجوع إليه ، وذهب الشافعية والحنابلة

إليه إن لم يمكنه الرجوع إليه ، والأحناف قالوا : إن لم يحده غيره يجب عليه دم .

والغسل عند الإحرام^(١)، والتَّجَرُّد من المَخِيط^(٢)، والخفاف للرجال^(٣)، وماله حارك من الثَّعال [يَسْتُرُ بَعْضُ الْقَدَمِ^(٤)] ^(٥)، وكشف الرأس والوجه للرجل، والوجه [وحده] ^(٦) للمرأة^(٧)، ثُمَّ أَنْ يُحْرَمَ إِثْرَ صَلَاتِهِ، والأفضلُ أَنْ تكونَ نَافِلَةً^(٨)، فَيَتَوَى بِقَلْبِهِ حِجَّةً أَوْ عُمْرَةً، ثُمَّ التَّلْبِيَّةُ^(٩)، وذلك إِذَا اسْتَوَتْ بِهِ الرَّاحِلَةُ، أَوْ أَخَذَ فِي الْمَشْيِ إِنْ كَانَ رَاجِعًا، رَافِعًا بِهَا صَوْتَهُ^(١٠) من غير إسراف [وَيَلْبِي^(١١)] فِي أَذْيَارِ الصَّلَوَاتِ، وَعِنْدَ كُلِّ شَرَفٍ، وَعِنْدَ اجْتِمَاعِ الرِّفَاقِ، وَبِالْمَسَاجِدِ، وَبِمَسْجِدِ مَنَى، وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، إِلَّا أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ عِنْدَ دُخُولِهِ لِلطَّوَافِ الْأَوَّلِ أَنْ يَقْطَعَهَا حَتَّى يَتِمَّ

(١) قال ابن عمر - رضي الله عنهما - « من السنة أن يغتسل إذا أراد الإحرام ... » رواه البزار والدارقطني والحاكم وصححه، « ولأمره ﷺ للحائض والثَّمَسَاءُ أَنْ تَغْتَسِلَ » رواه أبو داود والترمذي وحسنه، فالظاهر من ناب أولى .

(٢) « لفعله ﷺ ذلك ولبس الإزار والرداء » رواه البخاري .

(٣) وللمرأة كذلك لقول عائشة - رضى الله عنها - : « رَحَّصَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِلنِّسَاءِ فِي الْحَفَيْنِ » رواه أبو داود .

(٤) في (ح) : « يسد بعض قدمه بالقدم » .

(٥) أحرار الملكية والشافعية والأحناف الثَّغَلِينَ، « وَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِقَطْعِ مَا فَوْقَ الْكَفَّيْنِ مِنَ الْحُفِّ » متفق عليه وهو مذهب الجمهور .

(٦) في (ح) : لا توحد هذه الكلمة .

(٧) وتكشف اليدين كذلك لقول ابن عمر - رضي الله عنهما - « نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ النِّسَاءَ فِي إِخْرَازِهِنَّ عَنِ الْقَفَازِينَ وَالْثَّقَابِ »، والقفاز (ما يلبس في اليد) رواه أبو داود والحاكم .

(٨) « كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَرْكَعُ بِذِي الْحَلِيفَةِ رَكَعَتَيْنِ » رواه مسلم .

(٩) لقوله ﷺ : « مَنْ حَجَّ مِنْكُمْ فَلْيَهْلُ فِي حِجِّهِ » رواه أحمد وابن حبان، وقال الشافعي وأحمد : إنها شئنة، وقال الأحناف : إنها شرط لا يصح الإحرام بغيرها، ومشهور مذهب مالك : إلى أنها واحدة يلزم تركها دم .

(١٠) لقوله ﷺ : « جَاءَنِي حَبْرِيلُ فَقَالَ : مُرْ أَصْحَابَكَ فَلْيَرَفَعُوا أَصْوَاتَهُمْ بِالتَّلْبِيَةِ .. » رواه ابن ماجه وأحمد وابن خزيمة والحاكم وصححه .

(١١) في (ع) : لا توحد هذه الكلمة .

سَعْيِهِ بَيْنَ الصُّفَا وَالْمَرَوَةِ ، وَيَقْطَعُهَا الْحَاجُّ بَعْدَ الزَّوَالِ مِنْ يَوْمِ عَرَفَةَ ^(١) ، وَعِنْدَ الزَّوْاحِ إِلَى الْمَوْقِفِ ، وَيَقْطَعُهَا الْمُعْتِمِرُ إِذَا دَخَلَ أَوَائِلَ الْحَرَمِ إِنْ كَانَ إِحْرَامُهُ مِنَ الْمِيقَاتِ ^(٢) ، وَإِنْ كَانَ إِحْرَامُهُ مِنَ التَّنْعِيمِ ^(٣) وَنَحْوَهُ يَدْخُلُ بَيوت مكة .
وهي : « لَبَّيْكَ ، اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ ، لَا شَرِيكَ لَكَ ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنَّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكَ . لَا شَرِيكَ لَكَ » ^(٤) ، ثُمَّ الْغُسْلُ لِدُخُولِ مَكَّةَ ^(٥) دُونَ تَذَلُّكِ ^(٦) ، ثُمَّ طَوَافُ الْقُدُومِ لغيرِ الْمَكِّي ^(٧) ، فَيَبْدَأُ عِنْدَ دُخُولِ الْمَسْجِدِ بِاسْتِلامِ الْحَجَرِ بِفِيهِ . ثُمَّ يَجْعَلُ الْبَيْتَ عَنْ يَسَارِهِ ، وَيَطُوفُ خَارِجَ الْحَجَرِ سَبْعَةَ أَشْوَاطٍ ، ثَلَاثَةً مِنْهَا خَبِيبٌ ، وَأَرْبَعَةً مَشْيٌ ^(٨) ، وَلَيْسَ ذَلِكَ عَلَى النِّسَاءِ ^(٩) ، وَلَا فِي غَيْرِ طَوَافِ الْقُدُومِ .

- (١) وهو مذهب مالك ، الذي عمِلَ إليه . « أَنَّهُ يَبْدَأُ مِنَ الْإِحْرَامِ حَتَّى رَمَى حِمْرَةَ الْعُقْبَةِ يَوْمَ النَّحْرِ بِأَوَّلِ حِصَاةٍ ، ثُمَّ يَقْطَعُهَا ، فَإِنَّ السِّيَّحَةَ لَمْ يَرُ يُلَى حَتَّى بَلَغَ الْجُمُرَةَ » متفق عليه
(٢) « كَانَ السِّيَّحَةُ يُنْفِيسُكَ عَنْ الثَّلْبِيَّةِ فِي الْعُمْرَةِ إِذَا اسْتَلَمَ الْحَجَرِ » رواه الترمذى وحسنه والعميل عليه عدد أكثر أهل العلم .
(٣) قيل . « مِنَ الْحِرَاءَةِ أَوِ التَّنْعِيمِ » .
(٤) متفق عليه ، رواه البخارى (١٧٠/٢ ، ٢٠٩/٧) ، ومسلم (١٩ . ٢٠ . ٢١) ، وأبو داود (١٨١٢ ، ١٨١٣) ، والترمذى (٨٢٥) ، والسنائى (١٥٩/٥) ، وابن ماجه (٢٩/٥) وغيرهم .
(٥) لقول ابن عمر - رضى الله عنهما - . « مَنِ الشُّنَّةُ أَلْ يَعْتَسِلُ إِذَا أَرَادَ الْإِحْرَامَ ، وَإِذَا إِرَادَ دُخُولَ مَكَّةَ » رواه الزوار والدارقطنى والحاكم وصححه .
(٦) ذهب المالكية إلى جعل الدَّلْكَ (وهو حك الحلد أو مسحه باليد وغيرها) من فرائض الغسل .
(٧) طَوَافُ الْقُدُومِ : وَيُسَمَّى « طَوَافُ التَّحِيَّةِ » لِأَنَّهُ تَحِيَّةُ الْبَيْتِ ، وَتَحِيَّةُ الدَّخُولِ ، لِأَنَّهُ دُخُولُ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ يَقْتَضِي التَّحِيَّةَ ، وَتَحِيَّةُ الطَّوَافِ ... وَهَذَا الطَّوَافُ لَيْسَ بِرُكْنٍ وَلَا وَاحِبٍ ، وَإِنَّمَا سُنةٌ (قاموس الحج والعمرة ص ١٥٨) .
وقال ابن رشد فى بداية المجتهد (٣٤٤/١) : « وَأَحْمَعُوا عَلَى أَنَّ الْمَكِّيَ لَيْسَ عَلَيْهِ إِلَّا طَوَافُ الْإِفَاضَةِ ، كَمَا أَحْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ عَلَى الْمُعْتِمِرِ إِلَّا طَوَافُ الْقُدُومِ » .
(٨) لقول جابر . « حَتَّى إِذَا أَتَى الْبَيْتَ مَعَهُ اسْتَلَمَ الرُّكْنَ فَرَمَلَ (فوق المشى ودون القدوم ومع هر الكتفين) ثَلَاثًا ، وَمَتْنَى أَرْبَعًا ، ثُمَّ نَفَذَ إِلَى مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ » رواه مسلم .
(٩) وبه قال ابن رشد فى بداية المجتهد (٣٤٠/١) ، ولقول ابن عمر - رضى الله عنهما - .
« لَيْسَ عَلَى النِّسَاءِ سَعْيٌ (رَمَلٌ) بِالْبَيْتِ وَلَا بَيْنَ الصُّفَا وَالْمَرَوَةِ » رواه البيهقى

ويشترط في الطَّواف من طَهَارَةِ الْحَدَثِ وَالْحَبَثِ^(١)، وَشَرِّ الْعَوْرَةِ^(٢)، وَالْمُؤَالَاةِ مَا يَشْتَرُطُ فِي الصَّلَاةِ إِلَّا التَّفْرِيقَ الْيَسِيرَ^(٣)؛ وَإِذَا قَامَتْ عَلَيْهِ صَلَاةٌ فَيُصَلِّيُهَا وَيُنِي^(٤)، ثُمَّ صَلَاةٌ رَكَعَتَيْنِ^(٥)، ثُمَّ يَسْتَلِمُ الْحَجَرَ، ثُمَّ الْأَخْذَ فِي السَّعْيِ، فَيَبْدَأُ بِالصَّفَا فَيُصْعِدُ^(٦) عَلَيْهَا حَتَّى يَرَى الْبَيْتَ وَيُهَلِّلُ وَيُكَبِّرُ وَيَدْعُو، ثُمَّ يَنْحَدِرُ مَاشِياً إِلَى الْمَرْوَةِ، فَإِذَا ظَهَرَ عَلَيْهَا^(٧) فَعَلَ مِثْلَ ذَلِكَ حَتَّى يُكْمَلَ سَبْعَةُ أَشْوَاطٍ فِي ذِهَابِهِ وَرُجُوعِهِ وَيَخْتَمُ بِالْمَرْوَةِ.

وَهَاهُنَا يَتِمُّ عَمَلُ الْمُعْتَمِرِ^(٨)، وَيَخْلُقُ، فَأَمَّا الْحَاجُّ، فَإِذَا تَمَّ سَعْيُهُ فَعَلَيْهِ الْخُرُوجُ إِلَى مَتْنِ يَوْمِ التَّرْوِيَةِ^(٩)، وَهُوَ الثَّامِنُ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ، ثُمَّ الْجَمْعُ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ بِعَرَفَةَ يَوْمَ التَّاسِعِ، ثُمَّ الْوُقُوفُ [بِسَفْحِ]^(١٠) جَبَلِهَا مِنْ^(١١) حِينَئِذٍ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ^(١٢) بِالتَّزَامِ التَّهْلِيلِ وَالتَّكْبِيرِ وَالدُّعَاءِ

(١) لقوله ﷺ: «الطَّوافُ صَلَاةٌ...» رواه ابن خزيمة وابن السكن.

(٢) لقوله ﷺ: «... وَلَا يَطُوفُ بِالْبَيْتِ عَرِيَانٌ» متفق عليه.

(٣) وهذا مذهب مالك وأحمد، وذهبت الحنفية والشافعية: إلى أنَّ المِوَالَاةَ شُئْنٌ فَلَا يَطُلُ الطَّوْفُ إِذَا كَانَ التَّفْرِيقُ كَثِيراً بِلَا عُذْرٍ، وَخَالَفَ الْمَالِكِيَّةُ وَالْحَنَابِلَةُ.

(٤) فعن ابن عمر - رضي الله عنهما - «أَنَّهُ كَانَ يَطُوفُ بِالْبَيْتِ، فَأُتِيَتْهُ الصَّلَاةُ فَصَلَّى مَعَ الْقَوْمِ، ثُمَّ قَامَ، فَبَنَى (أَكْمَلَ) عَلَى مَا مَضَى مِنْ طَوَافِهِ».

(٥) «لَثَبَوْتُهُ عَنْهُ ﷺ ذَلِكَ» رواه مسلم.

(٦)، (٧) لَا يَشْتَرُطُ لَصْحَةُ السَّعْيِ أَنْ يَرْقَى عَلَى الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَلَكِنْ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَسْتَوْعِبَ مَا بَيْنَهُمَا، فَيَلْصِقَ قَدَمَهُ بِهِمَا فِي الذَّهَابِ وَالْإِيَابِ، فَإِنْ تَرَكَ شَيْئاً لَمْ يَجْزِهِ حَتَّى يَأْتِيَ بِهِ، وَالصُّعُودَ وَالدُّعَاءَ وَالتَّهْلِيلَ مَعَ اسْتِقْبَالِ الْبَيْتِ مِنَ الْمُسْتَحْبَاتِ، وَكَذَلِكَ السَّعْيُ وَالْمَشْيُ.

(٨) لِأَنَّ الْعُمْرَةَ أَرْكَانُهَا ثَلَاثَةٌ: الْإِحْرَامُ، وَالطَّوْفُ، وَالسَّعْيُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ.

(٩) وَكَانَ الْحَسَنُ يَحْرَجُ إِلَى مَتْنِ قَبْلِ يَوْمِ التَّرْوِيَةِ يَوْمَ أُوْيُومِينَ وَكَرِهَهُ مَالِكٌ، وَكَذَلِكَ الْإِقَامَةُ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ بِمَكَّةَ حَتَّى يَمْسَى، إِلَّا إِنْ أَدْرَكَهُ وَقْتُ الْجُمُعَةِ مَكَّةَ، ثُمَّ الْمَيْتَ بِمَتْنِ اقْتِدَاءِ الْبَلْبِيِّ ﷺ.

(١٠) فِي (ح): «بِسَفْحِ». (١١) لقوله ﷺ: «الْحَجُّ عَرَفَةُ» رواه أصحاب السنن.

(١٢) هَذَا مَذْهَبُ الْمَالِكِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ: أَنَّ مَدَّةَ الْوُقُوفِ إِلَى اللَّيْلِ ثُنَّةٌ، وَيَرَى جُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ: أَنَّ الْوُقُوفَ مِنْ زَوَالِ الْيَوْمِ التَّاسِعِ إِلَى طُلُوعِ الْمَجَرِّ.

راكباً^(١) ، ثم الدَّفْعَ بدفع الإمام لا قبله إلى مُزْدَلِفَةَ^(٢) ، والجمع بها بين العشاءين ، والمبيت بها ، وإتيان المشعر الحرام بعد صَلَاة الصُّبْحِ بها^(٣) ، والدُّعَاء بعده ، والتَّكْبِير والتَّهْلِيل ، ثُمَّ الرَّحِيل منه بدفع الإمام قبل الإسفار^(٤) ، والهَزْوَلَة إذا مرَّ بطن مُحَسِّرٍ ، ثم رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ من أسفلها ضَحَى من ذلك اليوم^(٥) راكباً كما أتى ، وهي سبع حَصَيَاتٍ يُكَبِّرُ^(٦) مع كُلِّ حَصَاةٍ ، ثُمَّ نَحَرَ الْهَدْيَ^(٧) لِمَنْ سَاقَهَا قِيَاماً بعد أن تشعر^(٨) وتقلد^(٩) من موضع الإحرام ، ينحرُ منها ما وقف به بعَرَفَةَ بمنى وما لم يُوقِفْ به بها فبمكة^(١٠) ، وبعد رَمَى جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ حَلَّ لِلْمُحْرِمِ كُلِّ شَيْءٍ حَظَرَ عَلَيْهِ غير الصَّيْدِ^(١١)

(١) لقوله ﷺ : « حَيْرُ الدُّعَاءِ دُعَاءُ يَوْمِ عَرَفَةَ » رواه الترمذى وأحمد .
(٢) ، (٣) ، (٤) « فقد أتى ﷺ الْمُزْدَلِفَةَ ، فجمع بين المغرب والعشاء » رواه مسلم ، وهو شدة بإجماع العلماء .

وعن حابر - رضى الله عنه - : « أَنَّهُ ﷺ لَمَّا أَتَى الْمُزْدَلِفَةَ صَلَّى الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ ، ثُمَّ اصْطَبَحَ حَتَّى طَلَعَ الْفَجْرُ فَصَلَّى الْفَجْرَ ، ثُمَّ رَكَبَ الْقَصْوَاءَ حَتَّى أَتَى الْمَشْعَرَ الْحَرَامَ ، لَمْ يَرُلْ رَاقِئاً حَتَّى أُسْفِرَ حَدًّا » رواه مسلم .

(٥) من طلوع الشمس إلى الزوال (وقت صلاة الظهر) .
(٦) يقول . « الله أكبر مع كل حصاة لقوله ﷺ ذلك » رواه مسلم .
وقال ابن حجر : « أجمعوا على أن من لم يُكَبِّرْ لاشيء عليه » .
(٧) الهدى : ما يهدى إلى الحرم من العم (الإبل ، والقر ، والماشية) .
انظر : (الوسيط مادة - هدى) .
(٨) الإشعار : أن يقطع في ساقها (الإبل) يَتَبَضَّعُ (مشروط) وبحوه حتى يسيل الدم ،
فيكون ذلك علامة أنها هدى لله تعالى ، وانظر الزاهر وتهذيب اللغة (٢٩١/١) .
(٩) التقليد : هو أن يعلق في عُقْبِ الْهَدْيِ قطعة من حلد وغيره ليعلم أنه هدى .
انظر . القاموس الفقهى (ص ٣٠٨) .

(١٠) لقوله ﷺ « كل مئى مسحر ، وكل مُزْدَلِفَة موقف ، وكل فحاح مكة طريق ،
ومسحر » رواه أبو داود وإس ماجه .

(١١) لقوله - عَزَّ وَجَلَّ - : ﴿ ... وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دَفَنْتُمْ حُرْمًا ... ﴾ [المائدة / ٩٦] .

وَالنِّسَاء^(١) وَالطَّبِيب^(٢)، ثُمَّ الْحَلَّاقُ أَوْ التَّقْصِيرُ^(٣)، ثُمَّ الرَّجُوعُ إِثْرَ ذَلِكَ إِلَى مَكَّةَ لِلطَّوَّافِ الْوَاجِبِ عَلَى هَيْئَةِ طَوَّافِ الْقُدُومِ الْأَوَّلِ الَّذِي ذَكَرْنَا^(٤)، وَيَرْكِعُ بَعْدَهُ رَكْعَتَيْنِ^(٥) إِلَّا أَنَّهُ لَا يَرْمِلُ^(٦) فِيهِ، وَعَلَى مَنْ جَاءَ عَرَفَةَ مُرَاهِقاً فَلَمْ يَطْفُ طَوَّافِ الْقُدُومِ وَلَا سَعَى، أَنْ يَسْعَى بِإِثْرِ طَوَّافِ الْإِفَاضَةِ كَمَا تَقْدُمُ، وَبَعْدَ طَوَّافِ الْإِفَاضَةِ يَحِلُّ الْمُحْرَمُ وَيُبَاحُ لَهُ كُلُّ مَا مُنِعَ مِنْهُ^(٧)، ثُمَّ الرَّجُوعُ مِنْ يَوْمِهِ إِلَى مَنَى، وَالْمَبِيتُ بِهَا أَيَّامَ التَّشْرِيقِ، وَرَمَى الثَّلَاثَةِ الْأَيَّامِ ثَلَاثَ جَمَرَاتٍ بَعْدَ الزَّوَالِ وَقَبْلَ الصَّلَاةِ وَفِي كُلِّ يَوْمٍ، كُلَّ جَمْرَةٍ بِسَبْعِ خَصِيَّاتٍ يُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ، وَيَقِفُ لِلدُّعَاءِ فِي الْجَمْرَتَيْنِ الْأُخْرَيَيْنِ دُونَ الْأُولَى، [وَرَمِيَهُمَا]^(٨) مِنْ أَعْلَاهَا، ثُمَّ النَّفَرُ إِلَى مَكَّةَ إِثْرَ آخِرِ جَمْرَةٍ مِنْهَا فِي الْيَوْمِ الرَّابِعِ، مِنْ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ قَبْلَ صَلَاةِ الظُّهْرِ، فَيُصَلِّي فِي الطَّرِيقِ، وَلِلْمَتَعَجِّلِ النَّفَرِ قَبْلَ هَذَا يَوْمٍ، ثُمَّ طَوَّافِ الْوَدَاعِ بِمَكَّةَ لِغَيْرِ الْمَكِيِّ عَلَى الصِّفَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ. وَسُنَّتُهُ اتِّصَالُهُ بِالسَّفَرِ، فَمَنْ أَقَامَ بَعْدَهُ أَعَادَهُ.

وَمِنْ سُنَنِ الْحَجِّ :

الْعُمْرَةُ، وَقِيلَ : وَاجِبَةٌ، مِنْ سُنَنِهِ : التَّسْلُكُ [فِيهِ بِلْدَم] ^(٩).

(١) وَقَدْ أَتَى عَلَى، وَعَمِرَ وَأَنُوهِرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - مَنْ أَصَابَ مِنْ أَهْلِهِ (جَامِع) وَهُوَ مُحْرَمٌ بِالْحَجِّ فَقَالُوا : « يَنْمِدَانُ لَوْحَهُمَا، حَتَّى يَقْصِيَا حَجَّهُمَا، ثُمَّ عَلَيْهِمَا حَجٌّ قَابِلٌ وَالْهَدْيُ ». (٢) لِقَوْلِهِ ﷺ : « الْحَاجُّ الشَّعِثُ (الَّذِي لَا يَهْتَمُّ بِشَعْرِهِ)، النَّفْلُ (غَيْرُ الْمُتَعَطِّرِ) » رَوَاهُ الْبِزَارُ سِدِّدٌ صَحِيحٌ.

(٣) لِقَوْلِهِ - عَزَّ وَجَلَّ - ﴿... لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ مُحَلِّقِينَ زُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ لَا تَخَافُونَ...﴾ [الْفَتْحُ / ٢٧] أَيْ إِمَّا أَنْ يَحْلُقَ الشَّعْرَ كُلَّهُ أَوْ بَعْضَ مِنْهُ، وَهُوَ التَّقْصِيرُ.

(٤) وَهُوَ طَوَّافُ الْإِفَاضَةِ، وَهُوَ رُكْنُ لِقَوْلِهِ - عَزَّ وَجَلَّ - ﴿... وَلْيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ [الْحَجَّ / ٢٩].

(٥) تَقْدِمُ دَلِيلُهُ (ص ٤٦).

(٦) الرَّمْلُ. الْهَرُولَةُ، وَهِيَ أَسْرَعُ مِنَ الْمَتْنِ مَعَ تَقَارُبِ الْخَطِ، وَانْظُرْ (الْوَسِيطُ مَادَّةُ : رَمَلٌ).

(٧) حَتَّى وَطِئَ السَّاءَ. (٨) فِي (ع) « وَرَمِيَهَا ».

(٩) فِي (ح) : لَا تَوْجِدُ هَذِهِ الْكَلِمَةَ.

وَمُسْتَحَبَّاتُهُ وَفَضَائِلُهُ خَمْسٌ وَعِشْرُونَ فَضِيلَةً :

الإفراد به دُونَ التَّمَتُّع والقران^(١) ، والاقتصار فى عقده من حَجٍّ أو عُمْرة على النَّيَّةِ دُونَ نَظَرٍ ، والإحرام فى البَيَاض^(٢) ، وَصَلَاةَ نَافِلَةٍ قبله^(٣) ، وأن يكون أَشْعَثَ أَغْبَر رَتَّ الهَيْعَةِ^(٤) ، وأن يدخُل مكة من كدَاء بأعلاها ، وَيَخْرُج من كدى بأسفلها ، وأن يكون وَقُوفه وجميع عمله فيه على طَهَازَةٍ ، إِلَّا الطَّوَافَ فَإِنَّهُ شَرَطٌ فى صِحَّتِهِ ، وأن يَغْتَسِلَ لِلْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ وَمُزْدَلِفَةَ ، وَلِلطَّوَافِ بِالْبَيْتِ ، ولكن كلُّ غُسْلٍ بعد غُسْلِ الإحرام من هذه إنما هو صَبَّ المَاءِ دُونَ تَدْلُكٍ ، وَالْحَبَّ^(٥) فى بَطْنِ الْمَسِيلِ فى السَّعَى ، وَرُكُوعَ الطَّوَافِ عِنْدَ الْمَقَامِ ، والدُّعَاءِ عِنْدَهُ ، والإكثار من ذِكْرِ اللَّهِ تَعَالَى ، والدُّعَاءِ وَالتَّكْبِيرِ أَيَّامَ الْحَجِّ وفى مشاهدته ، وَتَعْجِيلِ طَوَافِ الْإِفَاضَةِ يوم النَّحْرِ ، وَالتَّلْبِيَةِ على كل شرف^(٦) ، وعند مجتمع الرِّفَاقِ ، وَأَذْبَارِ الصَّلَوَاتِ ، وفى الْمَسَاجِدِ ، وَالْقَصْدَ عِنْدَ دُخُولِ مَكَّةَ إِلَى الْبَيْتِ دُونَ التَّغْرِيجِ^(٧) على غيره ، وأن يَدْخُلَ من بابِ بَنِي شَيْبَةَ ، وَاسْتِلَامِ الْحَجَرِ كُلَّمَا مَرَّ بِهِ فى الطَّوَافِ إِنْ قَدَّرَ وَإِلَّا وَضَعَتْ عَلَيْهِ الْيَدَ وَوَضَعَتْ عَلَى الْقَمِّ^(٨) ، وَوَضَعَ الْيَدَ

(١) هذا ما ذهب إليه المالكية والأحناف . إلى أن القران أفضل من التمتع ، والإفراد والتمتع أفضل من الإفراد ، وذهب الشافعية . إلى أن الإفراد والتمتع أفضل من القران ، وذهب الحنابلة . إلى أن التمتع أفضل من القران والإفراد وهذا هو الأسهل على الناس .

(٢) لقوله ﷺ فى النهى عن بعض أنواع اللباس : « ولا ثوباً مشئ ورَس (ست أصغر يصغ به » متفق عليه .

(٣) قال ابن عمر (رضى الله عنهما) . كان النبی ﷺ يركع بذى الحليفة ركعتين رواه مسلم .

(٤) لقوله ﷺ . « الحاح الشَّعَثِ (من يترك رأسه بدون تمشيط) ، الثَّقْلُ (تارك الطيب) » .

(٥) الحب . وهو سرعة المشى مع تقارب الخطى ، ويكون بين الميلىن الأحصيرين الموضوعين على حافتي الوادى القديم الذى حَبَّت فيه هاجر . انظر : (القاموس الفقهي ص ١١١) .

(٦) التَّلْبِيَةُ : أن يقول الحاج « لبيك اللهم لبيك ، لبيك لا شريك لك لبيك ، إنا الحمد ، والنعمة ، لك والمُلْكُ لا شريك لك لبيك » . انظر : (القاموس الفقهي ص ٣٢٨) .

(٧) التعريج : أى الصعود والذهاب ، وانظر (الوسيط مادة عرج) .

(٨) أى قَمْلَةً .

على الزُكْن اليماني كذلك ، ومن لم يَقْدِر على شيءٍ من هذا أشارَ بيده وكَبَّرَ ومَضَى ، والحلاقُ للرجال دُونَ التَّقْصِيرِ إِلَّا بمن لبد ، فيلزمه الحلاق^(١) ، والحجَّ ماشياً لمن قَدَّرَ عليه ، وقيل : الركوب أفضل ، وتولى نَحْرَ هَدْيِهِ بيده^(٢) ، وزيارة قبر رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وشرف وكرم^(٣) .

وَمَخْطُورَاتُهُ خَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ أَيْضاً :

لبسُ المَخِيْطِ^(٤) للرجال ، ولبسُ البرانس^(٥) والعَمَائِمِ والقِلَانِسِ^(٦) ، وَتَغْطِيَةُ رَأْسِهِ ووجْهِهِ ، ولبسُ الخُفَيْنِ^(٧) ، والجَرْمُوقَيْنِ^(٨) ، وما في معنَاهُمَا مَّا هو أخْفَضُ مِنْهُمَا مع القُدْرَةِ على النِّعْلَيْنِ ، ولبسُ القُفَّازَيْنِ^(٩) ، وَهَذَا للرجال^(١٠) .

وَأَمَّا النِّسَاءُ فَلَا تُتَمَنَعُ الْمَرْأَةُ إِلَّا مِنْ سَتْرِ وَجْهِهَا وَيَدَيْهَا ، فَهُوَ إِحْرَامُهَا ،

(١) لقوله ﷺ : « رَحِمَ اللَّهُ الْمُحَلِّقَيْنِ ثَلَاثًا » ، تم قال : « رَحِمَ اللَّهُ الْمُقْصِّرَيْنِ » متفق عليه

(٢) لفعله ﷺ ذلك ، فإن لم يكن يحسن الذبح تولاه غيره .

(٣) لينال شرف الصلاة فيه ، ولقوله ﷺ : « صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا أَفْضَلُ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيمَا سِوَاهُ إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ » رواه مسلم ، وقوله ﷺ : « لَا تُشَدُّ الرِّجَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ : الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ ، وَمَسْجِدِي هَذَا ، وَالْمَسْجِدَ الْأَقْصَى » رواه أبو داود .

(٤) المَخِيْطُ : مالمس على قدر العضو ، وانظر فقه السنة (٦٧٣/١) .

(٥) البرنس . كل ثوب رأسه منه ، وانظر (الوسيط مادة : برنس) .

(٦) القِلَانِسُ : الطقيرة ، وانظر (الوسيط مادة : قلنس) .

(٧) الخُفَيْنِ : وهو شيء يلبس في الرجل ، كالتعل ، غير أنه رقيق ويعطى الكعبين انظر . . الوسيط مادة : خفف) .

(٨) الجرْمُوقَيْنِ : الخف القصير ، وانظر (الوسيط مادة : حرق) .

(٩) القُفَّازَيْنِ : الجواثي (الحورب) ، وانظر (الوسيط مادة : قفز) .

(١٠) لقوله ﷺ : « لَا يَلْبَسُ الْمُحْرَمُ : الْقَمِيصُ ، وَلَا الْعِمَامَةُ ، وَلَا الْبِرْنَسُ ، وَلَا الشَّرَاوِيلُ ، وَلَا ثَوْبًا مَشَتْ زَرْسٌ (نَبَتْ أَصْفَرُ يَصْبِغُ بِهِ) ، وَلَا رَعْفَرَانٌ ، وَلَا الْخَفَيْنِ إِلَّا أَلَا يَجِدُ تَغْلِيْنِ فَلْيَقْطَعْهُمَا حَتَّى يَكُونَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ » متفق عليه .

وليس المصْبُوغ بالزَّعْفَرَان والورس^(١)، وَحَلَقَ سَعَرُ الرَّأْسِ، وَسَائِرُ الْجَسَدِ،
أَوْ نَتَفَهَ أَوْ قَصَّه، وَقَصَّ الْأَطْفَارَ، وَاسْتَعْمَالَ الطَّيِّبِ، أَوْ مَسَّه، وَإِزَالَةَ
الشَّعْثِ عَنْ رَأْسِهِ أَوْ بَدَنِهِ بَدْهْنِهِ أَوْ تَرْجِيلِهِ^(٢)، أَوْ غَسَلَ دَرَنِيهِ^(٣)، وَقَتْلَ
القَمَلِ^(٤)، وَقَتْلَ الصَّبِيِّ، وَصَيْدِهِ^(٥)، وَإِمْسَاكَه إِنْ صَادَ غَيْرُهُ، وَالْأَكْلَ مِنْ
صَيْدٍ حَلَالٍ صَيْدٌ مِنْ أَجْلِ الْحَرَامِ^(٦)، وَأَمَّا صَيْدُ الْحَرَمِ أَوْ صَيْدُ الْحَرَمِ فَغَيْرُ
ذَكَى لَا يُؤْكَلُ، وَالِاسْتِمْنَاءُ، وَالِإِيلَاجُ، وَعَقْدُ التُّكَاحِ لِنَفْسِهِ أَوْ لغيرِهِ،
وَالْخِطْبَةُ لَهُ^(٧)، وَالْكُحْلُ لِلْمَرْأَةِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ طَيِّبٌ، وَاخْتِلَافٌ فِي
الرَّجُلِ^(٨)، وَالِاخْتِضَابُ بِالْحَنَاءِ فِي الرَّأْسِ وَالْيَدَيْنِ وَالرُّجُلَيْنِ^(٩)، وَطَرَحَ
الْقِرَادَ وَشَبَّهَهُ عَنْ بَعِيرِهِ^(١٠).

وَمَكْرُوهَاتُهُ خَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ أَيْضاً :

الإِحْرَامُ قَبْلَ أَشْهُرِ الْحَجِّ وَقَبْلَ الْمِيقَاتِ^(١١)، وَالِإِكْتَارُ مِنَ التَّلْبِيَةِ،
وَرَفْعُ الصَّوْتِ بِهَا فِي الْمَسَاجِدِ لَكِنْ يُشْمِعُ نَفْسَهُ وَمَنْ يَلِيهِ إِلَّا الْمَسْجِدَ

(١) الزُّورَس . بَيْتٌ أَصْفَرُ يَصْبُغُ بِهِ ، وَلَهُ رِيحٌ طَيِّبٌ ، وَانْظُرْ (الوَسِيطُ مَادَّةُ : وَرْس) .

(٢) التَّرْجِيلُ : التَّسْرِيحُ ، وَالتَّمْشِيطُ ، وَانْظُرْ (الوَسِيطُ مَادَّةُ : رَجُل) .

(٣) الدَّرْنُ . الدَّرَنُ . وَكَانَ الصَّحَابَةُ يَغْتَسِلُونَ ، وَلَا شَيْءَ فِي ذَلِكَ .

انْظُرْ (الوَسِيطُ مَادَّةُ : دَرْن) .

(٤) أَحَازَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَعَطَاءٌ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - « قَتْلَ الْقَمَلِ ، وَالْقِرَادَ عَنِ الْبَعِيرِ » .

(٥) تَقْدِمُ الْكَلَامُ عَلَيْهِ .

(٦) لِقَوْلِهِ ﷺ فِي صَيْدِ أَبِي قَتَادَةَ الَّذِي صَادَهُ قَبْلَ أَنْ يُحْرَمَ . « أَسْكَمَ أَحَدُ أَمْرِهِ أَنْ يَحْمِلَ عَلَيْهَا
أَوْ أُشَارَ إِلَيْهَا ؟ قَالُوا . لَا . قَالَ . فَكُلُوا مَا بَقِيَ مِنْ لَحْمِهَا » مَتَّقٍ عَلَيْهِ .

(٧) لِقَوْلِهِ ﷺ . « لَا يَكُحُّ الْحَرَمَ ، وَلَا يُكُحُّ ، وَلَا يَحْطُبُ » رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

(٨) وَأَجَارَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - لِلتَّداوَى ، وَدَهَبَ الْحَامِلَةَ وَالشَّافِعِيَّةَ وَالْأَحْمَدَ .
إِلَى حِوَارِهِ لِلتَّداوَى أَوَّلَ الزَّيَةِ مَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ طَيِّبٌ .

(٩) أَحَارَ الشَّافِعِيَّةُ الْحِضَابَ لِلرَّجُلِ فِي جَمِيعِ الْجَسَدِ مَا عَدَا الْيَدَيْنِ وَالرُّجُلَيْنِ ، وَأَمَّا الْحَامِلَةُ

فَأَحَارُوهَا مَا عَدَا الرَّأْسَ .

(١٠) تَقْدِمُ الْكَلَامُ عَنْ ذَلِكَ فِي (٤) . (١١) تَقْدِمُ الْكَلَامُ عَنْ ذَلِكَ (ص ١٣٣)

الحرام ، ومسجد متى فيرفع بها صوته كما يرفعه في غيرهما من المواضع ^(١) ، وليس المعصفر ، والتلبية في السعي وفي الطواف ^(٢) ، وقراءة القرآن فيه ^(٣) ، وكثرة الكلام ^(٤) ، وشرب الماء إلا لمضطراً ، وتغطية ما فوق الذقن ^(٥) ، وشتم الطيب ^(٦) ، ودخول الحمام ^(٧) ، وشتم الرياح ، أو غسل اليد به ، وغمس الرأس في الماء ، ومحادثة النساء ، ورفث القول ^(٨) ، وأكل ما فيه طيب ، والحجامة ^(٩) ، والتظلل في غير بيت ولا خباء ^(١٠) ، والسجود على الحجر الأسود ، وتقبيل اليد إذا وضعت عليه أو على الركن اليماني ، بل توضع على القم من غير تقبيل ^(١١) ، والمبيت بمزدلفة في بطن محسر ^(١٢) ، والوقوف بعرفة في جبالها ، لكن في سفح الجبل ،

(١) هذا قول مالك ، والجمهور على جوار رفع الصوت مطلقاً للأحاديث التي ذكرناها آنفاً .
(٢) واستحبها الجمهور حتى الحرة ، لفعله ﷺ .
(٣) لا بأس بقراءة القرآن لأنه ذكر لقوله ﷺ : « حمل الطواف بالبيت ... لإقامة ذكر الله » رواه أبو داود

(٤) ويُسْتَحْت التَّكْبِير ، والتَّهْلِيل ، والتَّسْبِيح لفعله ﷺ وأمره بذلك رواه مسلم .
(٥) أجاز الشافعي ، وطائوس ذلك مع تغطية الوجه عامة من الثَّيَّار والرَّمَاد أو عند هَيْحَان الرِّيح .

(٦) يُحَاح شَم مَا لَا يُنْت لِلطَّيْب ، كالتفاح والسَّفْرَجَل .
(٧) ورد عن أبي أيوب أنه كان يدخل الحمام ويتعسل فيه ، وهو قول ابن عباس ، قال حار .
« يتعسل المحرم ويعسل توبه » .

(٨) لقوله - عَزَّ وَجَلَّ - : ﴿ ... فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ ... ﴾ [البقرة / ١٩٧] .

(٩) قال النووي : إذا أراد المحرم الحجامة لغير حاجة ، فإن تَضَمَّنَتْ قطع شعر فهي حرام ، لقطع الشعر ، وإن لم تتضمنه جارت عند الجمهور وكرهها مالك .

(١٠) التظلل جائز كله ، لعمل عمر - رضى الله عنه - فيما رواه ابن أبي شيبه ، وفعله أسامة ابن زيد وبلال رواه مسلم .

(١١) أى تقبيل بغير صوت .

(١٢) لقوله ﷺ . « كل مُزْدَلِفَةٌ مَوْقِفٌ ، وارفَعُوا عَنْ مُحَسَّرٍ » رواه أحمد ورحاله موثقون ، ولفعله ﷺ .

إِلَّا بطن غُرنة^(١)، فلا يُوقَف فيه^(٢)، والدَّفْع من المشعر الحرام عند الإسفار وبعده، لكن قبله^(٣) إِلَّا للضعفة والنساء، والرَّمى بخصى قد رمى به^(٤)، ورُكُوب المحامل فيه دون الرجال^(٥).

وَأَحْكَامُ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ إِذَا فُسِدَا بِوَطْءٍ أَوْ إِنْزَالٍ [أَوْ فَوَاتٍ] :
أَوْ نَقْصِ رُكْنٍ مِنْ أَرْكَانِهَا أَوْ فَرَضٍ مِنْ فُرُوضِ الْحَجِّ أَوْ سُنَّةٍ
مِنْ سُنَنِهَا ثَمَانِيَّةٌ أَحْكَامٌ :

الثَّمَادَى عَلَى الْعَمَلِ ، وَالْقَضَاءُ لِمَا أُسْقِطَ ، وَالتَّحْلُلُ مِنْ فَائِهِ ،
وَالْإِعَادَةُ ، وَالتَّكْمِيلُ ، وَالْهَدْيُ ، وَالْجَزَاءُ ، وَالْفِدْيَةُ ، فَيَجِبُ [بِفْسَادِهِمَا]^(٦)
الْمُضَى عَلَى [عَمَلِهِمَا وَإِتْمَامِهِمَا]^(٧) [٨] ، وَالتَّحْلُلُ بِالْعُمْرَةِ لِمَنْ فَاتَهُ الْحَجُّ ،
وإِعَادَتُهُمَا بَعْدُ فِي أَوْقَاتِهِمَا ، كَانَا تَطَوُّعاً أَوْ فَرَضاً ، إِلَّا الْمُحْصِرُ^(٩) بَعْدُ
فَلْيَتَحَلَّلْ مِنْ إِحْرَامِهِ ، وَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ وَلَا دَمَ^(١٠) ، وَالتَّفْرِيقُ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ

(١) غُرْنَةُ - مالبون بعد الرءاء - : هي موضع بين مئى وعرفات ورد رطبه ، وفي لغة : بصمتين ، وتصغيرها : عريمة ، وبها سميت القبيلة ، والنسبة إليها غُرْمِي .

المصاحح المنير ص ١٥٤ (المراجع) ، وفي (ح) « بطن عرفة » .

(٢) وهو قول الجمهور ، وقيل فيه إجماع

(٣) فعله ﷺ . « فلم يزل واقفاً حتى أسمر حذاً » رواه مسلم .

(٤) ويحور الرَّمى بخصى أخذ من الرَّمى مع الكراهة عند الحنفية والشافعية وأحمد ، وذهب

اس حزم إلى الحوار بدون كراهة لعدم ثبوت ما يهئ عن ذلك

(٥) لأناس به وخاصة في هذه الأيام التي لا يستطيع الرجال دخول الحرم .

(٦) في (ع) « بمسأدا » . (٧) في (ع) « عملها وإتمامها » .

(٨) لقول عمر ، وعلى ، وأبي هريرة - رضى الله عنهم - لمن وطء روجه في الحج « يفدان

لوجههما حتى يقضيا حجهما » .

(٩) الإحصار : المسع ، وقال الجمهور : يكون من كل حاس يحس الحاج عن البيت عدو

كان ، أم مرض يزيد بالانتقال والحركة ، أو الخوف ، أو صياح الفقة .

(١٠) هذا قول مالك ، والجمهور . على أنه يذبح ما يتيسر من الهدى لقوله - عَزَّ وَجَلَّ -

﴿ ... فَإِنْ أُخْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ... ﴾ [البقرة/ ١٩٦] .

تَنْكِيلًا لهما في القضاء من حين يحرم إلى تمامه ، إذا كانا قد أَفْسَدَاهُ بوطء ، وقضاء ما نسي أو ترك منه من سُنَنهما أو فُرُوض الحجِّ ممَّا لم يفتِّ وقته ^(١) ، أو نقصُ حدٍّ من حدود ذلك ، وكذلك في اختلال أركانه ، كترك الطَّواف ، أو شَوَاطِيف منه ، أو من السَّعى ، أو الطَّواف مُتَكَسِّئًا ^(٢) ، أو على غير وضوء ^(٣) ، أو على سَقَائِفِ المسجد دُونَ زحام اضطرُّه إليها ، فإنه يرجع فيفعله على ما يجب ، فإن لم يذكُر ذلك حتى يرجع إلى بلاده فيرجع إلى مكة على إحرامه ، ويقض ما فاتهُ ، ويقض ما أَفْسَدَهُ ، ويلزم الهدى لفساد ^(٤) الحجِّ وفواته ، بدنة ، وكذلك للمُحصر بمرض ^(٥) مع التَّمادى على أحكامه حتى يحجَّ أو يَعْتَمِر ، وكذلك يلزم الهدى من تمتع أو قرن ^(٦) .

والهدى هُنا شاة ^(١) ، وكذلك كُلٌّ من ترك سُنةً من واجباتِ سُنَنِهِ ومؤكِّداتها كمتعدِّى الميقات دُونَ إحرام ، وترك الرَّمى حتى فات وقته ، وترك التَّزول بمُرْدَلَفَةٍ ، وترك ركعتي الطَّواف الواجب حتى رَجَعَ إلى بلاده ، أو التَّلْبِيَةِ جُمْلَةً ، أو طَوَافِ الْقُدُومِ لغير المراهق ، أو تَقْدِيمِ الْحَلْقِ على رَمَى جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ ، أو دُخُولِ مَكَّةِ حَلَالًا ، أو ترك طَوَافِ الْإِقَاضَةِ أو بعضه حتى خَرَجَتْ أَشْهُرُ الْحَجِّ ^(٨) ؛ فمن لم يجد الهدى من هؤلاءِ كلهم مِّنْ كان

(١) كمن تجاور الميقات ولم يحرم ، فعليه أن يرجع إليه عند بعضهم .

(٢) أى معكسًا كمن يطوف والحجر على يمينه أو نظهره .

(٣) ذهب أكثر أهل العلم إلى القول بعدم وجوب الطَّهارة في بعض أفعال الحج ، كالسَّعى مثلاً ، والأفضل الطَّهارة لما فيه من ذكر والى ﷺ كره الذكر على غير وضوء أو طهارة روى ذلك في الصحيح (٤) لقول عمر ، وعلى ، وأبى هريرة - رضى الله عنهم - لمن وطء زوجته في الحج ، تم عليهما

حج قابل والهدى

(٥) فى (ح) « فرض » .

(٦) لقوله - عَزَّ وَحَلَّ - : ﴿ . . . فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ . . . ﴾ [البقرة / ١٩٦] .

(٧) وأقله شاة والزَّيادة لمن شاء .

(٨) وذلك على خلاف فى وجوب الهدى فى بعض هذه السنن ، وانظر الفقه على المذاهب

(٦٣٩ / ١ - ٦٥١) .

قد لزمه الدَّم قبل عمل الحج ، كمتعدى الميقات والقارن والمتمتع وشبهه ، فليصُم عشرة أيَّام ، ثلاثة في الحج آخرها آخر أيَّام التشريق ، وسبعة بعدها^(١) ، ومن عداهم صاموها متى شاءوا^(٢) .

وأما الجزاء فلقتل الصَّيْد وأكله ، كما قال الله — عَزَّ وَجَلَّ — : ﴿ ... فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قُتِلَ مِنَ النَّعَمِ ... ﴾ [المائدة/ ٩٥]^(٣) ، ينحر بمنى إن وَقَفَ به بعرفة وإلا فبمكة^(٤) ، أو قِيَمَةَ الصَّيْد طَعَاماً ، أو صِيَامَ يَوْمٍ عن كل مد^(٥) .

وأما الفدية فلزوال الأذى ، من حَلَقَ الرَّأْسَ^(٦) ، ولبس المَخِيْطِ ، والخُفِّ^(٧) ، ومسَّ الطَّيْبِ ، ونحو هذا ممَّا مُنِعَ منه المُحْرَمُ ، كما قال الله تعالى : ﴿ ... ففِدْيَةٌ مِّنْ صِيَامٍ ... ﴾ [البقرة/ ١٩٦] ، وذلك سِتَّةَ أَيَّامٍ^(٨) ، « أو صدقة » ، وذلك إطعام سِتَّةِ مَسَاكِينَ مدان لكل مِسْكِينٍ ، أو نُشْكٍ ، وذلك شاةٌ تخرج حيث كانت من البلاد .
والله الموفق للصَّواب .

(١) لقوله - عَزَّ وَجَلَّ - ﴿ ... فَمَنْ لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ ﴾ [البقرة/ ١٩٦] .

(٢) على خلاف يطول ذكره .

(٣) لقوله - عَزَّ وَجَلَّ - : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ ... ﴾ إلى قوله ﴿ ... وَاللَّهُ عَزِيزٌ ذُو انْتِقَامٍ ﴾ [المائدة/ ٩٥] .

(٤) لقوله ﷺ : « كل منى محرر ... وكل فحاح مكة طريق منحر » رواه أبو داود وابن ماجة .
(٥) أى يقدر تمن هذا الصَّيْد ، ثم يشتري تمه طعام ، فإن لم يجد يصوم يوماً عن كل مد من هذا الطعام المقدر ، والمد هو نصف قدح ، وقيل عن كل نصف صاع يوم ، والصَّاع أربعة أمداد .

(٦) لقوله - عَزَّ وَجَلَّ - : ﴿ ... فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضاً أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ ... ﴾ [البقرة/ ١٩٦] .

(٧) يحور لس الحفنين بعد قطعهما إلى أسمل الكعبين لقوله ﷺ : « ولا الحفنين إلا ألا يحد نعلين فليقطعهما حتى يكونا أسفل الكعبين » متفق عليه

(٨) قيل : ثلاثة أيام لما أخرجه البخارى عن كعب بن عجرة قال : حملتُ إلى النسي ﷺ ، =

هذِهِ وَفَقْنَا اللَّهَ وَإِيَّاكَ ، قَوَاعِدَ الْإِسْلَامِ الَّتِي مِنْ جِوَادِ قَاعِدَةٍ مِنْهَا فَهُوَ كَافِرٌ حَلَالُ الدِّمِّ ، خَارِجٌ مِنْ جَمَلَةِ الْمُسْلِمِينَ ^(١) .

فَأَمَّا مَنْ تَرَكَهَا تَهَاوُنًا وَاسْتِخْفَافًا مَعَ اعْتِرَافِهِ بِوُجُوبِهَا ، فَإِنَّ تَرْكَ اللَّعْظِ بِالشَّهَادَتَيْنِ وَلَمْ يَقْلُهَا [وَلَا ^(٢)] مَرَّةً فِي عُمُرِهِ فَهُوَ كَافِرٌ يُقْتَلُ ، وَلَوْ قَالَ مَعَ ذَلِكَ : إِنِّي أَقْرَ بِصَحَّتِهَا ، وَأَوْمِنُ بِمُقْتَضَاهَا .

وَأَمَّا الصَّلَاةُ فَيُقْتَلُ تَارِكُهَا إِذَا قَالَ : لَا أَصَلِّيُهَا ، أَوْ قَالَ : أَصَلِّيُهَا وَلَمْ يُصَلِّ ، قُتِلَ حَدًّا لَا كُفْرًا ^(٣) ، عَلَى الصَّحِيحِ ، وَقَدْ قِيلَ : يُقْتَلُ كُفْرًا ^(٤) ، وَإِنْ كَانَ مُعْتَرِفًا بِوُجُوبِهَا ^(٥) .

وَأَمَّا الزَّكَاةُ فَتُؤْخَذُ مِنْهُ كَرَاهًا إِنْ مَنَعَهَا ، فَإِنْ امْتَنَعَ فَهُوَ عَلَى ذَلِكَ وَقُوَّتِلَ إِنْ كَانَتْ لَهُ مَنَعَةٌ حَتَّى يُؤَدِّيَهَا أَوْ تُؤْخَذَ مِنْهُ ، وَعَلَى الْمُسْلِمِينَ مُحَارَبَتُهُ مَعَ الْإِمَامِ .

وَأَمَّا الصَّوْمُ فَمَنْ تَرَكَهُ مُتَهَاوِنًا أَدَبَ وَبُلُغَ فِي عُقُوبَتِهِ ، وَحَبَسَ عَلَى التَّوَصُّلِ إِلَى انْتِهَاكِهِ بِمَا قَدَّرَ عَلَيْهِ .

وَأَمَّا الْحَجُّ فَمَنْ تَرَكَهُ بَعْدَ الْإِسْطَاعَةِ عَلَيْهِ زُجْرٌ وَوُعُظٌ وَوَبُخٌ ، لَكُونَهُ مُوسِعَ الْوَقْتِ .

= وَالْقَمَلُ يَشَارُ عَلَى وَجْهِهِ فَقَالَ ﷺ : « مَا كُنْتُ أَرَى أَنَّ الْجَهْدَ بَلَغَ بِكَ هَذَا ، أَمَا تَجِدُ شَاةً ؟ قُلْتُ : لَا ، قَالَ : ضُمِّ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ أَوْ أَطْعَمَ سِتَّةَ مَسَاكِينَ ، لِكُلِّ مَسْكِينٍ بَصْفٌ صَاعٌ مِنْ طَعَامٍ وَاحِلِقُ رَأْسُكَ » .

(١) لِأَنَّهَا مِنَ الْأَشْيَاءِ الَّتِي عَلِمَتْ بِالضَّرُورَةِ لَا يَكْرَاهُ مَكْرًا ، وَلَا يَجْهَلُهَا حَاحِلًا .

(٢) فِي (ع) « وَلَوْ » .

(٣) قَتْلُ حَدًّا : أَيْ بِإِقَامَةِ الْحَدِّ عَلَيْهِ بِسَبِّ تَرْكِهَا ، وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ مُسْلِمٌ .

انظر (شرح مسلم ٤٢٩/١ ، وَبَيْلُ الْأَوْطَارِ ٧/٢) .

(٤) قَتْلُ كُفْرًا . أَيْ قَتْلُ كَافِرًا ، لِأَنَّهُ حَرَجٌ مِنَ الْمِلَّةِ بِإِنْكَارِهَا ، وَحَرَاءُ الْخَارِجِ (الْمُرْتَدِّ عَنِ الدِّينِ) كُفْرًا ، وَانظر (شرح مسلم ٤٢٩/١ ، وَبَيْلُ الْأَوْطَارِ ٧/٢) .

(٥) اِحْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ خِلَافًا عَرِيضًا فِي حُكْمِ تَارِكِ الصَّلَاةِ ، وَقَدْ أُفْرِدَ لَهَا ابْنُ الْقَيِّمِ رِسَالَةً خَاصَّةً فَانظرها ، وَانظر كَلَامَ النَّوَوِيِّ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ (٤٢٩/١) ، وَبَيْلُ الْأَوْطَارِ (٧/٢) .

وَذَهَبَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ إِلَى أَنَّ مَنْ تَرَكَ شَيْئاً مِنْ هَذِهِ الْقَوَاعِدِ وَإِنْ اعْتَرَفَ بِوُجُوبِهِ فَإِنَّهُ كَافِرٌ يُقْتَلُ كَتَارِكِ الصَّلَاةِ ، وَلَمْ يَحْتَلَفُوا فِي كُفْرِ جَاهِدِ وَجُوبِهَا ، وَلَا قِتْلِهِ .

وَاللَّهُ تَعَالَى يَعْصِمُنَا أَجْمَعِينَ مِنَ الزَّلَلِ وَالْخَطَلِ ، وَيُوفِّقُنَا لِسَدِيدِ الْقَوْلِ وَالْعَمَلِ بِمَنْهَ لَا إِلَهَ غَيْرُهُ ، وَلَا رَبَّ سِوَاهُ ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ نَبِيِّهِ الْمُبْطَقِيِّ [وَأَلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ] ^(١) ، [وَحَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ] ^(٢) .

* * *

(١) فِي (ع) : « وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا »

(٢) فِي (ح) : لَا تَوْجَدُ هَذِهِ الْعَارَةَ .

أهم المصّادر والمراجع

م	اللقب	تاريخ الوفاة	اسم الكتاب
١	أبو داود	٢٧٥ هـ	سنن أبو داود: دار إحياء التراث - بيروت .
٢	ابن ماجه	٢٧٥ هـ	سنن ابن ماجه : دار الحديث - القاهرة .
٣	الترمذى	٢٧٩ هـ	سنن الترمذى : طبع مصطفى البابى الحلبى - القاهرة .
٤	النسائى	٣٠٣ هـ	سنن النسائى : مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب .
٥	ابن خزيمة	٣١١ هـ	صحيح ابن خزيمة : المكتب الإسلامى - عمان .
٦	أحمد بن حنبل	٣٤١ هـ	مسند الإمام أحمد : دار الكتب العلمية - بيروت .
٧	الطبرانى	٣٦٠ هـ	المعجم الكبير: البيان العربى - القاهرة .
٨	ابن منده	٣٩٥ هـ	الإيمان : دار الكتب العلمية - بيروت .
٩	الحاكم	٤٠٥ هـ	المستدرک : دار المعرفة - بيروت .
١٠	أبو نعيم	٤٣٠ هـ	الحلية : دار الكتب العلمية - بيروت .
١١	ابن حزم	٤٥٦ هـ	المحلى : دار الآفاق الجديدة - بيروت .
١٢	البيهقى	٤٥٨ هـ	السنن الكبرى : دار الكتب العلمية - بيروت .
			* شعب الإيمان : دار الكتب العلمية - بيروت .

م	اللقب	تاريخ الوفاة	اسم الكتاب
١٣	ابن عبد البر	٤٦٣ هـ	التمهيد : مكتبة فضالة الحمديّة - المغرب .
١٤	ابن بشكوال	٥٧٨ هـ	الصلة : الدار المصرية للتأليف .
١٥	ابن رشد	٥٩٥ هـ	بداية المجتهد : دار المعرفة - بيروت .
١٦	الجزري	٦٠٣ هـ	اللباب : مكتب المثني - بغداد .
١٧	ابن قدامة	٦٢٠ هـ	المغني : دار الكتاب العربي - بيروت .
١٨	ياقوت الحموي	٦٢٦ هـ	معجم البلدان : دار الكتب العلمية - بيروت .
١٩	ابن باطيش	٦٥٥ هـ	المغني في الأنباء عن غريب المذهب : المكتبة التجارية - مكة .
٢٠	النوى	٦٧٦ هـ	شرح صحيح مسلم : دار القلم - بيروت . * تهذيب الأسماء واللغات : دار الكتب العلمية - بيروت .
٢١	ابن خلكان	٦٨١ هـ	وفيات الأعيان .
٢٢	ابن منظور	٧١١ هـ	لسان العرب : دار المعارف - القاهرة .
٢٣	ابن تيمية	٧٢٨ هـ	مجموع الفتاوى : مكتبة ابن تيمية - القاهرة .
٢٤	البغدادي	٧٣٩ هـ	مرصد الاطلاع : دار الجيل - بيروت .
٢٥	ابن بلبان	٧٣٩ هـ	الإحسان بتقريب صحيح ابن حبان : دار الكتب العلمية - بيروت .
٢٦	الذهبي	٧٤٦ هـ	تذكرة الحفاظ : دار الكتب العلمية - بيروت . * العبر : مطبعة حكومة الكويت .

م	اللقب	تاريخ الوفاة	اسم الكتاب
			سير أعلام النبلاء : مؤسسة الرسالة - بيروت .
٢٧	ابن القيم	٧٥١ هـ	زاد الميعاد : مؤسسة الرسالة - بيروت .
٢٨		٧٧٤ هـ	مدارج السالكين : السنة المحمدية . تفسير ابن كثير : دار القلم - بيروت . البداية والنهاية : مكتبة المعارف - بيروت .
٢٩	ابن أبي العز	٧٩٢ هـ	شرح العقيدة الطحاوية : المكتب الإسلامي - عمان .
٣٠	ابن فرحون	٧٩٩ هـ	الديباج : القاهرة .
٣١	ابن حجر	٨٥٢ هـ	فتح الباري : المطبعة السلفية - القاهرة .
٣٢	ابن تغري بردى	٨٧٤ هـ	* الإصابة : دار الكتب العلمية - بيروت . النجوم الزاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة .
٣٣	السيوطي	٩١١ هـ	طبقات المفسرين : دار الكتب العلمية - بيروت .
٣٤	ابن العماد	١٠٨٩ هـ	شذرات الذهب : دار المسير - بيروت .
٣٥	الشوكاني	١٢٥٠ هـ	السييل الجرار : لجنة إحياء التراث الإسلامي - القاهرة .
٣٥	حسن خان	١٣٠٧ هـ	* نيل الأوطار : مكتبة الكليات الأزهرية . قطف الثمر : دار الكتب السلفية - القاهرة .

* * *

مَرَّاجَع حَدِيثَة مَرْتَبَة أْبْجَدِيًّا

- ١ - تمام المنه : للألباني ، المكتب الإسلامي - عمان .
- ٢ - صفة صلاة النبي ﷺ : للألباني ، المكتب الإسلامي - عمان .
- ٣ - فقه السنة : لسيد سابق ، دار الكتاب العربي - بيروت .
- ٤ - الفقه على المذاهب الأربعة : لعبد الرحمن الجزيري - دار إحياء التراث العربي - بيروت .
- ٥ - القاموس الفقهي : لسعدى أبو حبيب ، إدارة القرآن والعلوم الإسلامية - باكستان .
- ٦ - الموجز فى أصول الفقه : لمحمد عبيد الله الأشعري ، دار السلام - القاهرة .

* * *

فهرسُ الموضوعاتِ

الصفحة	الموضوع
٥	مقدمة
١٣	مقدمة المحقق
١٧	ترجمة القاضي عياض
٢٣	الصفحة الأولى من المخطوطة
٢٥	الصفحة الأخيرة من المخطوطة
٢٧	الإعلام بحدود وقواعد الإسلام

القاعدة الأولى

الشهادتان

٣٣	واجباتها
٣٥	مستحباتها
٣٧	العشر المحقق وجودها
٣٩	العشر المتيقن ورودها

القاعدة الثانية

الصلاة

٤٥	أقسامها
٤٥	الفروض على الأعيان من الصلاة
٤٥	الفروض على الكفاية من الصلاة
٤٦	السنن من الصلوات
٤٦	الفضائل من الصلوات
٤٨	صلاة التطوع

الصفحة	الموضوع
٤٨	الصلوات المختصة بالأسباب
٤٩	الأوقات التي تمنع فيها الصلاة

الصلوات الخمس

٥١	شروطها
٥٢	أحكامها
٥٢	فرائضها
٥٦	سنتها
٥٨	فضائلها ، ومستحباتها
٦١	مكروهاتها
٦٣	مفسداتها

صلاة الجمعة

٦٥	شروط وجوبها وعلى من تلزم
٦٦	فروضها المختصة لها
٦٦	سنتها المختصة بها
٦٦	فضائلها ومستحباتها المختصة بها
٦٧	ممنوعاتها المختصة بها
٦٨	مفسداتها المختصة بها
٦٩	الأسباب التي تتغير بها أحكام الصلوات المفروضة

صلاة الجماعة

٧٠	أركان سنتها
٧٠	صفات الإمام الواجبة
٧٠	صفاته المستحبة
٧١	صفاته المكروهة

الصفحة	الموضوع
٧١	وظائفه
٧٢	وظائف المأموم
٧٤	ممنوعاتها

صلاة العيدين

٧٥	سننها المختصة بها
٧٦	فضائلها ومستحباتها

صلاة الاستسقاء

٧٧	سننها المختصة بها
----	-------------------

صلاة الكسوف

٧٨	سننها المختصة بها
----	-------------------

صلاة الوتر

٧٩	سننها المختصة بها
٧٩	مستحباتها

صلاة الفجر

٨٠	سننها
٨٠	مستحبات سائر التطوعات والنوافل المختصة بها

صلاة الجنازة

٨١	شروط وجوبها
٨١	حقوق المسلم الميت على المسلمين

غُسل الجنازة

٨٢	سننه
٨٢	مستحباته

التكفين

٨٢	سننه
٨٣	مستحباته
٨٣	مكروهاته
٨٣	فروض صلاة الجنازة ، وشروط صحتها
٨٤	سننها وآدابها
٨٥	ممنوعاتها

الدفن

٨٥	سننه
٨٦	مستحباته
٨٦	مكروهات الجنائز

الطَّهارة

٨٧	أقسامها
----	---------

الغسل

٨٧	الذى يفرض له
٨٨	الذى يُسنُّ له
٨٨	الذى يستحب له
٨٩	شروط الغسل الواجب
٨٩	فرائضه
٩٠	سننه
٩٠	فضائله
٩٠	مكروهاته

الموضوع الصفحة

الوضوء

٩١	الذى يفرض له
٩١	الذى يسن له
٩٢	الذى يفضل له
٩٢	الذى يباح له
٩٢	الذى يمنع له
٩٢	شروط وجوبه
٩٢	أحكامه
٩٣	فروضه
٩٣	سننه
٩٣	فضائله
٩٤	مكروهاته
٩٥	موجباته
٩٥	مفسداته

التَّيَمُّم

٩٦	شروط وجوبه
٩٦	فرائضه
٩٦	سننه
٩٧	فضائله
٩٧	مكروهاته
٩٧	مفسداته

إزالة النجاسة

٩٨	النضح
٩٨	المسح

الصفحة	الموضوع
٩٨	الغسل
٩٩	الاستجمار
٩٩	صفات المستجمر به
٩٩	سنن إزالة النجاسة
١٠٠	آدابه ومستحباته
١٠٠	آداب الإحداث قبله
١٠١	النجاسات المتكلم على زوالها
١٠٣	ما اختلف في نجاسته

القاعدة الثالثة

الصيام

١٠٧	أقسامه
١٠٧	الواجب منه
١٠٨	المسنون
١٠٨	المستحب
١٠٩	نوافله
١٠٩	المكروه منه
١٠٩	المحرم منه
١١٠	شروط وجوب رمضان
١١٠	فروضه
١١١	سننه
١١١	مستحباته
١١٢	مفسدات الصوم كله
١١٣	مكروهاته
١١٣	الأعذار المبيحة للفطر

الصفحة	الموضوع
١١٤	الأعذار الموجبة للفطر
١١٤	لوازم الإفطار

القاعدة الرابعة

الزكاة

١١٩	أقسامها
١٢٠	شروط إخراجها لمن وجبت عليه
١٢٠	ممنوعاتها
١٢١	آدابها
١٢٢	فيَم تجب ؟
١٢٥	لمن تعطى ؟ ..

زكاة الفطر

١٢٦	فصولها
-----	--------

القاعدة الخامسة

الحَجّ

١٣١	شروط وجوبه
١٣١	أركانه
١٣٢	أضر به (أنواعه)
١٣٢	شروط صحة تمتعه
١٣٣	سننه
١٣٣	المواقيت
١٣٨	سنن الحج

الصفحة	الموضوع
١٣٩	مستحباته وفضائله
١٤٠	محظوراته
١٤١	مكروهاته
١٤٣	أحكام الحج والعمرة إذا فسد
١٤٩	أهم المصادر والمراجع
١٥٢	مصادر حديثة
١٥٣	فهرس الموضوعات

* * *

رقم الإيدع بدار الكتب المصرية ١٩٩٥ / ٩٢٣٨ م

دار النشر للطباعة والإبتيلائية
٢ - شارع منشأطى شبرا القمامرة
الرقم البريدى - ١٢٣١

دار الفضيلة

للنشر والتوزيع والتصدير

الإدارة: القاهرة - ٢٣ شارع محمد يوسف القاضي -
كلية البنات - مصر الجديدة - ت وفاكس: ٤١٨٩٦٦٥
المكتبية: ٧ شارع الجمهورية - عابدين - القاهرة - ت ٣٩٠٩٢٣١
الإمارات، دبي - ديرة صرب ١٥٧٦٥ ت ٦٩٤٩٦٨ فاكس ٦٢١٢٧٦

وكيلنا في المملكة المغربية:

دار الأخصاء

للطباعة والنشر والتوزيع

(الرحماني محمد السراج)

35 - 33 الشارع الملكي (الأخباس) - الدار البيضاء
الهاتف 30.42.85 - الفاكس 44.45.39